جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

# انعكاسات آثار الليبرالية الجديدة على المجتمع الفلسطيني

إعداد
رامي محمد علي عبد الرازق

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،
من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.

2024

# انعكاسات الآثار اللبرالية الجديدة على المجتمع الفلسطيني

**إعداد**

**رامي محمد علي عبد الرازق**

**نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2024/10/24، وأجيزت:**

| | |
|---|---|
| **د. رائد نعيرات** | |
| **المشرف الرئيسي** | التوقيع |
| **د. نظام صلاحات** | |
| **الممتحن الخارجي** | التوقيع |
| **د. عبد الرحيم الشوبكي** | |
| **الممتحن الداخلي** | التوقيع |

## الإهداء

الى روح الحبيب محمد صل الله عليه وسلم

الى من أحمل اسمه بكل فخر معلمي الأول والدي أطال الله في عمره

الى من أوصاني الله بها وقرن رضاه برضاها والدتي العزيزة أطال الله في عمرها

الى عائلتي واولادي الاعزاء

"الى من من هم بحق اهل الوفاء ومنبع الاخاء "اخوتي وأخواتي

الى كل اصدقائي وزملائي

رامي محمد عبد الرازق

## الشكر والتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني لانجاز هذا العمل فهو القائل (لئن شكرتم لأزيدنكم)

ولقول رسول الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) لا يسعني الا أن اتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف الدكتور رائد نعيرات الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته التي أفادني بها طيلة فترة انجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور نظام صلاحات والدكتور عبد الرحيم الشوبكي على قبولهم وعلا مجهوداتهم وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في سبيل تحصيل أكبر استفادة من الدراسة

## الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

# انعكاسات آثار الليبرالية الجديدة على المجتمع الفلسطيني

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: رامي محمد علي عبد الرازق

التوقيع: رامي عبد الرازق

التاريخ: 6/6/2024

# فهرس المحتويات


الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات ..... و

الملخص ..... ط

**الفصل الأول: الاطار العام للدراسة ..... 1**

1.1 مقدمة الدراسة ..... 1

1.2 مشكلة الدراسة ..... 2

1.3 أسئلة الدراسة ..... 4

1.4 فرضية الدراسة ..... 4

1.5 أهداف الدراسة ..... 4

1.6 أهمية الدراسة ..... 4

1.7 منهجية الدراسة ..... 5

1.8 مصطلحات الدراسة ..... 5

1.9 الدراسات السابقة ..... 6

1.10 التعقيب على الدراسات السابقة ..... 9

**الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي والنظري ..... 10**

2.1 مقدمة ..... 10

2.2 الاطار المفاهيمي ..... 11

2.2.1 الواقعية الجديدة ..... 11

2.2.2 النظرية البنائية ..... 13

2.2.2.1 مفهوم النظرية البنائية في العلاقات الدولية .....14
2.2.2.2 الافتراضات الأساسية للنظرية البنائية .....15
2.2.2.3 نقد النظرية البنائية .....16
2.2.3 النظرية الليبرالية .....16
2.2.3.1 نشأة النظرية الليبرالية.....17
2.2.3.2 الفروض الأساسية لليبرالية.....18
2.2.3.3 الانتقادات على النظرية الليبرالية .....22
2.2.4 الليبرالية الجديدة (النيولبرالية).....22
2.2.4.1 نظرة على اللبيرالية الجديدة.....23
2.2.4.2 الأفكار الأساسية للنظرية الليبرالية الجديدة .....24
2.2.4.3 الملامح الرئيسية لليبرالية الجديدة:.....24
2.2.4.4 المفاهيم الأساسية في التحليل الليبرالي الجديد:.....25
2.2.4.5 الإفتراضات الأساسية للنظرية اللبيرالية الجديدة.....27
**الفصل الثالث: الاقتصاد الفلسطيني: الليبرالية الجديدة وانعكاساتها.....31**
3.1 الواقع الاقتصادي الفلسطيني.....31
3.1.1 الوضع الاقتصادي الفلسطيني ما قبل اتفاقية أوسلو .....31
3.1.2 الوضع الاقتصادي الفلسطيني ما بعد اتفاقية أوسلو .....35
3.1.3 النيولبيرالية والاقتصاد الفلسطيني.....39
3.1.4 الاقتصاد الفلسطيني واسقاطات الليبرالية الجديدة .....45
3.2 الليبرالية الجديدة الاثار والانعكاسات.....47
3.3 مسارات وتطبيقات الليبرالية الجديدة الفلسطينية.....49
3.3.1 التكنوقراط المؤسساتي .....49

3.3.2 مركزية السلطة واعادة تكييف المجتمع.....50
3.3.3 المسار الاجتماعي.....54
3.3.4 مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني .....56
3.3.5 الإقراض والسيطرة الاجتماعية .....58
**الفصل الرابع: انعكاس السياسات الليبرالية الجديدة على المجتمع والسلطة الفلسطينية.....63**
4.1 مقدمة .....63
4.2 السياسات الليبرالية الجديدة وفلسفة عملية السلام .....66
4.2.1 النيولبرالية ومؤسسات المجتمع المدني .....70
4.3 انعكاسات الليبرالية الجديدة.....73
4.3.1 المستوى المجتمعي.....73
4.3.2 مستوى السلطة الفلسطينية.....81
4.4 اثر الاقتصاد النيوليبرالي على القضية الفلسطينية.....86
**النتائج والتوصيات.....89**
**المراجع العلمية.....92**
**Abstract.....b**

# انعكاسات آثار الليبرالية الجديدة على المجتمع الفلسطيني

**إعداد**

**رامي محمد علي عبد الرازق**

**إشراف**

**د. رائد نعيرات**

## الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر انعكاسات آثار اللبرالية الجديدة علـــى المجتمـــع الفلســـطيني، ومنها معرفة الاثار الااقتصادية والاجتماعية والامنية على المجتمع الفلسطيني وعلى القضية الفلسطينية، من خلال السياسات الليبرالية الجديدة المتبعة في السلطة الفلسطينية. وافترضت الدراسة أنه قاد تضـــمين الليبرالية الجديدة في المجتمع الفلسطيني إلى إعادة هندسة المجتمع وخلق الفلسطيني الجديد فـــي الضـــفة الغربية، وكان لها انعكاسات سلبية على زيادة وتيرة السيطرة الإســـرائيلية علـــى الســـلطة الفلســـطينية والمجتمع الفلسطيني من خلال ارتهان كل منهما لمصفوفات السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية.

ولتحقيق اغراض الدراسة قام الباحث بالاستنادعلى فحص فرضية البحث من خلال النظريات البنيويـــة والنظريات الفردية العقلانية،كما ان وحدة التحليل ذات بعدين الأول هو الفـــرد والثـــاني وهـــو القـــوى الاجتماعية لتفسير الحالة الاجتماعية وانعكاساتها الكلية على المجتمع، واتخذ البحـــث عدســـة تحليليـــة بؤرتها ضعف الامتداد الاجتماعي وتحليل مجمل البيئة العامة التي قادت الى وصول ظـــاهرة ضـــعف القدرة المجتمعية، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها: يعاني الاقتصاد الفلســـطيني مـــن تشوهات هيكلية تعمل على الحدد من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على مواجهة السياسات الإسرائيلية التي تستهدفه، وتعيق قدرته على بناء اقتصاد وطني مستقل وقادر على التحرر مـــن التبعيـــة ومنظومـــات السيطرة والهيمنه الإسرائيليه. وادى النهج الاقتصادي للسلطة الفلسطينية القائم علـــى اقتصـــاد الدولـــة، والمستند الى فكرة اقتصاد السوق النيوليبرالي والذي تم تكريسه في السنوات العشر الأخيرة منـــذ العـــام

2008، إلى إحداث تأثيرات عميقة في سلوك واتجاهات المواطن و المجتمع الفلسطيني الاستهلاكية، التي بالتاكيد تتجاوز الدخل الاقتصادي للمواطن والمجتمع، ومما عقد الموضوع غياب الضوابط الاقتصاديه او السياسات االاقتصاديه التي من شانها ان تحد من هذه الظاهرة. وأدى النهج النيوليبرالي في المجتمع الفلسطيني الى إعادة هندسة الانسان الفلسطيني بما يتماشى مع السياسات الليبرالية الجديدة التي تهدف الى وضع المجتمع الفلسطيني في توجهات اجتماعيه جديده قائمه على الاستهلاك وليس على الإنتاج. وتمكنت الحكومات الفلسطينية من تحقيق الإصلاحات التي تمثل إنجازات لها من حيث تأهيل البنية التحتية وبناء اللازم لتحقيق التنمية، الا ان هناك اخفاق في الاداء الكلي للاقتصاد الفلسطيني مما حال دون وجود تراكمات لهذه الانجازات يمكن البناء عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقيه. وعمليات إلاصلاح في السلطة الفلسطينية جميعها كانت استجابة لتوجهات وضغوطات خارجية اما مباشرة او غير مباشرة، وبمشاركة مستشارين غربيين، ولذا لم نجد انها حققت الاصلاح المنشود فلسطينيا، ومن ناحية ثانية ارتبطت الاصلاحات بالدعم الخارجي برعاية الغرب. وادى تبني نموذج الليبرالية الجديدة في الاقتصاد الفلسطيني الى شيوع مجموعه من السلوكيات في المجتمع الفلسطيني والتي كانت لها اثارها على صعيد المجتمع والسلطة الفلسطينية والمؤسسات بشكل عام، فقد شاعت ثقافة الاستهلاك الاستعراضي، وانتقال الاقتصاد الى الاقتصاد الخدماتي، وشيوع ظاهرة الاعتماد على العمل في الداخل الاسرائيلي وجميع هذه الاثار قادت الى ضعف اقتدار المواطن وزيادة وقوع السلطة في فلك منظومات السيطرة الاقتصادية الاسرائيلية من خلال المقاصة.

**الكلمات المفتاحية:** انعكاسات؛ اللبرالية الجديدة؛ المجتمع الفلسطيني.

# الفصل الأول

# الاطار العام للدراسة

## 1.1 مقدمة الدراسة

إن الحديث عن الاقتصاد السياسي في ضوء النظريات الوضعية والاتجاه نحو الرأسمالية ومخرجاتها تظهر لنا بوضوح النظرية اللبرالية والبنيوية كنظريتين تفسران الوضع العام للاقتصاد والرؤى الاجتماعية والسياسية، حيث ان السياسات النيولبرالية أصبحت شائعة ومعروفة على مستوى الدول باستنادها على مجموعة من الاسس اولها الخصخصة، ومن ثم تقليص الإنفاق الحكومي العام وإزاحة القيود عن حركة وتدفقات رأس المال، وسيطرة مبادئ السوق على جميع مجالات الحياة البشرية. ولم يكن الشرق الأوسط بالاستثناء على اعتناق العالم أجمع لهذه السياسات، من خلال الحكومات والنخب الحاكمة، حيث الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالكثير من دول المنطقة (هنية، 2020).

ظهرت الليبرالية الجديدة الفلسطينية مع توقيع اتفاقية أوسلو وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، كأحد خواص الاقتصاد الفلسطيني قبل أكثر من عقدين، كما أنها توصيف لعملية التنمية في المجتمع الفلسطيني، حيث كانت شرطا من شروط الإطار لهذه الاتفاقية على المستويين الاقتصادي والسياسي، حيث جاء في نص القانون الاساسي الفلسطيني ان النظام الاقتصادي في فلسطين يقوم على اسس الاقتصاد الحر وذلك من اجل ضمان دورا مهما للقطاع الخاص والنخب الراسمالية وهذا التوجه تم التاكيد عليه المجتمع الدولي كاساس البنية الاقتصاديه للسلطه الفلسطينية التي تعتمد على المساعدات الدولية الاقتصاد الفلسطيني (العجلة، 2016).

لقد كانت الدواعي لاستخدام هذا النوع من الحكم لدى السلطة الفلسطينية نابع من مبررات تحسين الوضع المعيشي للشعب الفلسطيني، وتشجيعهم على المشاركة في عملية السلام، والحفاظ على استدامة السلام بتحقيق مكاسب مالية منه، وان عملية استثمار الأموال بطريقة أفضل سوف يشجع على استدامة

العملية السلمية، وجعل الفلسطينيين يقدمون تنازلات سياسية، من خلال الدخول في إطار اقتصادي الهدف منه الوصول إلى حلول اقتصادية لمشكلات سياسية (الترتير، 2019).

ومع استلام د. سلام فياض الحكومة الفلسطينية بعد انقلاب او كما يسميه البعض سيطرة حماس العسكرية على السلطة في قطاع غزة، تم تدشين والاعلان عن اهداف كبرى وفي مركزها، تحقيق النمو الاقتصادي من منظور نيوليبرالي، اعتمدت الحكومة على الكفاءه الاقتصادية وترسيخ معالم الحكم الرشيد والترويج لثقافة التكنوقراط والمهنية والثقافة المدنية كمرتكز عام للسلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي، "مما حال دون الإهتمام بتأثير هذه السياسات على المشروع التحرري المناهض للإحتلال أو التخطيط لربط هذه السياسات بإستراتيجيات مواجهة المشروع الاستعماري، ضمن منظور يحقق هدف تحرر وطني للشعب الفلسطيني ككل" (عقيل، 2015).

لقد كانت تلك الفترة من فترات النمو الاقتصادي لبعض القطاعات، حيث نم فتح مجال القروض من البنوك للفئات العاملة في القطاع الحكومي مما أدى إلى أن تكون نسبة المفترضين من البنوك من قبل القطاع العام الفلسطيني نسبة عالية، حيث أن اغلب القروض كانت شخصية أكثر منها استثمارية، وهذه الديون تراكمت مع تآكل نسبة النمو في الوضع المعيشي مع ثبات الرواتب، مما جعل الموظفين يعملون على جدولة هذه القروض مما شكا عبئا معيشيا عليهم وعلى أسرهم (دعنا، 2019).

### 1.2 مشكلة الدراسة

شكلت عمليات الليبرالية الجديدة جدلا كبيرا في الأوساط الفلسطينية فهناك من نظر إليها على أنها تهدف إلى إعادة هندسة المجتمع وخلق الفلسطيني الجديد، وهناك من رأى أنها مدخلا مهما نحو تحقيق متطلبات الدولة، حيث لابد من بناء الدولة العصرية على أسس هذه النظرية القائمه على ضرورة تقوية و ببناء مؤَسسات حَديثة من شانها ان تكون رافعه للدولة السمتقبلية وقادرة على الاستدامه وتحقيق التنميّة الاقتصاديّة تعتَمِد على مبادئ السياسات الليبرالية الجديدة من أجل انشاء واقع جديد قادر على

برهنة ان الشعب الفلسطيني قادر على اقامة دولة مستقله، وجعل العالم يخضع لهذا الافتراض والواقع، فالليبرالية الجديدة الفلسطينية لم تقصر على وضع السياسات الاقتصادية كأساس لعملية تنموية، قائمه ومرتكزه على لتحرير الاقتصادي وخصخصصة اغلب القطاعات العامة وتحجيم دور السلطة في العمليات التنموية، بل تعدتها إلى أن تكون متغلغلة في البنى الاجتماعية والأمنية، وهذا بدوره له مخاطره السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية في ظل اقتصاد فلسطيني يتحكم الاحتلال في جميع مفاصله.

لقد ادت التحولات السياسية الفلسطينية الى تكريس السياسات النيولبرالية الاقتصادية خلال العقد الماضي خصوصا في ظل الانقسام الداخلي الفلسطيني بين جناحي الوطن الضفة الغربية وقطاع غزه وتم استخدام الفكر النيولبرالي من قبل القياده الفلسطينيه بنكهة خاصة وذلك في ظل استعار الاستيطان الاسرائيلي وحيث ان الفلسطينيين ليس لديهم الاسس العملية لتنفيذ هذه السياسات الليبرالية الجديدة اقتصادية وذلك له افتقار السلطه الى السياده المعابر والتجاره المستقله والحدود او حرية النقل للعمال والبضائع وعدم وجود بنك مركزي يشرع العمليات الاقتصادية والمالية وهذا الامر ادى الى ان تكون السياسات ليبرالية سياسات مجتزاه بعيد عن الواقع

لقد عملت السياسات نيوبيرالية على ربط النمو الاقتصادي فلسطيني بالمطالب الامنية الاسرائيلية حيث بات الاقتصاد الفلسطيني اسيرا للسياسات اسرائيلية تحت ذرائع امنيه حيث عملت نيوليبراليه على التوظيف المجتمعات المحلية الى خطابات العيش الكريم والحوكمه دون النظر الى مقاومه مصفوفة السيطرة الاسرائيلية ورفضها ومقاومة اي تحدي لاي شكل من اشكال الاستبداد والسيطرة الاجتماعية والاقتصادية، وبذلك فان الفلسطينيين يحتاجون الى اقتصاد معزز للتضامن والروابط الاجتماعية ويعمل على الترابط الاجتماعي والوطني ويعمل على تراكم راس المال الاجتماعي والبشري في مواجهه عمليات السيطرة الاسرائيلية، لذلك فان مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيس الآتي: ما اثر الليبرالية الجديدة على المجتمع الفلسطيني؟

### 1.3 أسئلة الدراسة

1. ما آثار الليبرالية الجديدة على المجتمع الفلسطيني؟
2. ما آثار الليبرالية الجديدة على السلطة الفلسطينية؟
3. ما هي انعكاسات الليبرالية الجديدة على القضية الفلسطينية؟

### 1.4 فرضية الدراسة

قاد تضمين الليبرالية الجديدة في المجتمع الفلسطيني إلى إعادة هندسة المجتمع وخلق الفلسطيني الجديد في الضفة الغربية، وكان لها انعكاسات سلبية على زيادة وتيرة السيطرة الإسرائيلية على السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني من خلال ارتهان كل منهما لمصفوفات السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية.

### 1.5 أهداف الدراسة

1. التعرف على اثر الليبرالية الجديدة على الوضع الاقتصادي الفلسطيني
2. إبراز الآثار المترتبة على الوضع الاجتماعي لتطبيق الليبرالية الجديدة في المجتمع الفلسطيني.
3. تسليط الضوء على انعكاسات السياسيات الليبرالية على صمود المؤسسة الفلسطينية وممانعتها للسياسات الاحتلالية
4. تفحص مدى امتداد آثار السياسات الليبرالية على الصمود الفلسطيني

### 1.6 أهمية الدراسة

تكمن الاهمية البحثية للدراسة فيما يلي:

**أولا: الأهمية العلمية**

الإسهام في تفسير الاثار التي يلقيها النموذج أليبرالي وبالذات في واقع مجتمعات ما زالت تحت الاحتلال ودوره في إعادة هندسة المجتمعات، من خلال الادوات الاقتصادية لتحقيق اهداف اجتماعية وسياسية في اعادة تكييف المجتمع والمؤسسات.

**ثانيا: الأهمية العملية**

الإسهام في التعرف على بؤر ومواطن الضعف التي أنشأتها السياسات الليبرالية في الواقع الفلسطيني مما يقدم رؤى وتصورات تخدم المنشغلين في الحقل الفلسطيني ترشدهم إلى تجاوز هذه الإشكاليات

## 1.7 منهجية الدراسة

قام الباحث باالاعتماد على نظريات التغير السياسي على مسار فحص فرضية البحث وبالذات النظريات البنيوية والنظريات الفردية العقلانية. كما وركزت وحدة التحليل على بعدين: الأول هو الفرد والثاني وهو القوى الاجتماعية لتفسير الحالة الاجتماعية وانعكاساتها الكلية على المجتمع

كما قام البحث على عدسة تحليلية بؤرتها ضعف الاقتدار الاجتماعي وذلك من خلال تحليل مجمل البيئة العامة التي قادت الى وصول ظاهرة ضعف قدرة الفرد والمؤسسة، والانخراط في مسارات السياق العام، الذي فرضه النموذج النيولبرالي، واعتمدت الدراسة على الاداة النقدية كوسيلة لمعالجة الاثار.

## 1.8 مصطلحات الدراسة

**الليبرالية الجديدة:** مصطلح واسع وعريض يهدف الى "تعزيز ودعم القوى وفلسفة الرأسمالية وشيوع فكرة السوق الحر وهيمنة هذه القيم على الحياة الاقتصادية واتلسياسية في المجتمعات، وهي إعادة تشكيل وتقوية سُلطة الطبقة الاقتصادية في السایاسات العامه للدولة وتحكمها في اعادة هندسة المجتمعات، وهذه الضبابية تجعل من الصعوبه الاتفاق على تعريف واضح لها (Harvey, 2005).

"فالنظرية الليبرالية الجديدة هي نظرية مشتقة من رحم النظرية الليبرالية وتعد من النظريات التي يتم على اساسها تقييم العلاقات الدولية وهي تنظر الى ان العلاقات الدولية قائمة على منطق التعاون والتقارب بدلا من منطق القوة والصراع في العلاقات الدولية" (Khalidi, 2011) .

**التغير الاجتماعي:** يشير التغير الى حالة الانتقال من حالة إلى حالة أخــرى، فهــو يوضــح مجموعــة التفاعلات وتلتعديلات التي تطرأ على سلوك وبنية وتفكير وشكل الاشخاص والبنى والمؤسسات كما إنه يشير إلى العملية المستمرة والتي قد تمتد لعقود او لفترات زمنية اما قصيرة المدى او طويلة المدى، وقد يكون تغيرا متعاقبا او منقطعا يقود الى ويقد يكون سطحي او جوهري، وقد يطال البنية او العلاقات او الأدوار الإجتماعية (طبال، 2012).

وقد يكون شامل او جزئي ويتعلق بالافراد والمؤسسات والمجتمع اذا فان التغير الإجتماعي هو التغيــر الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الإجتماعي خلال فترة من الــزمن (الدقس، 2014).

وبما ان المجتمع Sociéty هو مجموعة معقدة من العلاقات الإجتماعية والتي من ابرز سماتها التغييــر وغياب حالة الاستقرار أو الثبات الدائم، فانه في حالة دائمة من التطور والتغيير في مختلــف مكوناتــه (طبال، 2012).

هنا نجد ان التغير الإجتماعي يقوم على دراسة مجموع التحولات أو التعديلات التي تــتم فــي طبيعــة وشكل ومضمون وهيكلة الجماعات و وبنية النظام وكذلك ما يتعلق بالعلاقات بين الأفراد والجماعات أو في الأدوار الإجتماعية (طبال، 2012).

### 1.9 الدراسات السابقة

**دراسة مصطفى (2021)** بعنوان: لقدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير "دراســة تقويميــة: قامت الدراسة على معالجة النظرية الليبرالية الجديدة والاسس التي تقوم عليها، باعتبارهــا احــد اهــم نظريات العلاقات الدولية، وكذلك تشعباتها وروافدها، كما ناقشت الدراسة علاقــة الليبراليــة الجديــدة بالنظرية الواقعية، وركزت الدراسة على تبيان دور الفاعلين من غير الدول مثل المؤسسات والمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات وعابرة الحدود ومستوى دورها في تشكيل وادارة العلاقــات بــين

الدول. كما تناولت الدراسة اسهامات العلماء الذين أثروا في الفكر الليبرالي وتشكليله وتحويله الى اطـــر ممارسة في الحياة السياسية، من أمثال إيمانويل كانط، وبنثام، ودويل،وفوكوياما، وكـــوهين، ونـــاي. وخلصت الدراسة الى ان النظرية الليبرالية تقوم على تبيان حقيقة المنفعة ودورها ومفهوم نظرية السلام الديمقراطي، وفكرة نهاية التاريخ، ونظرية الاعتماد المتبادل بين الدول ومنظومات العمل الدولي.

**دراسى دعنـــا (2019)** بعنوان: مدخل لفهم الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلـــة: اســـتندت الدراسة على منظور تفسيري للاوضاع والتحولات في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 مـــن خلال الاقتصاد السياسي، وتم تناول وتحليل وتفسير مجمل الاســـتراتيجيات والآليـــات التـــي اعتمـــدها الاحتلال الإسرائيلي في اعادة هندسة وبناء المجتمع الفلسطيني من خلال التفاعل بين حقلـــي السياســـة والاقتصاد؛ وذلك لتحقيق اهداف السيطرة والتحكم في السكان والاستيلاء على الارض الفلسطينية.

**دراسة عقيل (2015)** بعنوان: التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظريـــة العلاقـــات الدوليـــة المعاصرة: قامت الدراسة على تبيان التحولات المعرفية في مسار النظريات الوضعية العقلانية (الواقعية والليبرالية)، حيث تمت معالجة كل نظرية على حدة، ومن ثم قام الباحث بمقارنة النظريـــات ببعضـــها البعض، علاوة على تبيان التجدد في كليهما، مستندا على افتراض قائم على فحص مدى إمكانية تاسيس وبناء نظرية تكاملية عقلانية للعلاقات الدولية تسند على فكرة التغير، مستخدما منهجا مزدوجا لتحليـــل للنظام الدولي قائم على التاريخ والمقارنة. خلصت الدراسة الى أن هناك تغيرات معرفية جوهرية فـــي كلتا النظريتين سواء فيما يتعلق بالاسس التحليليه او بخصوص الممارسة العملية، وذلك انســـجاما مـــع التغيرات في بيئة النظام الدولي وفي قضاياه وظواهره ومسارات تطوره، فتم تبني منهجية جديدة عرفت بنيو–نيو، أدت الى التقارب المعرفي في كليهما، مع الابقاء على الاســـس العامـــه للنظـــريتين بهـــدف التصدي للنظريات التأملية ما بعد الوضعية.

**دراســة Coetzee (2012)** بعنــوان: Democratic Peace Theory and the Realist Liberal Dichotomy: the Promise of Neoclassical realism: وفيها أشارت الباحثتان إلـــى أن فكـــرة السلام الديمقراطي التي جاءت بها الليبرالية الجديدة قد وسمت العلاقة مع الواقعية البنيوية بالجمود وأدت إلى انقسامات تفسيرية بينهما، على الرغم من تبنيها لما يعرف بمبادرات السلام بـــين الفرقـــاء والتـــي تتضمن جوانب من علاقات الصراع والقوة، لكن هذه لدراسة تجاوزت ذلك القصور ووضحت بشـــكل قاطع أن هاتين الفكرتين لم تتبلور لدى النظريتين إلا نتيجة حدوث التغيرات البنيوية لهما والتي أفضـــت لفكرة الأمن الجماعي وأنظمة الاعتماد المتبادل، وهو ما جعل فكرة الإجماع الدولي أمرا حقيقيا.

**دراسة Nye (2010)** بعنوان: The Future of Power: أشار فيها إلى أن فكرة الليبرالية الجديدة عن مفهوم الاعتمادية المتبادلة قد انتقلت إلى مرحلة الاهتمام بالمعلومات والوسائل التقنية الحديثه التي باتـــت ترتكز على تحقيق أكبر قدر ممكن من تعظيم القوة، وقادت الى تغيير وسائلها وأدواتها، وعلـــى الـــرغم من ان ناي قام بمهاجمة الأفكار الواقعية، الا ان هذه الدراسة عكست قدرة النظريـــات العقلانيـــة علـــى الاهتمام بالمواضيع الجديدة في العلاقات الدولية، وفي الوقت نفسه لانتقال إلى مفـــاهيم تحليـــل أخـــرى تشغل بال المنشغلين في الحقول والمعارف السياسية المختلفه، لكن من ناحية أخرى نجـــد ان الدراســـة ضاعفت من حجم الازمة فيما يتعلق بنظريات توازن القوى والذي يعتبر في صميم النظرية الواقعيه.

**دراسة Kauppi & Viotti (2023)** بعنوان: International Relation Theory: وأشار الباحـــث فيها إلى أن الليبرالية المؤسساتية بصورتها الأخيرة وبميكانزمات عملها البنية والحافز، قد انتهجت حالة تقاربية مع أطروحات الواقعية الجديدة، وبالذات فيما يتعلق بتحليل واقع السياسات الدوليـــة المعاصـــرة، لكن هذه الدراسة تجاهلت تفسير تركيز النظرية الواقعية الجديدة على موضوع المصلحة الوطنيـــة فـــي ظل الفوضى و وحالة عدم الاستقرار وغياب الثبات،الأمر الذي أفضى إلى ابتعاد كلتا النظريتين عـــن بعضهما بعضا، لكن ما بينته هذه الدراسة أن كلا النظريتين اتخذتا اتجاه واحد وهـــو الإقـــرار بأهميـــة التعاون الدولي والأمن الجماعي في ظل الفوضى.

### 1.10 التعقيب على الدراسات السابقة

عالجت اغلب الدراسات السابقة النظرية الليبرالية الجديدة في ظل واقع دولي جديد، واسهاماتها في حقل العلاقات الدولية، والانتقادات التي واجهت فروضها واسسها، الا انها لم تضعف من دورها كاحد التطورات في النظرية الوضعيه، كما في دراسة مصطفى (2021)، اما البعض الاخر فقد عالج التغيرات البنيوية في النظام الدولي وشيوع ظواهر جديده ادت الى ترسيخ النظرية الليبرالية الجديدة مثل الامن الجماعي، والاعتماد المتبادل دراسة Coetzee (2012)، كما عالجت دراسات اخرى الواقع الاستعماري وتفكيكه من خلال التركيز على منهج الاقتصاد السياسي دراسة دعنا (2019).

استندت الدراسة الحالية على الاطر النظرية التي اسست لها الدراسات السابقة ووظفتها في معالجة ظاهرة الليبرالية الجديدة في المجتمع الفلسطيني، كحالة تتمتع بخصوصية عالية كون المجتمع الفلسطيني ما زال يعيش حالة تحرر وطني من ناحية ومن ناحية اخرى اللسطة الفلسطية المتحكمه بالمجتمع الفلسطيني هي نفسها متحكم بسيادتها السياسية والاقتصادية من قبل الاحتلال، بل ان الاحتلال يوظف الاقتصاد كاحد منظومات السيطرة على السلطة والمجتمع الفلسطيني.

ان هذه الدراسة تضيف بعدا جديدا في مجال الدراسات السياسية لطبيعة النظرية الليبرالية في تأثيرها على المجتمعات التي تطبقها حيث انها تعالج اثارها من زاويتين: الاولى الاثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على مجتمعات ليست غربية، والثاني انها تتناول تاثير هذه الاثار على اقتدار المواطن والمتمع الفلسطيني كونهما ما زالا يعيشان حالة تحرر وطني.

# الفصل الثاني

# الاطار المفاهيمي والنظري

## 2.1 مقدمة

أن بعض الدراسات التي تناولت موضوع تأصيل النظري للنظرية البنيوية والليبرالية والليبرالية الجديدة في العالم الغربي قد أفضت إلى تأكيد تراجع النظرية البنيوية والليبيرالية لصالح النظرية الليبرالية الجديدة في كثير من الدول تساوقا مع الأبعاد الجديدة للسياسة العالمية، ومعللة ذلك بفشل النظريات العقلانية على تحليل الظواهر الجديدة غير مألوفة في النظام الدولي، كالتطهير ألاثني والإرهاب الدولي وتفسخ الدول وخصخصة الأمن ومشاركة مراكز قوى جديدة في صنع القرار مثل المؤسسات الكبيرة ومتعددة الجنسيات، بحيث ينظر لها على أنها عجزت عن تفسيرها قطعيا، لكن في حقيقة الأمر لا يمكن إهمال دور النظريات العقلانية في تحليل ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة نظرا لاعتماد كثير من صانع القرار في الدول العظمى والصغرى على مقوماتها وتحليلاتها الإجرائية، مقابل ذاك الطابع الفلسفي للنظريات التي تسمى بالتأملية (Buzan et al., 1993) .

تعتبر النظرية الليبرالية التي تدرس العلاقات الدولية، من أهم النظريات في مجال الدراسات السياسية، وذلك لأنها متشعبة ومتعددة الروافد، حيث يقوم أساسها على القوة ولكن في صورتها الاقتصادية أي القوة الاقتصادية هي صانعة السياسات، وتركز النظرية الليبرالية على ما يسمى بالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات كفاعلين في السياسة الدولية ولهم الثقل السياسي بعيدا عن الدولة، وهذا يجعل من الراسماليين هم المتحكمين في المسارات السياسية الدولية اكثر من الدول نفسها، مما يجعل هذه المؤسسات الدولية عامل ضغط لتغيير سياسات تلك الدول بما يتماشى مع مصالحها بعيدا عن مصالح الشعوب كما تحلل أدوارها في العلاقات الدولية. وتتفق النظرية مع الواقعية في بعض المظاهر وفي الوقت نفسه تختلف معها في تناولها ومعالجتها لظواهر اخرى (Coetzee, 2012).

ان النظرية الليبرالية لها توعين من النظريات الطيات الليبرالية الكلاسيكية اي التقليدية واخرى تسمية النظرية الليبرالية الجديدة التي تقوم على اساس ان المؤسسات الدولية تعتبر فاعلا في السياسات الدولية وراسمة لها، ولقفد ساهم العديد من العلماء في التاشير على الفكر الليبرالي وتطوره حيث ساهم هرلاء بشكل فاعل في ظهور هذه النظريات امثال إيمانويل كانط وبنثام ودويل وفوكوياما وكوهين وناي، ومن أهم إسهامات النظرية الليبرالية ظهور "نظرية المنفعة ونظرية السلام الديمقراطي وفكرة نهاية التاريخ ودور القانون الدولي ونظرية الاعتماد المتبادل. وعلى الرغم من كل ما قدمته النظرية الليبرالية من إسهامات الا ان هناك انتقادات موجهة لهذه النظرية في حقل العلاقات الدولية وهذه الانتقادات التي طالت فروضها الأساسية. ولكن ذلك لا يقلل من شأن النظرية الليبرالية كأحد النظريات الوضعية في مجال العلاقات الدولية" (عقيل، 2015).

## 2.2 الاطار المفاهيمي

### 2.2.1 الواقعية الجديدة

ظهرت النظرية الواقعية الجديدة من الرحم الواقعية التقليدية القائمة على القوة والهيمنة وعزل العمل السياسي عن أي مضمون أخلاقي، لقد كانت لأفكار كل من"ثيوسيديدس، وميكيافيللي، وتوماس هوبس"، في السياسات الواقعية من خلال فلسفتهم لا تزال ترسخ في اسس مفاهيم الواقعية المعاصرة من خلال التاكيد على الطبيعة الانسانية الشريره للنظم الطبيعية المتوقفة على الحالة الفوضوية والتي تبحث حاله التسلط على الاخرين منطلقة بذلك من اسس تحقيق المصلحة القومية وان الجميع هو في حاله صراع مستمر يبحث فيه كل عن الهيمنة، وقد بررت مفاهيم الواقعية بعض المفاهيم الفلسفية ذات الطابع المهيمن مثل التهديد الذي يمثل العامل الرئيس والفاعل في العلاقات الدولية، وكذلك طروحات الفصل ما بين الاخلاق والسياسة وهذه تمثل المفاهيم الاساسية للنظرية الواقعية كطرح فكري وسياسي حيث تتخذ من هذه المفاهيم منطلقا لتفسير العلاقات بين الدول، ولقد تم رفد هذه السياسة الواقعية بعناصر واسس جديده نابعة من الفكر والثقافة الامريكية، وفيما بعد تم رفد الاسس المقدمة من منظري هذه النظرية

الاوائل بعناصر جديدة مثل الدين الامريكي وفلسفه التطور والفلسفه البراجماتيه والتي تعد الاصول الفكرية للواقعية الامريكية التي تتخلى فيها عن القيم الاخلاقية في سبيل تحقيق مصالخها السياسية (Coetzee, 2012).

ويعتبر الفكر الواقعي متجذرا في الفكر السياسي الامريكي في اسس ثلاث اولها الاساس الديني حيث عمد الى تطبيق الابعاد الدينيه في المجتمع الامريكي من خلال ما حمله المؤسسين الاوائل للثقافة الامريكية والاساس الثاني هو الاساس الداروينى الاجتماعي وهذا يقوم على اساس مفهوم والقوة في الثقافة السياسية الامريكية اما الاساس الثالث وهو الاساس البراغماتي هذه الاسس الثلاثة التي يقوم عليها الفكر السياسي الامريكي المعاصر (Munck, 2005).

لقد اكتسبت النظرية الواقعية العملية من خلال تعظيم المصالح المادية الماخوذة من الفلسفة البراجماتية وان الاسس الثلاث شكلت المفاهيم الاساسية الواقعية الامريكية الجوانب السياسيه الدينية او الاقتصادية والفكرية وكافة الجوانب الحياتية في التواصل مع الاخرين، وان الذي جعل الولايات المتحده تتبوا المرتبة الاولى في العلاقات الدولية بعد الحرب العالميه الثانيه ليس اراضيها الشاسعه او كبر ثروتها او تنوع اعراقها ولا اندماج هذه العناصر مع بعضها البعض لتشكل التعايش والعمل المشترك ولا ايضا في طبيعه النظام اقتصادي المعتمد في امريكا ولا في التنظيم والتدبير ولكن في التحالف بين هذه الاسس الثلاث الدينية والاجتماعية والبراجماتية وهذا يعني التحالف بين السياسيين ورجال الاعمال ورجال الفكر ورجال الدين لرسم خلفيه الفكرية الحاسمة التي تحقق المصلحة العليا للولايات المتحده. (Griffiths, 2012).

ومما تقدم نجد ان اهم الاسس التي تقوم عليها النظرية الواقعيه هي:

1. تركز الواقعية على طبيعة النظم على انها قائمة على شكلين أساسيّن تسلسليّة أو فوضوية، وان النظم الدولية الحالية تميل الى النظم الفوضوية دائما.

2. تؤكد الواقعية على ان النظم تتشابه من حيث الوظائف كونها فوضوية وتتمايز في القدرات.
3. ترى الواقعية ان النظم السياسية هي نظم انانية كونها تسعى دائما الى بقائها على الخريطة السياسية.
4. ان البقاء لاي نظام او دولة او فاعل سياسي موهون بالاستجابه للقوة النسبية ولأفعال الآخرين.
5. تؤكد الواقعية على ان التظام الدولي في حالة فوضى وهي التي تدفع باتجاه خلق نظام توازن القوة.

ومن هنا فان الواقعية تركز على النظام اي الدولة في المفاعيل السياسية والدولية كونها العامل الاساسي الفاعل والرئيس في العلاقات الدولية، وان هذه النظم تتمته بالخاصية الفوضوية البعيدة عن الطبيعة الانسانية التيب كانت تتميز بها الواقعية الكلاسيكية، وان الهدف الاساسي والكبير هو الحفاظ على البقاء وهي تفكير دائما في تحقيق ذلك، وان العلاقفات بين النظم قائمة على عدم الثقة بين بعضها البعض كما لا يمكن التنبؤ بالنوايا المضمرة لكل منها اتجاه الاخر، ومع ذلك يرون في هذه الحالة فعلا عقلانيا واقعيا وهذا ما يبهدف اليه الواقعيون الجدد (Barry Buzan, 2005).

### 2.2.2 النظرية البنائية

ان فشل النظريات الواقعية والليبرالية الكلاسكيتين في تفسير العلاقات الدولية بعد انتهاء الحَرب البارِدة بين الولايات المُتْحدة الأميركيّة والإتحاد السْوفياتي وذلك بسبب قيام هذه النظريات بتفسير العلاقات الدولية على اساس القوة والمصلحة ظهرت النظرية البنائية التي تركز على الدور الذي تلعبة الدولة في العلاقات الدولية (عقيل، 2015).

### 2.2.2.1 مفهوم النظرية البنائية في العلاقات الدولية

جاءت النظرية البنائية لتركز بشكل اساس على دور النظم في العلاقات الدولية المعاصرة والشان الدولي العام، وبذلك تكون مركزة على طبيعة الدور وشكله وفاعليته، عكس النظريات الاخرى التي ركزت على العوامل المادية والقوة وتوزيعها والقدرات الاقتصادية لها كالواقعية الجديدة،، في عملية فهم التوازنات الدولية وسلوك الدول نحو ذلك، وبذلك عمد الفكر البنائي على رفض وعدم قبول تفسير العلاقات الدولية وتوازناتها على اساس مادي مركزة على العنصر الاجتماعي كاساس في العلاقات الدولية، أيّ أنّ عالمنا بالنسبة للفكر البنائي قائم على اساس اجتماعي في المقام الأول (المصري، 2014).

ان المنظور البنائي في العلاقات الدولية تم تطويره على يد الكسندر ويندت – Alexander Wendt من خلال المقاربات السياسية التي طرحها في هذا المجال، حيث دلل على المفهوم البنائي من خلال تقديم العديد من الشرحات حول البناء الاجتماعي، حيث قال ان أنّ التهديد للولايات المتحدة الأميركية الناتج عن 500 سلاح نووي بريطاني هو أقل من التهديد الناتج من امتلاك كوريا الشمالية 5 أسلحة نووية، حيث ان التهديد بالسلحة النووية للولايات المتحدة ليس ناتج عن البنية المادية لهذه الاسلحة بل البنية الفكرية لها، وهذا يدلل من قبل الكسندر ويندت – Alexander Wendt على الاسلحة النووية لا معنى لها الا اذا كانت في سياقها الاجتماعيلذي يحدّد طبيعة العلاقة بين كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، وما بين الولايات المتحدة الأميركية وكوريا الشمالية (Linklater et al, 2007).

لقد اكد الكسندر ويندت – Alexander Wendt على عمليات التفاعل القائمة بين الدول كاساس لتحديد هوية الدول اولا وتحديد مصالحها ثانيا، حيث اكد ان هذه التفاعلات هي التي تخلق المصالح بينها، وهذا ياتي عكس ما تنادي به النظرية الواقعية بان مصالخ الدول وهويتها محددة سلفا، أيّ ان الدول ضع اهدافها وغاياتها وفقا لهويتها الوطنية وما الذي تريد تحقيقه قبل أن تبدأ اي علاقه مع دوله أخرى

بالنسبة للواقعية، وذهب الى ان اي عداء بين اي دولتين ينتهي عندما تقرر هاتين الدولتين انهما ليستا على عداء، ودلل على ذلك ان الحرب الباردة سوف تنتهي عندما تقر امريكا وروسيا انهما ليستا على عداء بينهما، وهذا ما يجعل البنائية تطرح مسالة المعنى الجمعي هو الذي يكوّن المنظومه والقواعد التي تحدد افعال وتحركات الفاعلين (Buzan B. , 2009).

**2.2.2.2 الافتراضات الأساسية للنظرية البنائية**

تنطلق البنائية من أربعة افتراضات في العلاقات الدولية:

1. ترسم البنائية صورة مغايرة لموقف النظريات السياسية الاخرى كالواقعية والليبرالية اللواتي تركزان على عدة مفاهيم في السياسة الدولية مثل (المصالح الوطنية، الامن القومي والهوية) حيث رفض اتباع البنائية هذه المفاهيم كما هي، بل يذهب اتباع البنائية الى التاكيد على العلاقات البينية بين الدول مع التركيز على العوامل المعرفية والذاتية الناتجة عن هذه التفاعلات كما يهتم منظروا البنائيه بالقوى والكيانات ما دون الدولة الدولة، مثل: المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والشركات عابرة الحدود.
2. يركز اصحاب النظرية البنائية ان بنية النظام الدولي هي بنية إجتماعية تقوم على مجموعة من القيم المحدده ومنظومة ضمن قوانين وقواعد بهدف تحقيق مصلحة الفاعلين.
3. تنظر البنائية إلى النظام الدولي انها عملية بناء مستمرة ناتجة عن التفاعل بين الفواعل السياسية والبناء نفسه، لذلك فان البنائيين ينظرون الى التفاعلات على انها عملية متجددة وليس شيء انجز وتم، بل يمكن البناء عليه وتطويره، وبذلك تخالف الواقعيين والليبراليين وحتى الراديكاليين بنظرتهم للبناء
4. ساهم أتباع النظرية البنائية مساهمة جادة في الحوار، والجدل الإبستيمولوجي والأنطولوجي في العلاقات الدولية، حيث يرفض اتبع البنائية وجود قوانين او شبه قوانين تعمل على التحكم في الظاهر الاجتماعية والسياسية، معتبرة ذلك افتراضات بعيدة عن الواقع وانما العلاقات قائمة على

ارادة التفاعل وقدرته على تحقيق التأثير في محيطه وانها لا يجب فَصْل الـذّات عـنِ المَوْضـوع (المصري، 2014).

من خلال ما سبق نستنتج أن البنائية تسعى من خلال إفتراضاتها إلى إنتهاج منظور إجتمـاعي ذو ارادة مخالفة بذلك المفاهيم المادية والحتمية للإتجاهات النظرية التقليدية، ولاسيما المتعلقة بالواقعية الجديدة.

### 2.2.2.3 نقد النظرية البنائية

وجهت الواقعيون العديد من الانتقادات للنظرية البنائية وكان مـن ابرزهـا، اولا:التشـكيك بالأنمـاط الاجتماعية التي اولتها النظرية البنائية أهمية العظمى، وبالذاتعلى الصعيد الدولي، حيث انه يمكن تجاهل هذه الانماط عندما تتعارض مع مصالح الدول..

ثانيا: فكرة ان التفاعل الاجتماعي بين الدول ينشأ علاقة صداقة بين الدول، واهتبروا ذلك ان هذا امـر مرغوب فيه من حيث المبدأ ولكنه غير واقعي لان تركيبة النظام الدولي تجعل الدول تتصرّف بأنانية.

–ثالثا: تجاهل البنائية عمجموعة من الاشكاليات كالشعور بالريبة أو عدم اليَقْين بين الدول إتجاه بعْضِها البَعْض، أي عدم القدرة على معرفة النوايا الحَقْيقيّة الحاليّة والمُسْتقبليّة. كمـا أغْفَلـتْ مُشْـكلة الخِـداع (عقيل، 2015)

### 2.2.3 النظرية الليبرالية

أن التحدي الرئيسي للواقعية كما يراه ستيفن والت يتمثل في وجـود كوكبـة واسـعة مـن النظريـات الليبرالية. ويتأسس النموذج الليبرالي على عدة أفكار مبدئية رئيسية منها:

1. الفكرة الاولى تقوم على اساس ان التبادل الاقتصادي الذي يتم بين الدول يمكن ان يؤدي الى ثنـي الدول عن استخدام القوة ضد بعضها لان الحرب تعمل على عدم الرخاء وتهدد كافة الاطراف.

2. الفكرة الثانية تقوم هذه الفكرة على اساس ان انتشار الديمقراطية يعتبر من الركائز الاساسية التي تؤدي الى الاستقرار والسلام العالمي، لان النظم الديمقراطية تميل اكثر الى السلام من النظم التي لا تركز الى الديمقراطية.
3. الفكرة الثالثة تقوم على اساس ان المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والطاقة الدولية يمن ان تلعب دورا في التعاون الدائم بين الدول كاساس لابعادها عن الدور الاناني الذي تقوم به وتقليصه، وذلك من خلال العمل على تقليص الكاسب الانية التي تسعى لها لتحقيق المنافع الكبيرة من خلال هذا التعاون الدائم (هنية، 2020).

بعض الليبراليين يعتبرون ان هناك لاعبين دوليين جدد في المشهد السياسي مثل وجود الشركات متعددة الجنسيات التي اصبح لها دور بارز في العصر الحالي، والامر الذي يرى فيه الليبراليون تهديدا بارزا لدور الذي تقوم الدول القومية، ويؤكد هولاء على ان ثورة الاتصالات الحالية التي جعلت العام عبارة عن قرية صغيرة عملت على تراجع أهمية الدولة القومية ذات السيادة، من خلال التقارب بين الافراد والمجتمعات، كما انها عمدت الى تغيير الافكار والولاءات القومية في ظل عجز الذي تشهدة الدولة القومية في الاستجابة للتطلعات الهائلة لدى مواطنيها والتي هي إحدى إفرازات العصر، إن فكرة القومية كما يرى البعض أضحت من ودائع التاريخ. ومع ذلك فالأغلب والأعم من الليبراليين، كما يقول والت، يعتبر أن الدول هي الفاعل الأساسي في الساحة الدولية (Peck & Tickell, 2002).

### 2.2.3.1 نشأة النظرية الليبرالية

يرى دان وآخرون (2016) ان الواقعيون ينظرون الى أن كل دولة هي عدو محتمل، وأنها خطر يهدد أمن وبقاء الدول الأخرى وفي غياب سلطه عليا تبقى الدول في حالة خطر دائم. وعلى الرغم من ذلك، فلا مجال للشك في وجود بعض القيود على استخدام القوة، مثل التبعية الجغرافية والتحالفات وتوازن القوى بالإضافة إلى عنصر الردع.

إن النظرية الواقعية التي تنظر إلى ميزان القوة في تفسير العلاقات الدولية والصراعات والتنافس السياسي والاقتصادي، فان الليبرالية تنحني منحنى مختلف للواقعية حيث أنها تنظر إلى التعاون كاساس في عملية تفسير العلاقات الدولية، ومن الجدير بالذكر أن دراسة الليبرالية قد تأخرت لبعض الوقت في مجال العلاقات الدولية، إذ سادت الأفكار الواقعية التي تجاهلت دراسة القيم والأخلاق لأن الواقعية رفضت الأخلاق على اعتبار أن لا علاقة لها بدراسة العلاقات الدولية ومفهومها الأساسي المتمثل في القوة (دان وآخرون ، 2016).

لقد اتخذت الليبرالية احدثت دورا للاخلاق وذلك بسبب الافتراضات التي نادى بها مفكروا هذه النظرية حيث تنظر الى الافراد وليس الدول هم العنصر الرئيسي والاهم في العلاقات الدولية، ومن هنا ينادي بعض الليبراليين بضرورة تطوير القانون الدولي، في حين ينادي البعض الآخر بإعادة تنظيم المؤسسات السياسية

الدولية وفق معايير ديمقراطية وعالمية، بينما يرى فريق ثالث بضرورة توجيه الاهتمام الأكبر إلى موضوع حقوق الإنسان، والعدالة الاقتصادية العالمية، والسوق الحرة (مصطفى، 2021).

**2.2.3.2 الفروض الأساسية لليبرالية**

تقوم فروض هذه النظرية على افكار العالم كانت (Kant) التي تؤمن بعقلانية الأفراد وان هناك مساواة في هذه العقلانية والإيمان بضرورة وإمكانية التقدم في الحياة الاجتماعية، وأنهم قادرون على التعاون وتشكيل وبناء مجتمع يتمتع بالسلام والتناغم والانسجام، قد يذهب البعض الى القول الى أن المنظور الكانتي يختلف مع الواقعية، إلا أن هذا الاختلاف وبالرغم من أن هذا الأمر ظاهري حيث قبل كانت (Kant) بوصف هوبز (Hobbes) للصراع بين الشعوب لكن كانت (Kant) أكمل التفريق حول ذلك واقترح الوصول إلى حالة كونفدرالية وليس الدولة العالمية، حيث تبقى الدول لها خصوصيتها وتمتع بالسيادة من خلال مؤسسات فيدرالية مثل تلك التي في أوروبا اليوم، أو من خلال تحالفات أمنية كما

تسعى إليه أمريكيا اليوم، إن الاختلاف بين الفكرتين يكمن في أن Kant يرى أن الحكومة الديمقراطية والاعتماد المتبادل الاقتصادي والقانون الدولي والمنظمات الدولية ما هي إلا وسائل لتجاوز معضلة الأمن في النسق الدولي (السيعدي، 2022).

ويمكن اجمال فروض النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية كالآتي:

1. تتساوى الدول الفاعلة مع الفاعلين الآخرين الذين ليس لهم صفة الدولة وهم فاعلين مهمين في السياسة الدولية في سبيل تحقيق مصالحها.
2. الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات عابرة القوميات والحدود وكذا منظمات حقوق الإنسان وجماعات الضغط والحفاظ على البيئة لها دورا مهما في السياسة الدولية وفي بعض الاحيان والظروف يكون للأفراد دور أو تأثير هام، ويذلك ترى الليبرالية ان هناك ادوار متعددة في السياسة الدولية ما بين الدول والفاعلين الدوليين، وأن العديد من الليبراليين يفضلون مصطلح "عالمي على مصطلح دولي.
3. ترى الليبرالية ان التبادلات الاقتصادية وغيرها من أشكال الاعتماد التي تربط بين الدول من شأنها أن تؤدي إلى إحداث تغيرات في السلوك لهذه الدول، مما يؤدي الى تعزيز العولمة، التي ترى فيها الليبرالية أن العالم متشابك من خلال شبكة معقدة من التفاعلات والروابط المتعددة وليست الاقتصادية فقط، بل هناك روابط اخرى ثقافية وسياسية عابرة للقوميات، والدول والمنظمات الدولية الفاعلة تعمل في بيئة معقدة من التحالفات والروابط والشبكات، وانها تعمل في ظل منظومة عالمية متعددة الجنسيات مبنية على أهداف واستراتيجيات عامة وليس مصالح قومية فقط، من شانها تحقيق التحرر من قيود السيادة والتوسع في نطاق الفاعلين الدوليين.
4. ترفض النظرية الليبرالية الهيمنة العسكرية والأمنية على القضايا السياسية والسياسة الدولية، وان القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية تفوق في أهميتها القضايا الأمنية والعسكرية، ويعتقدون أن الخطوط الت تفصل السياسات العليا للدولة ومثيلاتها والدنيا قد تم رسمها بصورة غير سليمه.

5. يرى الليبراليون ان البيئة الدولية تكون من الداخل الى الخارج وليس من اعلى الى اسفل كما ترها الواقعية، حيث يتم دراسة تثير الافراد وتحليل الدولةعلى العلاقات الدولية حيث ترى ان الثقافة السياسية والقيم والبنى السياسية الداخلية من شأنها التأثير على مظاهر السلام الدولي، فيما يركز بعض اللبراليين على سلوك الجماعات وعملية صناعة القرار، بحث تؤثر تلك القرارات على الدولة من حيث طبيعتها وتحالفاتها.
6. ان مهمة النظرية الليبرالية الاساسية هي معرفة الظروف التي يمكن فيها تحقيق تحالفات دولية يكون فيها دور للمنظمات الدولية، والمهمة في هذه الحالة تتجاوز الوصف والتفسير (مصطفى، 2021).

وعلى ذلك فان النظرية الليبرالية تفترض العقلانية والرشد في الفاعل الدولي للوصول الى فهم تأثير المنظمات الدولية في حسابات الدولة ونظرتها لمصالحها القومية، على اعتبار ان هناك دورا لهذه المنظمات في الخلافات التي قد تنتج عن قرارات الدول في حماية مصالحها، كما قد يكون للمنظمات الدولية دور في تقديم معلومات هامة يمكن من خلالها التأثير في "تعريف" الدولة لمصالحها، وان القصور في تصور الربح والخسارة قد يكون ناتج عن قلة المعلومات لدى متخذ القرار في الدول حول الإمكانات السياسية المتاحة.

ويلخص البعض فروض الليبرالية في التالي:

1. رفض سياسات القوة Power Politics كاساس محرك ووحيد في العلاقات الدولية.
2. أن التعاون الدولي القائم على المنافع المتبادلة يعتبر الأساس في العلاقات الدولية.
3. أن المنظمات الدولية والفاعلين والافراد احيانا هم من يحددون اولويات وتفضيلات الدول والخيارات السياسية التي على النخب اتباعها وانتهاجها في رسم السياسات العامه.
4. يعترف الليبراليون "بالتفسير" العلمي للظواهر، على عكس الواقعيون (Folker, 2010).

تستنتج مما سبق ان النظرية الليبرالية تعتمد على المنظمات الدولية كفواعل لها أهمية كبيرة في السياسية العامة الدولية، ويمكن الاعتماد عليها في التأثير على السياسة العامة للدولة من خلال الأفراد فيها، مع الأخذ

في الاعتبار الإمكانيات المتاحة والقيود المادية وغير المادية التي تحدد سلوكهم، كما ان الليبرالية تنزع نحو دراسة الاوضاع الداخلية للدولة وما بها من مؤسسات، من اجل فهم تأثير الأفراد والجماعات في مستوى النسق، على اعتبار أن هذه الجهود جميعها تتحدى كل من: افتراض الرشد أو العقلانية الذي تقول به الواقعية وكذلك توحيد النظرة لصانع القرار، إلا أنها تستثني دراسة وفهم دور المنظمات الدولية والنظم في دعم وتقوية التعاون بين الدول، كما انها تفسر الظواهر كل على حدى وليس كلية بمعنى أنها متعددة المداخل كل مدخل يفسر ظاهرة معينة ولا يفسر كل الظواهر (السيعدي، 2022).

وبالتالي يمكن اجمال النظرية الليبرالية بما يلي:

- تضمنت النظرية أفكار المدرسة المثالية والمدرسة القانونية والتي تفترض ان الحكومة الدستورية وحكم القانون من المبادىء الاساسية القابلة للتطبيق على مستوى النظام العالمي ومنظومة الاعلاقات بين الدول. وتقوم هذه النظرية على وجود أساس من الانسجام بين المصالح الحقيقية للدول.
- ظهرت النظرية بعد الحرب العالمية الأولى في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.
- تؤكد النظرية على دور القانون الدولي وسمو الأخلاق وتمجيد دور المنظمات الدولية في حماية السلم في العالم أكثر من تأكيدها على القوة وحدها والتي يتمسك بها الواقعيون.
- يتصور أنصار النظرية على أن الدول قادرة للعمل بشكل مشترك للتغلب على المشاكل التي تعاني منها، وان العلاقات الدولية يجب أن تنطلق من الأخلاق.

- ينطلق الليبراليون في أفكارهم في العلاقات الدولية من منظور القضايا الداخلية، فهم يؤكدون بـــان الأفراد أفضل حكما عندما يقررون ما هو في مصلحتهم.
- اخذ الليبراليون يتنبأون بصورة للعالم بعيدة عن الفوضى، واخذوا ينظرون الى العلاقـــات الدوليـــة من خلال روابط التجارة والمال بوصفها عوامل تجمع بين الدول (Folker, 2010).

### 2.2.3.3 الانتقادات على النظرية الليبرالية

- فشلت المدرسة المثالية في حماية السلام والأمن في العالم وفي تحقيق طموحات الساسة والمفكرين ورجال القانون في إيجاد منظمة دولية قادرة على منع العدوان.
- إن مبادىء السيادة الوطنية وتأكيد المصلحة القومية انتصرت في أكثر الأحيان على قواعد القانون الدولي.
- ان مواقف الدولة قد تتأثر أحيانا بالقواعد الأخلاقية، ولكن في أحيان أخـــرى لا يكـــون للعوامـــل الأخلاقية دور في التأثير على سلوك الدول (Peck & Tickell, 2002).

### 2.2.4 الليبرالية الجديدة (النيولبرالية)

تهدف الليبرالية الجديدة الى منع حدوث الصراع، حيث يتم الترويج لها علـــى انهـــا تتجـــاوز الافكـــار المحافظه والتقليديه التي سادت طوال الفترات السابقه، اضافة الى انها تحتـــوي علـــى ابعـــاد سياســـية واجتماعية واقتصادية في ان واحد.

وعليه وانطلاقا من هذه الرؤى نجد أن من أهم مبادئ المنظور الليبرالي والتي تساعد على فهم العلاقات الدولية تتمثل في:

- تقليص حدة النزاعات بين الدول يعتمد على انتهاج منظور جديد قائم علـــى التعـــاون وبنـــاء قـــيم مشتركة.
- اقامة التعاون تتطلب انشاء مؤسسات ومنظمات مشتركة لتقليص التهديدات وبناء اسس التعاون.

- بناء منظومات وقيم العمل الديمقراطي استنادا الى قاعدة ان الدول الديمقراطية لا تتصارع..
- التجارة العابرة للحدود وفوق القومية واتحاة الفرصة للتبادل التجاري الحر والاعتمادية بين الدول، لان هكذا تداخل سيجعل الدول اقل ميلا للدخول في صراعات خوفا على مصالحها (Folker, 2010).

### 2.2.4.1 نظرة على الليبرالية الجديدة

يعتبر روبرت كوهين وروبرت اكسلرود مؤسسي بل الاباء الروحين للنظرية الليبرالية الجديدة منذ سبعينيات القرن العشرين، ومن ابرز الداعين لها، حيث شهدت منظومة العلاقات الدولية تحولات جوهرية قائمه على اسلوب المقارنة _ الاجتماعية المستند الى القوة والاعتمادية المتبادله.علاوة على شيوع العقلانية.

وبناء على هذه التغيرات استندت النظرية الليبرالية الجديدة على مجموعه من المنطلقات والمحددات ومنها ان الامن يعتبر من القضايا الاساسية لضمان سلامة الدولة، ولكن الامن الجديد يستند الى المؤسسات الدولية كونها توفر اطار مضمون وثابت به استقرار للتفاعلات الدولية، خاصة بعد شيوع قضايا جديدة تؤثر على العلاقات الدولية كقضايا حقوق الانسان والبيئة والهجرة والاقتصاد.

كما انها استطاعت ان تتفوق على النظرية الواقعية الجديده كونها تطالب بان يكون هنالك اطار ومجالات اكبر للتعاون الدولي مما تراه الواقعية الجديدة، وان المؤسسات الدولية تعلب دوراً اكبر في تسهيل هذا التعاون، وتمنح فرصا اكثر للاعبين السياسيين والفاعلين بغض النظر عن هويتهم وطبيعتهم الدولانية.

كما ان اكثر ما روجت له الليبرالية الجديدة تمثل في فكرة نظرية السلام الديمقراطي التي استندت الى افتراض ان الدول الديمقراطية لا تسعى الى الدخول في حرب ضد الدول الديمقراطية (فنصوه، 2010). بمعنى ان ترسيخ الديمقراطية سيقود الى تحقيق السلام والامن.

### 2.2.4.2 الأفكار الأساسية للنظرية الليبرالية الجديدة

تستند الليبرالية الجديدة على مجموعة من الافكار والاسس التي قامت عليها، وتحاول تعزيزها من خلال الممارسة العملية ومن ابرز هذه الاسس والافكار ما يلي:

- الدولة هي اللاعب الاسسي في العلاقات الدولية، وهي لاعب عقلاني بمعنى انه يماس سياساته وينظر الى مصلحته من خلال الواقع ويزن الامور بطريقه عقلانيه لتحقيق اكثر المكاسب، هنا وكاننا نجد ان الليبرالية الجديدة ابعدت الاخلاق والقيم عن السلوك السياسي.
- الدول تستطيع ان تعمل وتتعاون حتى في ظل ظروف الفوضى الدولية، كما في ظل الاستقرار والسلام الدوليين.
- هناك حالة متسارعه من التكامل بين الدول على المستوى الاقليمي والدولي على حد سواء، وهذا التكامل يتعمق نتيجه لتنوع الفاعلين والاعتماد المتبادل بين الدول والجماعات والافراد.
- إن المكاسب المطلقة هي أكثر أهمية من المكاسب النسبية (زرشناس، 2017).

### 2.2.4.3 الملامح الرئيسية لليبرالية الجديدة:

تتتجلى ملامح النيوليبراليه في الواقع السوسيو–اجتماعي للدول والممارسة العملية من خلال:

هيمنة السوق: وتفترض الليبرالية الجديدة ان الدول يجب ان ترفع كافة القيود التي تضعها الحكومات على المشروعات الخاصة والقطاع الخاص، وتحد من نفوذه وقدرته بغض النظر عن حجم الاثار والتبعات الاجتماعية والأضرار التي يتسبب فيها رفع هذه القيود بوالذات على الفئات المهمشه او على قضايا من الضرورة حماية الدولة لها كالقطاع الزراعي والصناعي.....الخ.

كذلك تطالب بديمومة الانفتاح على التجارة والاستثمار الدولي. وتخفيض الأجور،ولا تولي نقابات العمل وحقوق العمال اي اهمية والترويج للحرية الكاملة لحركة رؤوس الأموال والبضائع والخدمات.

الخدمات الاجتماعية: تقوم الليبرالية الجديدة على افكار رئيسية مثل تقليص الانفاق على الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية، الضمان الاجتماعي، وصيانة الطرق والكباري، وخدمات المياه النظيفة والكهرباء، وهذا ما تسميه تقليص دور الدولة وتوجيه الاسناد والدعم الحكومي للقطاع الخاص ولرجال الأعمال. سواء من خلال سن التشريعات الداعمه او تسهيل الحركة (Folker, 2010)

التحرير: وذلك من خلال تقليص التدخل الحكومي في أي شيء قد يخفض الربح، حتى وان كان ذلك يقوم على تهديد البيئة والأمان الصناعي.

الخصخصة: بمعنى الانتقال من حالة سيطرة الدولة الى حالة سيطرة القطاع الخاص، واعتماد الدول على شراء الخدمه بدل انتاجها، وهذا ما قاد الى ترسيخ الثروة بيد فئه قليلة في المجتمع، وزاد من حجم الفئات المهمشه.

غياب او القضاء على مفهوم "الصالح العام" أو "المجتمع"، واستبداله بمصطلح "المسؤولية الفردية"، مما قاد الى الضغط على الشرائح المهمشه والفقيرة وحال دون ايجاد حلول لمشاكلهم الخاصة، الناجمه عن نقص الرعاية الصحية، والتعليم والضمان الاجتماعي، وتم اعتبار انهم هم المسؤولون عن ايجاد حلول لمشاكلهم (دان وآخرون ، 2016)

### 2.2.4.4 المفاهيم الأساسية في التحليل الليبرالي الجديد:

استندت الليبرالية الجديدة الى مجموعة من المفاهيم الجديده في بناء افتراضات ومتجاوزة للمفاهيم التي قامت عليها النظريات السابقة كالواقعيه وبالذات ما يتعلق بمفاهيم القوة والمصلحة والامن والاعتماد المتبادل، حيث ثدمت الليبرالية الجديدة مفاهيمها وتصوراتها الجديده ومن ابرز هذه المفاهيم والتصورات ما يلي:

الأمن (Security): لقد استطاع النيوليبراليون تغيير مفهوم الامن القومي الى مفهوم جديد وهو الامن الجماعي القائم على افتراض ان هناك عدو مشترك يجب ان توجه له كل المجهودات الامنية متجاوزة الامن القومي للدول مثل الارهاب.....والمرتكز الاساس هو انشاء مؤسسات ومنظمات لضمان تبادل المعلومات والمجهودات الامنية لتحقيق ما يسمى الامن الجماعي والسلم العالمي.وتشكيل التحالفات بغرض مواجهة أي فاعل آخر مصنف على انه مهدد للامن والسلم، وقد يكون الفاعل دولة او شخص او حزب (مصطفى، 2021).

القوة الناعمة (Soft power)، استنادا الى اساس مبدأ الاعتماد المتبادل عاظم النيوليبراليون من دور القوة الناعمة وبالذات العقوبات الاقتصادية لما لها من دور فاعل في ضرب قوة الدولة.

وهنا نجد تصورات جوزف ناي في اسهاماته في استخدام القوة الناعمه (Soft power)، والتي تعرف على أنها:" قدرة بلد ما على إيجاد وضع تستطيع فيه بلدان أخرى أن تطور أفضلياتها أو أن تعرف مصالحها بطريقة متناغمة مع أفضليات وصالح ذلك البلد"، والتي تنشأ نتيجة للعوامل غير الفيزيائية احيا مثل الجاذبيه الثقافية أو الإيديولوجية (هنية، 2020).

المصلحة الوطنية: (National Interest)، مفهوم المصلحة الوطنية كذلك جرى عليه الكثير من التغيرات في ظل الليبرالية الجديدة من عدة اوجه، فمن ناحية تم تذويب هذا المفهوم عندما يتم الحديث عن المصالح العالمية ويصبح الى حد ما موظف لخدمة مصالح هذه التكتلات والقوى، كذلك نشهد تركيزا في هذا المفهوم عندما يتعلق الموضوع بقضايا وسياسات المناعة الوطنية وبالذات عندما ننظر الى واقع العالم الثالث والعالم العربي.

### 2.2.4.5 الإفتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية الجديدة

تكمن الليبرالية الجديدة بشكل بنيوي في مجموعة من الافتراضات التي بمجملها تشكل الاطار والشكل والبنية الكليه للنظرية الليبرالية الجديدة ومن ابرظها:

**العقلانية:** فالافراد والدول محكومون بسلوكهم الى التصورات العقلانية وعلى الرغم من ذلك فان هناك تصاعد للعمل المشترك كون حل المشكلات يعتمد على العمل الجماعي.

**التعاون الدولي:** على الرغم من ان التعاون والتبادل يعود بالمنفعه على الفاعلين الا انه تجاوز حالة المطلوبية الى الولوج في حالة الضرورية، فهو لم يعد خيارا وانما ضرورة وجودية.

**الفواعل:** فالليبرالية الجديدة تجاوزت الدور الذي تلعبه الدول الى التاثير الذي تقوم به بعض المؤسسات او المنظمات او الافراد وبالذات التاثير على الساحه الدولية، حيث ان تاثير هؤلاء الفاعلين له انعكاساته على القيم والموارد، وهنا تقدم الليبرالية الجديدة مستويين من الفاعلين كالمنظمات الدولية (الحكومية وغير حكومية)

والقوى العابرة للقومية و الشركات المتعددة الجنسية (Multinational corporations) والتي تعتبر إحدى ابرز الفواعل ما دون الدولة والتي برزت في المسرح الودلية وتعلب دورا مركزيا ومؤثرا وتشكل تحدا لسلطة الدولة وبالذات في المجالات الاقتصادية حيث انها تمتلك قوة ونفوذ كبير في علاقتها مع الدول او على الصعيد الدولي، وعلى الرغم انها تفتقر للقوة العسكرية، الا انها تمتلك موارد اخرى كثيرة (دان وآخرون ، 2016).

**الدولة:** تنظر الليبرالية الى الدولة على انها ليست موحدة وانما هناك مصالح متنافسه داخليا بين مختلف القوى داخل الدولة، كذلك تنعكس هذه التنافسات والتناقضات في صنع السياسه الخارجية.

بناء على هذا التصور للدولة طرحت الليبرالية الجديدة تصورات للدولة قائمه على افتراضات مهمه اثرت في العلاقات بين الدول وسلوكها ومن ابرزها، ان النظام الدولي الحديث تتوزع فيه القوه وتتناسب بين مختلف الفاعلين سواء الدول او الفاعلين ما دون الدولة، الافتراض وهو نظرية السلام الديمقراطي والقائم على ان الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، والافتراض الثالث، ان الدول غادرت مربع المكاسب النسبية الى المكاسب (هنية، 2020).

**الليبرالية الجديدة وعلاقتها بالمجتمع**

لقد دعت اللبيرالية الجديدة الى التقليل من تدخل الدولة في الاسواق الاقتصادية وتفعيل حرية السوق، وترتب على اثر ذلك، انسحبت الدولة من الكثير من المسؤليات الاجتماعية التي كانت تتولاها سابقا، وقد ركزت الليبرالية الجديدة على الاقتصاد مهملة الجانب الاجتماعي، اي انها لم تنظر الى العدالة الاجتماعية، بل ان بعض مفكري الليبرالية الجديدة امثال فريدريك أوجست فون هايك شنوا هجوما عليها معتبرينها مجرد اوهام، بل ذهبوا الى اكثر من ذلك الى عدم الاعتراف بوجود المجتمع، حيث تنظر الليبرالية الجديدة إلى المجتمع على أنه سوق كبير وبالتالي تختزل الظواهر الاجتماعية إلى البعد الاقتصادي، اي انها تعيءد تعرف المواطن على انه مستهلك وبذلك نفت الصفة الاجتماعية عنه وعن المجتمع، كما اتها تنكروجود شئ اسمه المجتمع، ذلك لأن كل يوجد في نظره أفراد يرتبطون بعلاقات، إما شخصية إذا كانوا يعرفون بعضهم بعضاً مباشرة، أو غير شخصية إذا كانوا في نظام موسع، نظام السوق الرأسمالي (Caldwell, 2006).

ان الناظر الى الليبرالية الجديدة على انها افكار اقتصادية بحتة تلغي المفاهيم الاجتماعية السائدة في المجتمع وتعما على صناعة الانسان على اساس الفردانية وليس على اساس العمل الجماعي، وبالتالي تحاول الليبرلية الجديدة اعادة الهندسة الاجتماعية على هذا الاساس لتضمن سيادة قوى راسمال على المجتمع، والغاء تطلعات المجتمع نحو البناء الاجتماعي الموحد والغاء الثقافات المجتمعية لصالح الثقافة

الفردية، بل ترى الليبرالية الجديدة ان الحد من المنافسة الاقتصادية هو حد من الحرية، كما نها ترى ان الفقراء هم الفاشلون لانهم لا يستطيعون ان يكونوا اكفاء في المنافسة في السوق، وانهم هم من يتحملون اعباء فشلهم، فهم بالتالي لا ينظرون الى ان راسمال قد جاء نتيجة الوراثة او الطبقة التي قد تكون ساعدتهم على هذه الثروة او التعليم حتى، لذلك فهم يعتقدون ان الفرد الفاشل (الفقير) هو من يتحمل مسؤولية فشله وبالتالي التورط في الديون والتكاليف المالية للحياة (Le More, 2008).

ان هكذا مفاهيم تسود العالم من خلال هذه النظرة الغير اجتماعية والتي تلغي جميع الاعراف الاجتماعية وتضع الثروة هي اساس للاعراف الاقتصادية والتنافس، تعني ان هذه النظرية قائمة على اساس ارتهان الفقير للغني ولاملاءاته، وبالتالي بقاء المجتمع عبيدا لاسياد الثروة، ومن هنا يظهر جوهر الليبرالية الجديدة على اساس الفرادنية كباعث وهدف يسعى الاتسان الى تحقيق الرفاهية والسعادة الذاتية في حاضره ومستقبله، وتنحاز هذه الليبرالية الجديدة الى الفرد في مواجهة الدولة، كما نها تقوم بالتنصل من مفهوم "الصالح العام" أو "المجتمع"، واستبداله بمصطلح "المسؤولية الفردية"، مما قاد الى الضغط على الشرائح المهمشه والفقيرة وحال دون ايجاد حلول لمشاكلهم الخاصة، الناجمه عن نقص الرعاية الصحية، والتعليم والضمان الاجتماعي، وتم اعتبار انهم هم المسؤولون عن ايجاد حلول لمشاكلهم (دان وآخرون ، 2016).

لقد قادت مفاهيم الليرالية الجديدة المجتمع نحو التفرد الشخصي بعيدا عن انساقة الاجتماعية التي نادت بها النظرية البنائية، من ان المجتمع مكون من عدة انساق اجتماعية تبدا بالاسرة ثم البيئة المحيطة ثم النسق الكبير المجتمع، وبذلك قزمت دور الدولة في احداث اي رفاهية اجتماعية او المسؤولية الاجتماعية عن الطبقات الفقيرة والمهمشة، وبنت مجدها على اساس الثراء الفردي او المؤسساتي، وهذا الامر قاد الى وجود قلاقل اجتماعية نحو هذه التوجهات وايضا الى ارتفاع في نسب البطالة، وارتفاع حدة الفقر من اجل السيطرة على المجتمعات والسياسة العامة للدولة التي تقودها تلك الفئات الباحثة عن

الثراء الفاحش والتغول في قوت الناس وبناء مجدهم على حساب الطبقات الفقيرة وتبعيتها لراسمال (Harvey, 2005).

لقد تجاوزت الليبرالية الجديدة مسالة الاخلاق والقوة، حيث ترى انه بدلاً من أن يكون الاقتصاد جزءًا لا يتجزأ من العلاقات الاجتماعية، تكون العلاقات الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي، اي عملية اخضاع العلاقات الاجتماعية للاقتصاد الذي يتحكم في مفاصل المجتمع وسياساته الاجتماعية، وبالتالي هذا الاخضاع يقود الى علاقات المصالح والثروة وليس الى العلاقات الاجتماعية القائمة على القيم والعادات والموروث الشعبي والثقافي في المجتمعات، وبالتالي صناعة وهندسة الانسان الجديد الذي يرى في مصالحة اهمية كبيرة بغض النظر عن الطريقة للوصول اليها ولا يهتم بمصالح المجتمع.

ان سعي الليبرالية الجديدة الى هندسة المجتمعات تقوم على اساس الاستهلاك، من الواضح أن الاستهلاك في السوق العالمية الجديدة يخدم حاجة اقتصادية حيوية، ولكنه يؤدي أيضًا إلى إعادة الهيكلة الثقافية للمجتمع، بما يخدم مصالح طبقات رجال الاعمال، وعملت على الحاق الضرر بمفهوم المجتمع المدني الذي كانت فيه المؤسسات والجمعيات الاجتماعية العاملة في المجتمع تعمل بطريقة اجتماعية قائمة على التكافل والتعاضد الاجتماعي، الى مؤسسات تسمى راسمال الاجتماعي لتغيير الاوضاع الاجتماعية بما يتماشى مع السياسات الليبرالية الجديدة، من خلال برامج مدفوعة الاجر، تمولها الصناديق الغربية من اجل احداث الهندسة المطلوبة في المجتمع (Buzan B. , 2009).

ان الناظر الى السياسات الاجتماعية في الليبرالية الجديدة يرى ان المجتمع يهدم من داخله من خلال تغيير المفاهيم الاجتماعية والثقافية وابعاد تدخلات الدولات عن الشان الاجتماعي من خلال خصخصة المؤسسات الحكومية لصالح رجال الاقتصاد تحت مسمى من اجل توفير النفقات الحكومية، وبالتالي ملت هذه السياسات على اغراق الناس والامؤسسات بالقروض مع الايهام بانها من اجل تحقيق الرفاهية في المجتمع ولكنها من اجل السيطرة على المجتمع من خلال المديونية التي لا يستطبع الفرد نحملها وبالتالي البحث عن رغيف الخبز من اجل اولاده والتهاء عن القضايا المجتمعية الى قضاياه الفردية.

# الفصل الثالث

# الاقتصاد الفلسطيني: الليبرالية الجديدة وانعكاساتها

## 3.1 الواقع الاقتصادي الفلسطيني

لعله من نافلة القول تناول الواقع الاقتصادي الفلسطيني في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزة بعيدا عن الاحتلال الاسرائيلي حيث انه يرتبط ارتباطا عضويا بالاقتصاد الاسرائيلي بل ان اثاره سواء الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية ترتبط ارتباطا مباشرا بالمعطيات والمتغيرات الحاصلة في إسرائيل، وذلك بموجب العلاقات التي تضمنها اتفاقية أوسلو، وملحقها بروتوكول باريس الاقتصادي، وبموجب العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة القائمة أصلًا قبل اتفاقية اوسلو وبروتوكول باريس. وترى لميس فراج (2020) انه مع تعاظم دور الأحزاب اليمينية، وسيطرة التوجهات الليبرالية الجديدة على الحكومات في معظم دول العالم، وتراجُع دَوْر الأحزاب اليساريّة، كان الأثر واضحًا على الحكومات المتعاقبة في إسرائيل ما بعد العام 1977، وكذلك على النهج الذي تبنته السلطة الفلسطينية منذ نشأتها. اتجهت الحكومات في إسرائيل إلى تبني نهج السوق الحر، وإلى تبني سياسات مالية نيوليبرالية، والتوجه نحو الخصخصة، وتعظيم دور القطاع الخاص، وكان لهذه التوجهات أثرها المباشر على الواقع الفلسطيني في الضفة الغربية وقِطاع غزة، وعلى الحكومة الفلسطينيّة، سواء أكان ذاك في العلاقات السياسية أم في العلاقات الاقتصاديّة (فراج، 2020).

### 3.1.1 الوضع الاقتصادي الفلسطيني ما قبل اتفاقية أوسلو

كلن الاقتصاد الفلسطيني قبل نكسة حزيران 1967 ياخذ طابعا زراعيا بامتياز حيث كان نصف السكان تقريبا يعتمدون على الزراعة في معيشتهم، وكان اغلبية السكان هم من القرى حيث كان يسكن فيها حوالي 75% من السكان، اما الجانب الصناعي فكان هناك مصتعا للزبوت والكبريت الذي كانت تصدر للخارج، وباقي الصناعات اقتصرت على الحرف والورش والصناعات الخفيفة كالحدادة والنجارة

والخياطة وصناعة الاحذية التي كانت بمثابة ورش عمل وليس مصانع، وقد اعتمد الاقتصاد الفلسطيني على التحويلات التي كانت تتم من خلال العمالة الفلسطينية في دول الخليج، حيث كانت تساهم بدرجة كبيرة في دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني (الرجبي، 2017).

بعد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية إثر نكسة 1967، عمدت سلطات الاحتلال إلى وضع خطة ممنهجة من اجل تبعية الاقتصاد الفلسطيني إلى الاقتصاد الإسرائيلي وحتى لا ينفك عنه مستقبلا، من خلال خطة استراتيجة متشعبة ومتزامنة، حيث عمد إلى محاصرة الاقتصاد الفلسطيني بشدة من خلال العمل على ضرب القطاعات الإنتاجية التي كانت عماد المعيشة التي يعتمد عليها سكان المناطق المحتلة، حيث عملت على السيطرة على الموارد الطبيعية عبر زيادة وتيرة الاستيطان، والأوامر العسكرية التي تصدرها سلطات الاحتلال والتي حالت دون تطوّر الاقتصاد الفلسطينيّ.

كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في السيطرة والتحكّم المباشر بكل ما يتعلق بالاقتصاد الفلسطيني من خلال منح او منع التصاريح، ورخص البناء او الهدم، علاوة على التحكم في ساسات الاستيراد والتصدير، من خلال فرض ضرائب على التجّار والمنشآت الاقتصادية، كل هذه الإجراءات كان الهدف منها حماية وتسهيل وصول وسيطرة المنتجات الإسرائيلية على السوق الفلسطينية ومنع المنافسة الفلسطينية من امتلاك قدرات منافسه للبضائع الاسرائيلية، وهذا قاد الى تاكل الاقتصاد الفلسطيني وبقاءه في دائرة الضعف ومحاولة اثبات الوجود، علاوة على المخاطر الناجمه عن الاستثمار وبالذات الاستثمار التصنيعي، مما اثر في عزوف رأس المال الوطني الفلسطيني عن الإستثمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بسبب التهديدات المستمرة والتحديات التي تفرضها السياسات الاسرائيلية (سرداح، 1992).

أثرت تلك الإجراءات على القطاعات الإنتاجية بشكل كبيرة، وبالذات بعض القطاعات التي يعتمد عليها صمود المواطن الفلسطيني كالاقتصاد الزراعي فعلى الصعيد الزراعي نجد ان هناك تركيز اسرائيلي

على اضعاف القطاع الزراعي ووضع كمصادرة الأراضي لصالح الاستيطان، والسيطرة على المـــوارد المياثية الفلسطينية وبالذات الاحواض الشرقية والوسطى والغربية بصفتها احواض مائية مركزيـــة فـــي الضفه الغربية، وعدم السماح بحفر الابار الارتوازية، والتحكم بكميات المياه التي يجب استهلاكها مـــن قبل اصحاب الابار وتحديدها بكمية 35 مليون متر مكعب في السنة،، جميع هذه الإجراءات أدت إلـــى إنخفاض الناتج الزراعي في الاراضي المروية لما كانت عليه قبل عام 1967.

وبالتالي ادى الى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعيّ من الناتج المحلي الإجمالي مـــن مـــا نســـبته 36% في الضفّة الغربية و29% في قطاع غزة وذلك عبر الفترة السنوية ما بين 1972–1976 إلى ما نسبته 26% في الضفة الغربية و19% في قطاع غزة عبر الفترة السنوية ما بين 1988–1993. كذلك، وهذا الانخفاض انعكس على الايدي العاملة حيث حصل انخفاض في نسبة العاملين في الزراعـــة مـــن 42% في العام 1970 إلى 16% في العام 1992 في الضفة الغربية، وهذا الانخفاض لم يكـــن حكـــرا على الضفه الغربية بل كذلك انخفض في قطاع غزة من 27% إلى 11% خلال الفترة نفسها (الرجبي، 2017).

اما القطاع الصناعي فهو الاخر لا يقل استهدافا عن القطاع الزراعي حيث ممارس الاحتلال العديد مـــن القيود ووضع العراقيل امام تطور هذا القطاع الحيوي، للحيلولة ومنع قيام صناعات فلســـطينية منافســـة للصناعات الاسرائيلية في السوق المحلي والخارجي، ومن اجل بقاءالسوق الفلســـطينية رهينـــة بايـــدي الاحتلال وسوقا استهلاكية لصناعاته وخاصة البضاعات ذات الجوده القليله وغيـــر القابلـــه للتصـــدير للخارج.

من خلال هذه الاهداف عمدت سلطات الاحتلال الى فرض الضرائب على المصانع الفلســـطينية مقابـــل الاعفاءات الصناعية والضريبية للصناعات الاسرائيلية في السمتوطنات ومنحتهم الامتيـــازات الماليـــه والسيطرة على الموارد، كل هذه السياسات جاءت كذلك ضمن اطار عام يقوم علـــى تخريـــب وعـــدم

تطوير البنية التحتية الفلسطينية من خلال سياسات الاهمال ومنع شق الطرق والابقاء على شبكة الطرق الامنية في مختلف مناطق الضفه الغربية

وفي قراءه سريعه الى حجم الانفاق الذي وضعته سلطات الاحتلال على القطاع الصناعي منذ العام 1968 نجد ان أكثر من 15% من الناتج القومي للضفة الغربية و14% لقطاع غزة وهي نسبة ضئيله. ا وعلى الرغم من ذلك نجد ان هذه النسبة اخذت في الانخفاض التدريجي في التسعينات لتصل الى لتصل إلى 8% في الضفة الغربية و10% في قطاع غزة (شكر، 1998).

شرعت حكومة الاحتلال في وضع منظومات سيطرة اقتصادية من خلال التحكم في كل مفاتيح الاقتصاد الفلسطيني والبيئة الممهدت لنشوء اقتصاد قادر ومنتج، حيث عملت على ضبط ايقاع الاقتصاد الفلسطيني وجعله اقتصادا تابعا للاقتصاد الاسرائيلي من خلال علاقة قصدية وغير متكافئة معه، من خلال جعل السوق الفلسطيني سوقا استهلاكيا للمنتجات الاسرائيلية.

كذلك قادت السياسات الاقتصادية الاسرائيلية الى جعل المنؤسسات الاقتصادية غير قادرة على استيعاب الاعداد المتزايدة من العمالة الفلسطينية، هذه العمالة التي عمل على امتصاصها سوق العمل الاسرائيلي، وجعل الاراضي الفلسطيني احد مصادر الايدي العاملة المستخدمة لدفع عجلة الاقتصاد الاسرائيلي وذلك لرخص هذه الايدي وتوفرها، وعمدت الى الحد من قدرات الاقصاد الفلسطيني في التطور والاستمرار في تلبية الاحتيات التي يطلبها السوق المحلي من السلع والخدمات، وهذه السياسات جعلت من الاقصاد الفلسطيني اقتصادا تابعا للاقتصاد الاسرائيلي ومعتمدا عليه في تلبية احتياجات السوق المحلي من البضائع والمنتجات، وبالتالي حصر العلاقة التجارية للفلسطينين مع الاقتصاد الاسرائيلي، وبالتالي حرمت الاقتصاد الفلسطيني من فرص التصدير مع الدول العربية والاسلامية، وايضا من فرص الاستيراد المباشر للمواد الخام والمكائن ومستلزمات الإنتاج الأخرى من هذه الدول، كما عمدت الى تعميق الفجوات في استغلال الموارد الطبيعية من خلال فرض القيود ونهب هذه الموارد لصالح

الاستيطان، ومما زاد من عمق هذه التشوهات الاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني وكذلك التاثيرات السلبية عليه وعلى المجتمع الفلسطيني، مما حال دون قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية بعد تأسيسها في عام 1994 من صياغة وتنفيذ رؤية قائمه على التخلص من هذا الواقع الذي انتهجه الاحتلال خلال سنوات الاحتلال الطويله، وبالذات ان الاحتلال ابقى على سيطرته على الحياة الاقتصادية بعد تشكيل السلطة ولكن بطرق ووسائل مختلفه ( جمعية رجال الاعمال الفلسطينيين، 2014).

### 3.1.2 الوضع الاقتصادي الفلسطيني ما بعد اتفاقية أوسلو

ليس وضع الاقتصاد الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو بأفضل مما كان عليه في المرحلة السابقة له، بل في هذه المرحلة عمد الاسرائيليون الى اخضاع اقتصاد السلطة الفلسطينية المتمثل باقتصاد الضفة والغربية وقطاع غزة الى الاقتصاد الإسرائيلي من خلال الاتفاقيات الاقتصادية التي تم توقيعها بين الطرفين، فمنذ ان تم توقيع اتفاق اوسلو بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية والعمل على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994؛ كان الاقتصاد الفلسطيني في صلب هذه الاتفاقيات، على الرغم من ان هذه الاتفاقيات اعطت السلطة الفلسطينية الناشئة صاحيات مدنية في المناطق المسماه (أ، ب) وانها اعطت ادارة الاقتصاد الفلسطني لها في تلك المناطق، الا انها حرمتها من العديد من مقومات هذا الاقتصاد، مثل المعابر الخدودية التي بقيت تحت السيطرة الاسرائيلية، كما سلبت منها السيادة على مناطق المسماه (ج) والتي هي المساحة الكبيرة من الاراضي التي يبلغ مساحتها 62% من مساحة الضفة الغربية، وهي المناطق الغنية بالموارد الطبيعية وعلى الأراضي واستخداماتها في المنطقة المسماه (ج)؛ تشكل 62% من إجمالي مساحة الضفة والقطاع، وكذلك عمدت الى السيطرة على معظم الموارد الطبيعية في تلك المناطق من (المياه والفضاء) (الكريم، 2022).

امام الصلاحيات الجزئية التي اعطيت للسلطة الفلسطينية والإمكانيات المحدودة التي تشكل مدخلا ضئيلا للاقتصاد وتطوره، فقد تم نقل الصلاحيات المدنية للسكان من الاحتلال للسلطة الفلسطينية فاصبحت

السلطة الفلسطينية هي المسؤولة عن تامين القضايا المعيشية للسكان في الضفه الغربية وقطـــاع غـــزة (شكر، 1998).

لذلك كان على السلطة تحمل الفجوات في الموارد المالية التي تعمل على سد العجز فيهـــا وان تتحمـــل الاحتياجات للشعب الفلسطيني، ووفق هذا الوضع الصعب الذي وضعت السلطة فيه فانه توجـــد اليـــات للمساعدات الدولية التي تقدم الدعم والمساعدات للسلطة الفلسطينية، وهذه الاليات تتغير من فترة لاخرى وفق المعادلات السياسية على الارض وايضا وفـــق الظـــروف السياســـية والاقتصـــادية للفلســـطينيين (Gerster, 2011).

لقد ادت السياسيات الاقتصادية الاسرائيلية الى استهداف الاقتصاد الفلسطيني من اجل جعلـــه اقتصـــادا تابعا لها، وحرمانه من ان يكون اقتصادا مقاوما قادر على التطور والنمو ومقاومة السياسات الاقتصادية الاسرائيلية، وهذه السياسات تهدف الى تشويه بنية الاقتصاد الفلسطيني، واستمرت هذه السياسات حتـــى بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي، هذه الاتفاقية الاقتصادية يرى فيها الاقتصاديون الفلســـطينيون تعميقا لتشوهات الاقتصاد الفلسطيني بشكل متراكم وتحويله ســـوقا اســـتهلاكيا للمنتوجـــات والخـــدمات الإسرائيلية، ومصدر للأيّدي العاملة الرخيصة، ولكن تحت حجج واهية هي المتطلبـــات والضْـــرورات الأمنيّة" (الرجبي، 2017).

لقد منح بروتوكول باريس السلطة الفلسطينية صلاحيات محدودة ومرتبطه بشكل مباشر بالاحتلال، فقـــد افقد الاتفاق السلطة الفلسطينية السيادة على موارد الاراضي الفلسطينية، وعمد الى اضعاف هذه الســـيادة بطريقة مباشرة وغير مباشرة من خلال الاجراءات الاسرائيلية الامنية والاقتصـــادية، وهـــذا ادى الـــى فقدان القدرة على ايجاد سياسية اقتصادية وطنية وتنموية وضياغتها بما يخـــدم الاقتصـــاد الفلســـطيني، وبالتالي تم ايصال الاقتصاد إلى درجة عالية جدا من التبعية والاعتمادية الاقتصادية على دولة الاحتلال والمُساعدات الدوليّة (شكر، 1998).

ان البيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة للسلطة ابعدها عن المصادر الحقيقية المطلوبة للنمو الاقتصادي.

وابعادها عن الموارد الطبيعية اللازمة التي هي الاساس لاي تنمية اقتصادية.، كما كان لممارسات الاحتلال تاثيرا سلبيا مضافا، وقاد الى تعميق التشوهات في مجمل العمليات الاقتصادية الفلسطينية سواء هياكل الاقتصاد الفلسطيني او في سوق العمل والعمالة وطبيعة العمال وما يوفره السوق من فرص، وحتى في مجال السلع والخدمات فجميع هذه المجالات باتت تشكل معضله للاقتصاد الفلسطيني (الكريم، 2022). وينظر الى التباطؤ الحاصل في انضمام السلطة الفلسطينية الى الاتفاقات التجارية الدولية والوكالات التابعة لمنظمات التجارة العالمية من اجل الحصول على الامتيازات الممنوحة للدول والكيانات التي تنضم اليها، وذلك من اجل التحرر ولو بشكل تدريجي من تبعية الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد وياتي ذلك في ظل غياب رؤيا فلسطينية استراتيجية الاقتصاد الفلسطيني التي يمكن بموجبها العمل مع المجتمع الدولي غياب ادى الى الحيلولة دون انشاء اتفاقات سواء كانت عربية او في على اساس ثنائي اقليمي (الرجبي، 2017).

السلطه الفلسطينيه منذ تاسيس عام 1994 لم تتمكن من تنفيذ استراتيجيه واضحه ورؤيه وطنيه للخلاص من الواقع الاقتصادي الحالي هذه الرؤيه التي قد تمكنها من العمل على ان تكون رافعه تنمويه خلال المرحله الانتقاليه التي تم الاتفاق عليها باوسلو وان من اهم اسباب عدم هذه القدره هي الفقدان لادوات السياسه الاقتصاديه وعدم القدره على السيطره عليها سواء الماليه او النقديه او التجاريه من خلال عدم قدرتها على السيطره على الموارد الطبيعيه والمعابر السلطه الفلسطينيه السياده وهي بالتالي لم تستطع الإنعتاق من حالة التبعية للإقتصاد الإسرائيلي والإعتماد الكبير على المصادر الخارجية وغير الذاتية للنمو (المساعدات الخارجية والعمل في إسرائيل وغيرها).

يذكر تقرير الأونكتاد (2008) "ليس من الدقيق فقط اعتبار هذا الواقع السيء في الإقتصاد الفلسطيني ان منبعه هو فقط الأحوال السياسية والأمنية وحدها، فهناك متغيرات داخلية اخرى ادت الى ذلك. وخلال العقود الأربعة لم تتغير القضايا الأساسية التي تحدد الآفاق الإقتصادية الفلسطينية السابقة بل إنها إستمرت وتفاقمت. ومع ضيق هامش السياسة الإقتصادية المتاح للسلطة الذي يعد السمة الابرز بموجب نصوص بروتوكول باريس لعام 1994 والمبني على إتفاق آوسلو المرحلي. حيث عمد هذا البرتوكول الى ثبيت التشوهات الهيكلية في الإقتصاد الفلسطيني التي بدأت تتراكم مع الإحتلال الإسرائيلي للضفة وقطاع غزة عام 1967" (الكريم، 2022).

لقد تعاظمت ادوات السيطرة الاقتصادية الاسرائيلية وظلت تحت ايدي الاحتلال مثل الموارد الطبيعية، وبقيت جهود الفلسطينيين ترتكز على التعامل والتعايش مع النتائج التي ادت الى فقدان السيطرة على هذه الأدوات ضمن منظومة الواقع الإحتلالي.

كما انه لا يمكن اغفال الجانب الاخر للمعضله والمتمثل في النموذج التنموي الذي اتبعته السلطة الفلسطينية وبدعم من الدول المانحه حيث ان هذا النموذج قائم على خدمة عملية السلام الذي اتى بها اتفاق اوسلو،والتي تهدف الى الابقاء على العملية السلمية على قيد الحياة أطول فترة ممكنة، وهذا النموذج يفترض بأن الإحتلال الإسرائيلي عاملاً خارج المعادله، وبالتالي علينا نحن الفلسطينيين قبول وجود هذا الاحتلال والتحرك ضمن الحيز الذي يسمح به تنموياً.

وعلى الرغم من القناعات التي تولدت لاحقا من ان التنمية في ظل الاحتلال غير ممكنه من الناحية الواقعيه الا ان الممارسة ما زالت محكومة للايام الاولى لاتفاق اوسلو، وتبقى لغاية الان المطالبات باعتماد نسق تنموي بديل وجديد وقادر على تحقيق الإعتماد على الذات ومواجهة الإحتلال وتحقيق العدالة الاجتماعية بهدف التحرير وليس التعايش مع الإحتلال امرا مطلبيا للعديد من القوى والنخب المجتمعية الفلسطينية ( جمعية رجال الاعمال الفلسطينيين، 2014).

فالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تم استنتاجها بعد الفترة التي عملت بها السلطة اثناء قيامها، تعطي الدلائل الواضحة على هشاشة الاقتصاد الفلسطيني والوضع التنموي في فلسطين، وإستمرار التشوهات البنيوية في الإقتصاد الفلسطيني. وعليه فإن إستمرار هذا الإحتلال بكافة جوانيه يعتبر المسبب الأول والرئيس للأزمات الإقتصادية الفلسطينية، وإن حالة التعايش ومحاولة اجتراح الحلول البعيده عن فهم حقيقيلما يريده الاحتلال سيبقى في دائة المعالجات لاعراض المشكله وليس لمعالجة اسبابها الحقيقيه (الرجبي، 2017).

### 3.1.3 النيولبيرالية والاقتصاد الفلسطيني

تبني النهج النيوليبرالي داخل السلطة الفلسطينية ساهم في إحداث الكثير من الإضرار على الاقتصاد الفلسطيني المتعثر أصلا، حيث عزز هذا النهج الاحتكار الاقتصادي وسيطرة رأس المال على القرارات السياسية، وحيث ان رأس المال جبان يخاف من المواجهة السياسية حرصا على مصالحة الاقتصادية وامتيازاته، فان هذا النهج أدى إلى ظهور مشكلات اقتصادية كبيرة في المجتمع الفلسطيني، من خلال تطبيق هذا النهج على ارض الواقع.

ان عمليه السلام التي بدات من اوسلو كان لابد ان يكون مترادفا معها وجود عمليات تنمية فلسطينية كجزء من عملية السلام حيث ان بناء الدولة هل يمكن ان يتم الا اذا وجد برنامج تنموي يعمل على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعمل القيادات السياسية التي التي تقوم على عملية التنمية وهنا نقصد الدول المانحة في فرض اجندتها السياسية والاقتصادية على السلطة الفلسطينية ان كان على مستوى السياسات او الممارسة، وكما نعلم فان المؤسسات الاقتصادية العالمية يهيمن عليها خطاب تنموي راس مال قائم على فكرة ان قيام التنمية فلسطينية تحت الاحتلال هي عملية ممكنة، ويظهر من ذلك تناقضات متعددة في عملية التنمية الفلسطينية على راسها التناقض البنيوي القائم على على فكرة التنمية تحت الاحتلال، والثانية يتعلق بالتناقض المفاهيمي ما بين الدولة والمجتمع والقطاع الخاص،

حيث ان الفترة التي جاءت بعد الحرب العالمية الاولى جعلت من الدولة في المسؤول الوحيد والمباشر عن عمليات التنمية ولكن في نهاية الحرب الباردة فرضت النيولبرالية سياساتها الاقتصادية على الدول، والتي ظهرت من خلال عمليات التفكيك مؤسسات الدولة من خلال ما يسمى بالخصخصة وتقديم المجتمع المدني والخاص كمقدمين للخدمات التي اطلعت بها الدولة (ابو الرب، 2022).

فلسطين ليست بعيدة عن هذه السياسات التي تجري في العالم وخصوصا ان فلسطين تحت الاحتلال وان هناك حكما ذاتيا يجب دعمه فيها من خلال بناء الدولة على اسس نيوليبرالية ياخذ فيها المجتمع المدني الخاص بالمشاركة مع السلطة في تكوين هذه السياسات، حيث ان النموذج انيولبرالي في فلسطين له حكايه خاصه حيث يفترض القائمين السلام وجود السلام انتشار الامن وان انتشار الامن التنميه وهنا المفارقه الكبيره القائمه على اساس الحاق الحمايه او التنميه الاجتماعيه كنتيجه حتميه لعمليات التنميه وليس اساسا لها (الترتير، 2019).

تعود العلاقه بين راس المال الفلسطيني والنخب السياسية الفلسطينية الى مرحلة تاسيس تاسيس منظمة التحرير الفلسطينية، حيث لعب راس المال الفلسطيني المغترب دورا في تشكيل الخطاب السياسي الفلسطيني خصوصا في حقبه الستينات والسبعينات، كما انه لعب دورا وسيطا بين منظمة التحرير والدول العربية والغربية، ليفضي هذا الامر الى دخول منظمة التحرير الفلسطينية الى مفاوضات السلام، والتي تمخضت عنها اتفاقية اوسلو، وقد عاد بعض رجال الاعمال الفلسطينيين الى الاراضي المحتلة بعد توقيع اتفاق من اجل اقامة تنمية فلسطينية، ولكن الامر انطوى على كثير من المحاذير والمحسوبيات والعلاقات المصلحية، ما ادى الى تقاسم الاحتكارات الاقتصادية المختلفة والى تقاسم المناصب العليا في الجهاز الامني والاداري، ويرى المراقبون ان جزء كبيرا من المساعدات الدولية التنموية كانت مرتبطة مصالح النخب السياسية والاقتصادية حيث حصل راس المال الفلسطيني على اعفاءات اقتصادية كثيرة، لقد حاول راس المال الفلسطيني ايجاد تنمية فلسطينية حقيقية ولكن ذلك كان يصطدم بالاجراءات الامنية التي تقوم بها اسرائيل من اجل تبعية الاقتصاد الفلسطيني الى الاقتصاد

الاسرائيلي مما حدا براس المال الفلسطيني الى احتكار السوق الفلسطيني الاقتصادي في كثير من المواد المستوردة (ابو الرب، 2022).

لقد عملت السياسات النيو ليبراليه على الربط بين امن اسرائيل والتنمية الفلسطينية حيث شكل الامن الاسرائيلي حجر الزاوية في عمليات التنمية الاقتصادية الفلسطينية وبالتالي عملت هذه السياسات على زياده التبعية للاقتصاد الاسرائيلي وفي اطار مفهوم التنمية والامن فان التنميه الفلسطينيه قائمة على اساس عدم المس بالامن الاسرائيلي وبالتالي تتحكم اسرائيل في عمليات التنمية من خلال منظور امني يعمل على تبعية الاقتصاد الفلسطيني الى الاقتصاد الاسرائيلي، فبوجود تنمية حقيقية قادرة على مواجهة الاحتلال والانفكاك عنه، وبالتالي يعتبر هذا الامر تحديا كبيرا امام الاقتصاد الفلسطيني لمواجهة مصفوفة السيطرة الاسرائيلية وبالتالي ايجاد اقتصاد فلسطيني يعزز التضامن والروابط الاجتماعية ويحقق مساواة والعدالة والمشاركة الى اقتصاد تابع محكوم عليه بعدم التطور والنمو، وهذا ما بين الامن والاقتصاد يشكل عمليه اخضاع البنى الاجتماعية للتنمية الاقتصادية وليس اخضاع الاقتصاد للبنى الاجتماعية، اي ايجاد اقتصاد فلسطيني يعمل على تفكيك المجتمع وليس اقتصاد يعمل على مجال المقاومة والتنمية القادرة على مصفوفة السيظرة الامنية للاحتلال، ولتحقيق ذلك فان هناك متطلبات كثيرة يجب الوصول اليها لبناء اقتصاد فلسطيني قادر على مواجهة الاقتصاد الاسرائيلي (الترتير، 2019).

ان ربط التنمية الفلسطينية بالامن، يعد عمليه اخضاع لنموذج الاقرار بقوه الهيمنة للقوى الاستعمارية في عمليات اعادة صياغة التنمية، بحيث تخدم المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لاسرائيل بعيدا عن التنمية التي يجب ربطها بالنضال والمقاومة والتحرير، ويجب اعتبار التنمية عملية تكنوقراتيه وليست عمليه سياسية، وهنا يجب في عمليات صياغة التنمية التركيز على التوجهات التشاركية للصمود لا على اساس الاقتصاد الحر، وبالتالي يجب ان تصب الرؤية التنموية الفلسطينية في مصلحة النضال

الفلسطيني، وان تكون هذه التنمية قائمة على اساس التشاركية من القاعده الى القمة وفائمة ايضا على مصالح الشعب وليس على مصالح النخب السياسية (العجلة، 2016).

ان انعقاد المؤتمر الاقتصادي الفلسطيني للاستثمار في العام 2008، والذي اقيم على اساس جلب راس المال الخارجي لدعم عمليات التنمية الفلسطينية حيث عقد هذا المؤتمر برئاسة عراب النيولبرالية الفلسطينية رئيس الوزراء السابق سلام فياض حيث روج من الاقتصاديين الفلسطينيين لمفهوم نضالي جديد وهو تعزيز صمود الفلسطيني من خلال تقوية التنمية الفلسطينية في جلب الاستثمارات الخارجية وبالتالي تقوية الاقتصاد الفلسطيني، هذا المفهوم الفياضي او ما عرف بالبياضية قائم على اساس ان الصمود الاقتصادي يوفر الرفاهية للشعب الفلسطيني، وبالتالي تخفيف حدة الصراع القائم بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وتاتي هذه الطروحات متزامنة مع عروض اسرائيلية ودولية لما يسمى السلام الاقتصادي عبر الاستثمارات في البنية التحتية وتعزيز الدخل للفرد ونمو الناتج القومي (الترتير، 2019).

ان عملية التنمية الاقتصادية التي تم المناداة بها تسير في ظل السلطة الفلسطينية حيث انها لا تمتلك أي سيادة حقيقية على الأرض، وحث ان صلاحياتها وقدرتها في تنفيذ السياسات التنموية محدودة، وذلك بعدما تم تقطيع الاراضي الفلسطينية الى جزر جغرافية غير مترابطة تتحكم اسرائيل في تواصلها من خلال الحواجز العسكرية، وكذلك عزل قطاع غزة بالكامل عن المحيط وخصوصا بعد الانقسام الفلسطيني، لذلك ترى ان السلطة الفلسطينية اليوم هي وسيط في التحول من الاحتلال العسكري المباشر الى السيطرة العسكرية غير المباشرة، وبعد الانقسام الفلسطيني في العام 2007، قامت اسرائيا بالترويج لاستراتيجتها ان الفلسطينيين ليس لديهم المقدرة على بناء الدولة، هذا ادى الى تعزيز هذه الاستراتيجية واقامة بدلا منها ما يعرف بالاستراتيجية الاقتصادية من خلال العمل على تمرير ما يعرف بالسلام الاقتصادي (العجلة، 2016).

ادعت الولايات المتحدة منذ العام 2007، وبالتعاون مع بعض الأطراف الفلسطينية العمل على بناء مؤسسات دوله مع عدم اغفال ان الولايات المتحدة الامريكية رفضت وترفض الاعتراف بالدولة الفلسطينية من ناحية نظرية. حيث كان الهدف حينها التطلع الى البديل الاقتصادي كاساس للسلام، وبالتالي العمل على ايجاد طبقة فلسطينية وسطى تتلاقى في مصالحا مع مصالح الطبقة الوسطى في المجتمع الإسرائيلي، اي تلاقي المصالح الاقتصادية بين رجال الاعمال الفلسطينيين والاسرائيليين، حيث ان مثل هذه السياسة ستعمل على توفير دعم اقتصادي كبير من المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية لاسرائيل وبعض الدول التي تعتمد على المال كأداة سياسية لتحقيق دور إقليمي أوسع وأشمل (ابو الرب، 2022).

ان الاساس الاقتصادي الذي تم فيه اقامة السلطة على اساسه، ويمكن النظر اليه من خلال وجود النخب الاقتصادية والسياسية والتي كان افرادها خارج فلسطين قبل توقيع اتفاق اوسلو في مواقع القرار السياسي والاقتصادي الفلسطيني، وهذا يعد تداخل ما بين السياسة والاقتصاد، كما نرى ان الشركات الاقتصادية الكبيرة جل مالكيها شخصيات لهم مناصب رفيعة في السلطة، ويديرها اشخاص اخرين من عائلاتهم او لهم ولاء سياسي معين (الترتير، 2019).

وهنا لابد من النظر الى الاستراتيجية الاقتصادية التي اتبعتها اسرائيل ما بعد اتفاق اوسلو حيث تم تصميم السياسات الاقتصادية بحث انها لا تسمح للاقتصاد الفلسطيني بالمناورة والخروج من عباءة الاقتصاد الاسرائيلي.

واحكمت هذه السياسات السيطرة على قدرة الفلسطينيين على تطوير وتنمية اقتصادهم خارج إطار تلك الاستراتيجية، فان تركيز رؤوس الاموال في يدي نخبة فلسطينية من العائلات والنخب السياسية وعدم وجود مصرف مركزي حيث تم تعويضه بما يعرف بسلطة النقد الفلسطينية والتي تؤدي دورا تنسيقيا ما بين المصارف الفلسطينية والسوق الاقتصادي الفلسطيني، حيث اقامت هذه الاستراتيجية الاقتصادية

الاسرائيلية بالسيطرة على الحيز المكاني الفلسطيني وتركيز الادارة السياسية في ايدي مجموعة صغيرة من الفلسطينيين وفيها ايضا ركز راس المال الفلسطيني القائم على اساس العائلات او الاشـــخاص ذوي العلاقة براس المال الاسرائيلي وهذا يعد سياسة اقتصادية قصيرة النظر قائمـــة علـــى اســـاس تحقيـــق الارباح وليس بناء اقتصاد فلسطيني قادر على مواجهة الاقتصاد الاسرائيلي (ابو الرب، 2022).

ويقول غسان الخطيب استاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزين بهذا الصدد: "انه كلما تحسّنت العلاقـــات مع إسرائيل، عملت هذه المجموعة على الاستفادة منها في خدمة مصالحها الخاصة، وبالتالي اســـتخدن ذلك من اجل الحصول على تنازلات سياسية من تلك المجموعة، وهنا يرى الخطيب ان الاساس الذي تم فيه بناء الاقتصاد الفلسطيني ومؤسسات الدولة الفلسطينية قائم على اســـاس الاســـتراتيجية الاقتصـــادية والسياسية الاسرائيلية والقواعد التي أسسها الاحتلال، وجعل من الاسس التي اقامها مـــع هـــذه النخـــب الاقتصادية والتي تتحكم في السياسة الاقصادية ضمانا لاستمرار هذا الاحتلال باشكال اخرى، تضمن له الاستمرارية في تحقيق اهداف ربحية له، وذلك من خلال توكيل طرفٍ آخر هـــو الســـلطة الفلســـطينية بمهامٍ أمنية واقتصادية وإدارية، ليس فقط لحماية الاحتلال وإنما لتحقيق مكاسب اقتصادية على حســـاب الأهداف الوطنية (العجلة، 2016).

ان اتباع السياسات الليبرالية الجديدة في الساحة السياسية الفلسطينية القى بدوره على السياسة الاقتصادية السلطة الفلسطينية، حيث عمدت اسرائيل الى ربط الاقتصاد بالامن، وهو ما يجعل من تحقيـــق النمـــو الاقتصادي الفلسطيني والتنمية الاقتصادية مجرد حبرا علـــى ورق، حيـــث ان السياســـات الاســـرائيلية الاقتصادية تتحكم بجميع المفاصل الاقتصادية للشعب الفلسطيني وبالتالي الحديث عن تنميـــة اقتصـــادية اصبح خطابا سياسيا، فالاقتصاد الفلسطيني يحتاج الى ان يكون معززا للروابط الاجتماعية والتضـــامن الاجتماعي ويعمل على تراكم راس المال الاجتماعي من اجل احداث التماسك الوطني ويتم ذلـــك مـــن خلال اخضاع التعاملات الاقتصادية في السوق الى مبادئ المساواة والعدالة المشاركة في عمليه اتخـــاذ القرار الاقتصادي وهنا لابد من وضع الاقتصاد الفلسطيني في اطار اجتماعي بدلا احتواء المجتمع فـــي

ديناميكيات الاقتصاد وهنا يكمن التحدي للاقتصاد الفلسطيني وجعله من اقتصاد تبعي الى اقتصاد مقاوم .(Shir, 2010)

### 3.1.4 الاقتصاد الفلسطيني واسقاطات الليبرالية الجديدة

يمتد النهج والسلوك الاقتصادي الذي تعيش في واقعه السلطة الفلسطينية الى حالة اقتصاد الدولة كما تبناها د. سلام فياض عام 2008م والذي قام على تجاوز حالة الاقتصاد المقاوم الذي اعتاد الشعب الفلسطيني على ترسيخه طوال فترة الاحتلال، ويعرف الاقتصاد المقاوم بشكل إجرائي بأنه "مجموعة السياسات والإجراءات الاقتصادية، التي تقوم بها بلما في مواجهة العقوبات الاقتصادية التي يتم فرضها عليه من اطراف اخرى، وتهدف هذه السياسات الى تقليل الاعتماد على الدول الاخرى في حدودها الدنيا وايجاد بدائل وطنية محلية تعكس عملية التكيف مع الاوضاع الجديدة، ويسعى إلى إيجاد حلول إبداعية للأزمات المحلية والخارجية وتجاوزها (حلبي، 2019).

أدى النهج الاقتصادي الفلسطيني الذي انطلق من فكرة اقتصاد الدولة، والذي يخضع للنهج الاقتصادي النيوليبرالي الذي اتبع منذ تولي سلام فياض رئاسة الحكومة عام 2008 إلى إحداث تأثيرات جذرية في الاتجاهات الاستهلاكية للمواطن الفلسطيني، وهذه الاتجهات لا تستقيم مع الدخل المتاخ له، هذه الاتجاهات الاستهلاكية كان لها مردود سلبي على الاقتصاد الفلسطيني حيث بلغت نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 120%. وهذذا ادى مباشرة الى ضعف الصادرات الفلسطينية، وهذا ادى الى تفاقم العجز في الميزان التجاري حيث تجاوز هذا العجز حدود خمسة مليارات دولار لصالح الواردات، فيما تجازوت نسبة العجز التجاري بين السلطة واسرائيل حولي ثلاثة ملايين وصف المليون دولار لصالح الميزان التجاري الاسرائيلي (الخالدي، 2016).

اضف الى ما سبق القيود والضغوط الت تمارسها اسرائيل من خلال برتوكول باريس الاقتصادي، وبالتالي اصبحت السياسات الاقتصادية الفلسطينية خاضعة للضوابط والمعايير التي تضعها اسرائيل،

وهذه الضوابط هي ضوابط ومعايير امنية واقتصادية، والتي تعمل على تقييد وظيفة السلطة ومؤسساتها، فمنذ البداية لم تستطع السلطة مقاومة هذه الضوابط والمعايير الاسرائيلية ما احدث تشةهات في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، وهو ما عمل على تبعية الاقصاد الفلسطيني للقتصاد الاسرائيلي وتعميق ذلك (Shir, 2010).

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقصادا قائما على تقديم الخدمات، حيث تستحوذ الجانب الخدمي في الاقصاد الفلسيني على الحصة الكبيرة منه، بينما يحتل قطاع الانتاج فهو محدود يصل الى سدس هذا الاقتصاد، ويشكا ايضا سدس الناتج المحلي، حيث بعتبر قطاع الانتاج ذا قدرة محدودة في احداث عمليات التشغيل،، مما يساهم في تعزيز رهن قرارات السلطة للعلاقات الخارجية. مع العلم ان قطاع الانتاج يعمل على زيادة التوسع في خدمات الإنتاج ويزيد من فرص توسع القطاع الصناعي الذي يرتبط بقطاعات أخرى تساهم جميعا في تشكيل فعالية الاقتصاد والسعي الى تحقيق أهدافه، وبالتالي فان زيادة الاستثمار يعمل على زيادة خلق فرص العمل، وهو ما يعزز من انتماء الفرد لأرضه والتوجه للقيام بدوره كمواطن فاعل (حلبي، 2019).

ان اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على النشاط الخدمي وانحياز راس المال لهذا الجانب، وذلك لضعف قاعدة الانتاج المحلي والاعتماد على الاستيراد للسلع، شجع على زيادة السلوك الاستهلاكي في المجتمع، وبالتالي زيادة قيمة الاستهلاك وحصته في المجتمع الفلسطيني بنسبة "بلغت 120% من الناتج المحلي، ومرة اخرى تم التعويض من خلال الية اخرى ضربت الاقتصاد الفلسطيني وهي زيادة الواردات فقد وصلت قيمة الواردات الفلسطينية 8730 مليون دولار، فيما بلغت الصادرات 2903 مليون دولار، ما يعني ميزاناً تجارياً فلسطينياً سالباً، وعجزاً يصل إلى حوالي 5822 مليون دولار، أي ما نسبته حوالي 40% من الناتج الإجمالي المحلي. يذكر أن حوالي 75% من قيمة الواردات إسرائيلية المصدر، وحوالي 90% من قيمة الصادرات تتجه إلى السوق الإسرائيلي (الخالدي، 2016).

### 3.2 الليبرالية الجديدة الاثار والانعكاسات

يتناول هذا الفصل المجتمع الفلسطيني في ظل الليبرالية الجديدة والسياسات التي تحكمها ومدى تأثر المجتمع الفلسطيني بهده السياسات من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وحتى الثقافية، حيث يتطلب تنفيذ هذه السياسات صناعة إنسان فلسطيني جديد هذه السياسات وهذا النموذج الاقتصادي اعادة بناء وتكييف المجتمع بحيث يصبح قابل لتنفيذ السياسات التي يفترضها النموذج النيوليبرالي.

لطالما تطلعت الليبرالية الجديدة، بوصفها فلسفة سياسية وأجندة سياساتية، إلى الدولة من أجل إعادة تشكيل المجتمع وجمع أفراده على المثل التي تراها. ولا تعني الليبرالية الجديدة الحرية المطلقة، بل تمنح الحكومة عوضا عنها دورا محوريا في تشكيل الطريقة التي يجري من خلالها تعريف المجتمع والحرية الاقتصادية ومباشرتها وتجسيدها وتعمل الليبرالية الجديدة ضمن إطار النظرة المتشائمة التي أرساها توماس هوبز في الفكر السياسي، حيث يفترض وجوب قيام سلطة مركزية قوية تطرح فيه الدولة المطلقة إطارا مسلما به للحرية، ويشترط احتياطيات لا يسبر غورها من القوة التي تكتسي طابعا مركزيا من أجل المحافظة على مجتمع مدني وضمان دوامه .

والليبرالية الجديدة مدافع شرس عن الحق الليبرالي الذي يتمتع به الفرد في الملكية الخاصة والحق في تداول السلع على المستوى الدولي. وبالنسبة للنيوليبراليين، تحتل الحوافز الاقتصادية القدر نفسه من أهمية الشواغل العسكرية، لأن التبادل التجاري والازدهار اللذين يقومان في أساسهما على اقتصاد السوق الحرة يعّدان الترياق الأفضل للنزاع (العجلة، 2016).

ويفترض هؤلاء النيوليبراليون بأن نظاما تجاريا مفتوحا يوفر للدول طرقا لتحويل مواقفها من خلال النمو الاقتصادي، دون تغييرها عن طريق الغزو العسكري، وأن الدول كافة تستطيع بعد ذلك أن تستفيد من النمو الذي يشهد التحسن في جني مكاسب إجمالية إيجابية يحظى بها الجميع، وفي الواقع، تشكل التجارة في نظر النيوليبراليين العنصر المحوري الذي يرتكز عليه التعاون في شؤون العالم. ولهذا

السبب، تضرب جذور المعتقدات الليبرالية الجديدة، في جانب كبير منها، في رأسمالية السوق الحرة، وهي تعزز المبادئ التي تقوم عليها رأسمالية السوق الحرة. بل إن عددا ليس بالقليل من المناصرين الذين يدينون بالولاء للنيوليبرالية يعتقدون أن الرأسمالية والديمقراطية تتعارضان تعارضا أصيلا مع الغزو والصراع. وهذا هو السبب الذي حدا بمعظم المانحين الرئيسيين الذي أمدوا الفلسطينيين بالمعونات إلى الاعتقاد بأن بناء الدولة الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة يعدان محاور جوهرية لا بد منها لتحقيق السلام (الترتير، 2019).

ولا ينبغي إساءة تفسير نظرية العلاقات الدولية الليبرالية الجديدة باعتبارها هي نفسها النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة، حتى مع أن هاتين النظريتين غالبا ما تكمل الواحدة منهما الأخرى.

فالليبرالية الجديدة القائمة على العلاقات الدولية يتمثل شغلها الشاغل في التعاون بين الدول في الشؤون الدولية، حيث تفترض أنه يجب أن تعنى الدول في المقام الأول بالمكاسب المطلقة التي تستطيع أن تحققها وتجنيها من العمل مع بعضها بعضا. أما الليبرالية الجديدة الاقتصادية فينصب اهتمامها على الطرح الذي يقول إن أفضل طريقة تكفل تعزيز رفاه البشر تكمن في تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الحريات الريادية ضمن إطار مؤسسي يتميز بحقوق الملكية الخاصة، والحرية الفردية، والأسواق التي لا تثقل كاهلها القيود والتجارة الحرة، وحتى لو سارع أهل الاختصاص في هذا الجانب إلى طرح تفسير يرى أن كل ميدان ينفرد بنفسه عن غيره، وربما يعود السبب وراء ذلك إلى أن هؤلاء يتناولون عوالم مختلفة من أوجه التفاعل بين البشر، فإن هؤلاء المختصين يكملون بعضهم بعضا بصورة تامة (الترتير، 2019).

### 3.3 مسارات وتطبيقات الليبرالية الجديدة الفلسطينية

اتخذ مسار تطبيق الليبرالية الجديدة في فلسطين عدة مسارت ومستويات شملت جميع اوجه وفضـــاءات المجتمع المدني والسياسي والمؤسسات، فعلى السمتوى السياسي تم تبني منهجية التكنوقراط لتحل بـــدل الاحزاب السياسي، ثم تلا ذلك مركزية السلطة وسيطرت السلطة على الفضاء العـــام بكاملـــه، واعـــادة هيكلة الاقتصاد والسلوك الاقتصادي الفلسطيني، وانتقل اخيرأ ليشمل القطـــاع الامنـــي وعـــادة بنـــاءه وتصوراته ليخدم تكريس فكرة الليبرالية الجديدة في المجتمع الفلسطيني وهذا مـــا ســـيتم تناولـــه فـــي الجزئيات القادمه بالتفصيل:

#### 3.3.1 التكنوقراط المؤسساتي

التكنوقراطية هي شكل من أشكال الحكم حيث يعتمد صناع القرار في الدولة على اختيـــار شخصـــيات على اساس الخبرة العلمية في المجالات التقنية أو الخبرة في أنواع محددة من العلـــوم،، ويقـــوم نظـــام التكنوقراط على فكرة أن القرارات التي يتخذونها مبنية على أساس منهجي علمي وليس علـــى أســـاس الآراء الشخصية.

أما مصطلح "تشكيل حكومة تكنوقراط" فيعني اختيار الوزءاء على أساس تقني ومهنـــي وبعيـــدا عـــن المستوى الحزبي والانتماء الفصائيلي لهم، وهنا يظهر التعارض ما بين الديمقراطيـــة والتكنوقراطيـــة، حيث انه في النظم الديمقراطية يتم اختيار صناع القرار على أساس الانتخابات ومدى شعبية المرشح أما في التكنوقراط فيكون على أساس مقدار المعرفة والمهارات التي يمتلكونها (سيساوي، 2020).

يتم اللجوء الى التكنوقراطية في حالة الأزمات السياسية كحل وسط، وذلك عندما تفشل الأحزاب والكتل السياسية في الاتفاق على حكومة موحدة تتناسب مع نسبة تمثيل هذه الأحزاب فـــي البرلمانـــات، فيـــتم تشكيل حكومة محايدة حزبيًا أي انها لا تتبع أي من الاحزاب السياسية الممثلة في البرلمـــان، وتكـــون عملية الاختيار على أسس تخصصية محضة، وذلك من اجل لتجاوز مرحلة الخـــلاف بـــين الأحـــزاب

والقوى السياسية الفاعلة والتي وصلت الى طريق مسدود، وهذا ما يحدث عادة في الأنظمة الديمقراطية المتقدمة المعاصرة التي تحذو التجارب الديمقراطية الأخرى في العالم حذوها. لكن هذه فعليًا محض آلية تكنوقراطية تُستخدم في الديمقراطية، وتوكل إلى التكنـــوقراط فيهـــا مهمـــة الحكـــم، بموجـــب النظـــام الديمقراطي القائم وعلى أساس الدستور الديمقراطي النافذ (الخالدي، 2016).

### 3.3.2 مركزية السلطة واعادة تكييف المجتمع

لم يخفِ د. سلام فياض اثناء توليه منصب رئيس الوزراء في الحكومة الفلسطينية التـــي جـــاءت بعـــد الانقلاب، ميوله السياسية التي تم ترسيمها عبر ما يسمى بالطريق الثالث، حيث ان هذه الميول نابعة من قناعات لديه بفشل نظرية الكفاح المسلح، التي كانت تنادي بها الفصائل الفلسطينية في مواجهة الاحتلال من خلال الانتفاضة الثانية التي اتخذت طابعا عسكريا، وايضا فشل الطريق الثاني المتمثل بالمفاوضات التي وصلت الى طريق مسدود.

انطلق الطريق الثالث من نهج جديد متمثل بالعمل عل بناء مؤسسات حديثة وتحقيق تنمية اقتصادية مـــن خلال مبادئ الليبرالية الجديدة ومستندا الى ضرورة ان يقيم الفلسطينيون مؤسسات دولتهم كـــامر واقـــع ليفرضوها على العالم وهذا الشكل من العلاقه سيجعل العالم يعترف بالدولة الفلسطينية، وعلى هذا النهج سار د. سلام فياض الى تشكيل حزب جديد يسمى الطريق الثالث لخوض الانتخابات التشـــريعية عـــام 2006، حيث حصل الحزب على مقعدين في المجلس التشريعي، وعند توليه منصب رئـــيس الـــوزراء عام 2007، عمل د. سلام فياض على ترسيخ مفاهيم الطريق والتي ركزت على أبعاد ثلاثـــة: ماســـة الدولة اي بناء مؤسساتها، التنمية الاقتصادية، والأمن.

هذا الثالوث من الرؤية بقي نظاما متبعا لجميع الحكومات التي جاءت بعد د. سلام فياض، علمـــا بـــان الاساليب التي تمت فيها صياغة هذه البرامج نابعة من مفاهيم البنك الدولي، ولا تقوم على اي مواجهـــة

محتملة مع الاحتلال من اجل تطلعات الشعب الفلسطيني، مما جعل هذه البرامج محط انظار العالم بما فيها الاوساط الأكاديمية والإعلامية ودوائر صانعي القرار في الغرب (حلبي، 2019).

لقد قدم سلام فياض مشهدا فلسطينيا جديدا بقالب نيوليبرالي، من خلال النهج الذي اتبعه في عمليات التنمية الاقتصادية، حيث تبين هذه الخطط التي عمل عليها من اجل خلق تنمية اقتصادية فلسطينية تعظيم دور {اس المال في ادارة الحياة السياسية، وان جميع البرامج والخطط هي عباره خطط مستوردة من سياسات الليبرالية الجديدة المصممة الى ما يتطلع اليه الغرب الراسمالي، وبالتالي اصبح الدور الذي لعبته حكومة د. سلام فياض هو ازلة القوانين التي تحمي راس المال الفلسطيني والقطاع الاقتصادي الناشئ والشركات الفلسطينية الصغيرة والمتوسطه ودعم الشركات الكبيرة صاحبة النفوذ وراس المال الاجنبي، الذي تمت الدعوة اليه لجلب الاستثمارات الاجنبية في الاراضي الفلسطينية.

من اجل انجاح التنمية بالمفهوم الليبرالي الجديد لابد من هندسة الانسان الفلسطيني اجتماعيا، وهذا لا يحدث الا من خلال التغيير الثقافي في البني الاجتماعية الفلسطينية، الذي لا يحدث الا من خلال مؤسسات متكاملة جندت لها الهيئات الإعلامية والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمشاريع التنموية المختلفه، التي تعمل على بث الافكار والقيم والرؤى التي تتماشى مع أهداف التيار السياسي الاقتصادي الجديد، والتي عملت على اعدة بناء الثقافه الفلسطينية والمجتمع والمؤسسة الفلسطينية بطريقه جديده (ابو الرب، 2022).

جرى في عهد د. سلام فياض مجموعة من التغييرات في القطاعات المختلفة اطلق عليها اصلاحات وعلى رأسها القطاع الامني والسياسي والاقتصادي،فعلى الصعيد الامني تم تبني نظام التقاعد المبكر، واعادة بناء المنظومة الامنية على اسس مهنيه، ولكن بقيت المؤسسة الامنية متشعبه ومتعدده.

اما على الصعيد السياسي فقد تم انهاء الحياة الحزبية الفلسطينية في مختلف المستويات، وتم تعظيم دور السلطة الفلسطينية على حساب دور منظمة التحرير الفلسطينية، اما الجانب الاكثر حضورا وامبريقية

في الواقع الفلسطيني منذ عهد د. سلام فياض، فهو الجانب الاقتصـــادي –الاجتمـــاعي حيـــث عملـــت الحكومةَ على توقيع عقودٍ طويلة الأجل بلغت نحو 4.2 مليار دولار في العام 2013، أي ما يصل إلـــى 50% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، بفائدة سنوية تبلغ 200 مليون دولار.

وهذا كبد الخزينه الفلسطينية مديونية مرتفعه ويعتبر قلقًا حقيقيًا بالنسبة للاستقرار المالي والاقتصـــادي، ما زلنا نشهد اثاره لغاية يومنا هذا، علاوة على ذلك لم يلمس اثر واضح لهذه النفقـــات فـــي المجتمـــع الفلسطيني، حتى لا يعلم كيف أُنفقت تلك الأموال وكيف ستسدد الســـلطة الفلســـطينية هـــذه المديونيـــة العاليةكما انها اوقعت السلطة الفلسطينية تحت ضغط القوى المتنفذة سواء في الشركات الخاصة التي لها صفة الدولية لكي تنتهج سياسات تتفق ومصالح الشركات الخاصة الكبرى، وفي حالـــة عـــدم موافقـــة السلطة يتم التهديد بسحب الاستثمارات (طمليه، 2022).

علاوة على ذلك وكل تلك التحديات فانه لايمكن اغفال جانب مهم وهو البعد السايساي والعلاقـــه مـــع الاحتلال، حيث من الصعوبة الفصل بين السياسات التي اتبعتها السلطة الفلسطينية وما نادى به الاحتلال من مشاريع اقتصادية بديله للمشاريع السياسية في حل القضية الفلسطينية،، وعلى رأسها مشروع السلام الاقتصادي.حيث تم الترويج ان الإقتصاد وليس السياسة هو مفتاح السلام في المنطقة.

هذه النظرة الاسرائيلية الى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي قد اتت منسجمة واســـتجابة لإعـــادة هيكلـــة الاقتصاد الإسرائيلي المستند على تبني اقتصاد السوق الحر الذي بدأته اسرائيل في أواسط الثمانينـــات، وهو بذلك يحاول طمانة المستثمرين الاجانب من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية، وضمان الاســـتقرار للصناعات الاسرائيلية، وها يتطلب خلق اجواء من الاستقرار السياسي والامني الذي سعت اليه القيـــادة الاسرائيلية، حيث ان الاقتصاد الحر القائم على نظام السوق المفتوح يتطلب استقرارا سياســـيا وامنيـــا، وهذا ما سعى اليه نتنياهو من خلال عدم التطرق الى الحلول السياسية والبحث عن حلـــول اقتصـــادية، وهو ما قامت به اسرائيل بالاساس من خلال، تحويل المناطق المحتلة لعام 1967 والشعب الفلســـطيني الى سوق استهلاكي خادم للسوق الاسرائيلي (ابو الرب، 2022).

من اللافت بأن المكونات الأساسية للسلام الاقتصادي قد تعرضت لانتقادات فلسطينية لاذعة لانها تتقاطع في العديد من النقاط مع نهج الطريق الثالث، حيث ان الفلسطيون يرفضون هذا التوجه إلى إستراتيجية "السلام الاقتصادي،، فكلاهما يرتكزان على مبادئ الليبرالية الجديدة، حيث ان هذا التوجه نحو السلام الاقتصادي يميل إلى تغليب عنصري الاقتصاد والأمن على حساب العملية السياسية من أجل تحقيق السلام، وأيضا يستند على نفس المنطلقات والاسس.

ان النقاط التي ينطلق منها السلام الاقتصادي الذي شرعت الحكومات الاسرائيلية في اتباعه وفي الوقت نفسه تقاطعت معه رؤية الحكومة الفلسطينية، كمدخل للسلام ينسجم في مضمونه مع اسس النظرية "الليبرالية المالية"، والتي تمثل أحد الركائز الهامة للأيديولوجية الليبرالية الجديدة التي قامت عليها المؤسسات المالية الدولية، والتي اصبحت توجه السياسات الغربية الخارجية ووكالات التنمية والممولين الدوليين. حيث تدعي هذه النظرية بأن تشابك وزيادة التعاون الاقتصادي بين دولتين يؤدي إلى زيادة مطلقة في مستوى الرفاه الاقتصادي وهذا يقود الى تجنب التوجه الى المواجهة اوالصدام العسكري حيث انه سيزيد الاعتمادية المتبادله ويكرس ثقافة التعايش، وهذا ما سعت اليه كل الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ احتلالها للضفة الغربية، كما انه اعتبر الهدف الاسس بالنسبة للاسرائيليين بعيد اتفاق اوسلو والذي قام بالنسبة للفلسفة الاسرائيلية على مجموعة من المرتكزات ومن ابرزها:

**اولا:** بناء مؤسسات فلسطينية غير قادرة ومتحكم بها من قبل الاحتلال وبالتالي تتحول هذه المؤسسات الى عبأ على الشعب الفلسطيني

**ثانيا:** تشبيك علاقات تبادلية بين الاحتلال والشعب الفلسطيني ومختلف قواه بحيث يصبح الانفكاك من هذه العلاقات ذو كلفه عاليه جدا.

**ثالثا:** اعادة بناء الطبقة المتحكمة في الشعب الفلسطيني، والقدرة على التحكم في التوجهات السياسية الكليه

**رابعا:** الاستفاده من الدعم الاقتصادي الموجه للفلسطينين، بزيادة الاستثمارات الاسرائيلية وتحويل الفلسطينين الى شريحيتن، الاولى وهي المستهلكه للبضائع الاسرائيلية، والثانية، وهي الطبقة المشغله للاقتصاد الاسرائيلي

### 3.3.3 المسار الاجتماعي

لقد تصاعد في الساحة الفلسطينية خلال السنوات الماضية الحديث في خطاب السلطة والمجتمع المدني عن برامج وخدمات الحماية الاجتماعية للفلسطينيين، وبالاخص في مرحلة ما بعد الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ان طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمع الفلسطيني والمبنية بالاساس على القرابة والصداقة والجيرة والزمالة والواجب الديني والوطني، والقائمة كذلك على قيم التعاون والتشارك والتبادل والمصير المشترك، هذه الامور شكلت مصدرا مهما من مصادر الحماية الاجتماعية تاريخيا ومنحت المجتمع والفرد الفلسطيني قدرة على الصمود في وجه السياسات الاحتلالية.

كما طبيعة العمل والحياة الاقتصادية الفلسطينية كانت منسجمه مع طبيعة العلاقات الاجتماعية وداعمه ومعاضده لها، حيث ان السوق في هذا النظام ظل يخضع للمجتمع وليس العكس، وتحكمت منظومة القيم والعلاقات الاجتماعية في علاقات الانتاج خاصة ان اغلب سكان فلسطين كانوا يقطنون الارياف والعائلة الممتده كانت الضامن والمحافظ على التمساك الاجتماعي (ابو الرب، 2022).

مع بداية الاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة وعلى مدار فترة الاحتلال، استطاع الشعب الفلسطيني ان يبقي على صموده امام سطوة الاحتلال من خلال سياسات التضامن الاجتماعي وقيم الحماية المجتمعية ولذا استطاع السعب الفلسطيني ان يبقي القضية الفلسطينية عصية على محاولات الطمس، والتظهير العرقي، على الصعيد المادي وبقيت القضية حية وشعلة المقاومة متقده ومستمرة اما على الصعيد

المعنوي قد استطاعت منظومات العمل الاجتماعي التكاملي ان تشكل مناعة للفرد الفلسطيني من السقوط في براثن الاحتلال.

الادارة العسكرية التي فرضت على الشعب الفلسطيني في الضفة وعزة بعد النكسة،هدفت الى تذويب الشعب الفلسطيني وانهاء وجوده الجمعي من خلال محاولات الضغط الاقتصادي والسياسي، واتباع مناهج تتبنى فكرة الاسرلة تارة والمنع من انتهاج القيم الوطنية التعليمية تارة اخرى.

ان الدارس للسمات والخصائص العامه للمجتمع الفلسطيني طوال فترة الاحتلال يجد ان هناك مجموعة من السمات التي اتسم بها المجتمع، والتي حافظت على وجوده ومن ابرزها:

**اولا:** المجتمع المحافظ، فالمجتمع الفلسطيني بقي محافظا في سلوكه وعاداته مما حال دون تمكين الاحتلال من النفاذ الى داخل بنى المجتمع.

**ثانيا:** الاعتمادية الذاتية، حيث نجد ان المجتمع الفلسطيني ورغم قلة الامكانيات الا انه بنى منظومات استهلاكية معتمده على متوفرات البيئة الفلسطينية.

**ثالثا:** الشعور بالعزة، فالفرد والمجتمع الفلسطيني عاظم من اعتزازه بذاته وباصله وعائلته وتنظيمه لدرجة التماهي ما بين شخصه وذاته وما بين باقي هوياته الفرعية.

**رابعا:** التكاتف والتعاضد الاجتماعي، وهنا لا يمكن حصر الشواهد التاريخية الدالة على حجم التعاضد الفلسطيني.

**خامسا:** الاعتزاز الوطني، بل احيانا المبالغة الحميده في هذا النوع من الاعتزاز.

**سادسا:** التمسك التنظيمي، سمو الظاهرة التنظيمية في الوسط الاجتماعي.

**سابعا:** التسامح، والتعددية، وقبول الاخر، فجميعها صفات ةىتعبر مميزة للمجتمع الفلسطيني، وقيم اصيله فلم يشهد المجتمع اي نوع من الصراعات الطائفية او الدينية على مدار تاريخه، كما ان التعددية السياسية تعتبر اهم ركائز المجتمع الفلسطيني.

**ثامنا:** تحيد التناقضات الثانوية والابقاء على التناقض الرئيس مع الاحتلال.

جميع هذه السمات عززت من قدرة المجتمع على التكيف والصمود في وجه السياسات الاحتلالية بغض النظر عن طبيعتها وتوجهاتها او شكلها واستمراره اجتماعيًا واقتصاديًا (زريق، 2014).

شهد المجتمع الفلسطيني تغيرا في كثير من هذه السمات لصالح تشكيل سمات سلبية وخادمه لسياسات الاحتلال، تارة نتيجة للتحولات التي اصابت المجتمع والفرد، نتيجة لتشكيل السلطة الفلسطينية كاول نظام سياسي فلسطيني وما رافق ذلك من تحديات ومستجدات في الحياة السياسية والمجتمعية الفلسطينية،وتارة اخرى نتيجة للتحولات الكونية والتي كان لها انعاكاساتها على المجتمع الفلسطيني.

اما المحطة المهمة في اعادة هندسة المجتمع الفلسطيني فقد بدأت مع عام 2008 م وتبني السياسات الليبرالية الجديدة والتي قادت الى تعظيم مستوى الفردانية في المجتمع الفلسطيني، وتقليل مستوى وطبيعة الروابط الاجتماعية الضابطة للفعل الفردي تاريخيا في المجتمع الفلسطيني، علاوة على اساس مهم قائم على انتاج "الفلسطيني الجديد" والثقافة الفلسطينية الجديده.

### 3.3.4 مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

لقد شكلت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني قبل تأسيس السلطة الفلسطينية، ملاذا للعمل الاجتماعي والوطني في ظل الاحتلال، حيث سعت مؤسسات المجتمع المدني لان تكون مؤسسات بديلة للاحتلال من خلال التكاثف الاجتماعي حولها من اجل تعزيز الصمود والناي عن التعامل مع مؤسسات الاحتلال، وايضا شكلت القدرة على توعية المجتمع لعزبز هذا الصمود، فكانت راس الحربة في تقديم الخدمات المختلفة الصحية والزراعية والتعليمية والاقتصادية، ولقد استمرت هذه المؤسسات التي تطور اداؤها مع الزمن في تقديم رؤاها الى المجتمع الى قيام انتفاضة الحجارة عام 1987، والتي شكلت منعطفا جديدا في فكر ورؤية هذه المؤسسات، حيث بنيت اغلب مؤسسات المجتمع على اساس التوجهات السياسية التي كانت داخل المجتمع، وقد ضمت هذه المؤسسات العديد من اللجان والمؤسسات التطوعية القائمة

على توجهات سياسية تعكس وجهات نظر واستراتيجيات الأحـــزاب السياســـية الفاعلـــة فـــي الســـاحة الفلسطينية مثل الاتحادات بمختلف قطاعاتها، والنقابات المتعدده والتعاونيات الإنتاجيـــة، عـــلاوة علـــى اللجان الشعبية، والمؤسسات الحقوقية والبحثية، كذلك نشطت المؤسسات ذات الطابع السياســـي المقـــاوم والتي تهتم بشؤون الاسرى والمعتقلين (Gerster, 2011).

ان حقيقة المجتمع المدني (الاهلي) الفلسطيني تعتبر قضية اصيله بحد ذاتها، فالعمل الوطني الفلســـطيني في داخل الاراضي المحتله في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن تخيل نشوئه بمعزل عن مؤسســـات المجتمع المدني، اذ ان اغلب القوى والفصائل الوطنية عملت تحت شكل مؤسسات مجتمع مدني وتطور عملها بهذا الاتجاه واستطاعت ان تبقي على وجودها من خلال شبكات العمل الاجتماعي المختلفه.

مع وجود السلطة الفلسطينية طرأ تحول كبير على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، سواء طبيعتها، او دورها، او حتى تكوينها، فالمفهوم الجديد لمؤسسات لمؤسسات المجتمع المدني بـــات مـــرتبط بتلـــك المؤسسات الممولة من الداعمين الدوليين، ودورها اقتصر على ترسيخ ثقافة السلام، وترشيد سياســـات اللسطة الفلسطينة، قاد هذا التحول الى بروز عدة اشكاليات في عمل ودور مؤسسات المجتمـــع المـــدني الفلسطيني وذلك على الصعد التالية:

1. تحولت المؤسسات الى مؤسسات نخبوية وليست مؤسسات قاعدية.
2. اصبحت تعتمد في مشاريعها على التمول الخارجي.
3. الانتقال من الدور السياسي الوطني الجماهيري، الى العمل الاحترافي والمهني.

جميع هذه الاشكاليات السريعه قادت الى تحول العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الجديده والســـلطة الى حالة من التنافسية والصراع بدل التكالمليه، فمنذ تبني مشروع د. سلام فياض عام 2008 م جـــرت محاولات كبيرة لتقويض عمل مؤسسات المجتمع المدني، والسيطرة على تمويلها نتيجة للتنـــافس بـــين السللطة والمؤسسات على اموال المانحين هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تم تقويض عمل الجزء الاخر

من مؤسسات المجتمع المدني وهي مؤسسات المجتمع الاهلي والتي كانت محسوبه علـــى المعارضـــة حيث تم اغلاق كل هذه المؤسسات.

حالت التحول والصراع الذي كان ميدانه مؤسسات المجتمع قاد الى اضعاف دور مؤسســـات المجتمـــع المدني، كمؤسسات فاعله في الميدان وعامله على تعزيز الثقافه والسلوك الوطني، وهذا بدوره قاد الـــى اضعاف سلطة المجتمع والفرد.

منذ العام 2008م شهدنا تحولا اخر في عمل وطبيعة مؤسسات المجتمع المدني، غياب الطابع السياســـي تماما عن نشاطات المؤسسات، والتركيز على الطابع الحقوقي الانساني، ضـــعف مؤسســـات المجتمـــع المدني نتيجة لضعف التمويل تارة وبالذات بعد الربيع العربي وتوجه اموال المانحين الـــى دول الربيـــع العربي، وتارة اخرى نتيجة لسياسات الحكومة التي عملت على وضع العراقيل امام تمويل المؤسســـات المباشر.

كان لهذا التحول انعكاسات في سلوك ونشاط ودور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ومن بارز هذه الانعكااست، اولا ضعف منصات النقاش السياسي والوطني، ثانيا، تركيـــز المؤسســـات علـــى العمـــل الاغاثي والانساني وبالذات في مناطق (C)، ثالثا: غياب مؤسسات المعارضة السياسية، رابعا:ضـــعف المستوى الديمقراطي، وكل هذا قاد الى ضعف اقتدار المواطن الفلسطيني وعدم قدرته علـــى الانشـــغال بالقضايا الوطنية العامه، وذلك نتيجة لعدم قدته على التحشيد والتشبيك والمناصرة المجتمعية.

### 3.3.5 الإقراض والسيطرة الاجتماعية

مثلت سياسات الاقراض البنكي احد اهم ركائز اعادة هندسة المجتمع الفلسطيني اجتماعيـــا واقتصـــاديا عدى عن انعكاساتها السياسية والوطنية العامه فهي احد ادوات الســـيطرة الاجتماعيـــة، ولـــذا نجـــد ان القروض الفردية ارتفعت إلى حوالي مليار دولار أمريكي في 2013، واغلب من اخذ القروض هم ابناء القطاع العام حيث ان اكثر من 75% من موظفي القطاع العام اخذوا قروض بنكية، والقطاع العام هـــو

الطبقة الوسطى في المجتمع الفلسطيني، لذا فان اغراق بالبنوك هو الذي ادى الى تغييب الطبقة الوسطى في المجتمع، وبالتالي قاد الى اضعاف قدرات المجتمع.

ومما يضاعف من الاثار التي تركتها عملية الاقراض ما يلي: اغلب القروض اخذت من البنوك لتمويل قضايا استهلاكية وليس للاستثمار في أنشطة إنتاجية. كذلك قادت القروض الى رفع مستوى الحياة المعيشية والغلاء في المجتمع (سروجة، 2013)، جعلت القروض الانشغال اليومي للمواطن الفلسطيني في دوامة القرض والقسط مما ابعده عن الانشغال بالقضايا السياسية والوطنية العامة، كذلك شكلت هذه الحالة من المديونية الشخصية تداعيات اجتماعية كبيرة على المجتمع، تتمثل في تشجع مذهب الفردية وتوجّه الاهتمام بالأمور الشخصية الخاصة على حساب الامور العامة، مما يدفع بشكل منهجي الناس نحو التخلي عن القضايا الوطنية العامة الحاسمة. وهذا بدوره قاد الى تعزيز ثقافة اللامبالاة السياسية واضعفت واضعف الحراكات الوطنية العامه بشقيها سواء ما تعلق منها بقضايا العلاقه مع الاحتلال او تصويب سياسات السلطة (Veracini, 2010).

وهنا نجد ان الاهداف البعيده للاحتلال قد تحققت الى حد ما فالاحتلال عمل طوال الفترة على عملية إعادة تشكيل وهندسة المجتمع بما يخدم أهدافه، وفي صميم مشاريع الاحتلال كان المستهدف البنية الاجتماعية واللحمة الشعبية بصفتها المسؤول الاولي والمباشر عن حماية المجتمع بمختلف أشكالها ومستوياتها، ومع بدء عملية السلام التي رعاها في تسعينيات القرن السابق المجتمع الدولي تركزت جل المشاريع والمقاربات والافكار على عمليات انتاج مجتمع جديد وهندسته بشكل يلبي هذه العملية، حيث ركزت عمليات انتاج المجتمع الى التركيز على الهوية الفردية بعيدا عن التضامن الاجتماعي والهوية الجمعية، وهو ما تطلب عمليات تغيير في منظومة القيم والعادات والسلوك الاجتماعي، وهذا ما افرز بالتالي السلوك الاستهلاكي بمختلف اشكاله واعادة انتاج المجتمع وفق الرؤى الاقتصادية الشخصية مما يسهل من عمليات السيطرة على المجتمع، ومما عاظم من اثار هذه السيطرة اعادة الافراز الطبقي في المجتمع الفلسطيني وتشكيل نخبة اقتصادية وسياسية جديده وهي التي باتت تتحكم وتسيطر على

المجتمع، منطلقة من فكرة اقتصاد الدول، على حساب الاقتصاد المجتمعي المقاوم والداعم للصمود والتكافل الاجتماعي (طمليه، 2022).

وهنا برزت الاشكالية في عهد حكومة الدكتور سلام فياض في قراءة الارقام المفصح عنها اقتصاديا حيث ان ما تم الترويج له عام 2010 من ارتفاع النمو الاقتصادي الفلسطيني الى نسبة غير مسبوقة بحسب الخبراء الاقتصاديين تقدر 7%، لم يكن تعبيرا حقيقا عن ارتفاع في مستوى الدخل الفلسطيني، او انعكاسا للتطور التنموي في المجتمع الفلسطيني، على العكس نجد ان اعتمادية الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الدولية قد ازدادت، كما زاد ارتهان الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال.

اذن فان هذا النمو الاقتصادي لم يكن نتاج القدرة الاقتصادية الذاتية،، ولم يكن مبني على اقتصاد متين او حتى قادر، على العكس من ذلك فقد قاد الى ارتفاع نسبة البطالة بوتيرة عالية، وانخفاض في نمو فرص العمل التي تقوم السلطة على توفيرها من خلال المشاريع التي تقوم بها وكذلك مشاريع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وشيوع ظاهرة الاستهلاك الاستعراضي، وانخفاض القدرة الشرائية للشريحه الواسعه من المجتمع نتيجة لانخفاض معدلات الاجور وارتفاع التضخم واسعار السلع الاساسية استهلاكية (ابو الرب، 2022). وهذا ما اكدته العديد من المؤسسات الدولية العاملة في الاراضي الفلسطينية كما ورد في تقرير وكالة الانروا من ان النمو هو صوري وليس حقيقي، وان الارقام تعكس صورة مخادعة للاقصاد الفلسطيني ان الاقتصاد القائم على الاستهلاك يعتبر نوعا من ادوات الضبط السياسي الاجتماعي،وذلك لعدة اسباب ومنها:

**اولا:** يتم استخدام الاقتصاد في عمليات تشكيل السلوك الاجتماعي بما يخدم المرحلة السياسية، وهنا وفي ظل اعادة نشكيل وهندسة المجتمع اقتصاديا، تم تحويل شرائح متعددة في المجتمع الى مجموعات استهلاكية سواء على مستوى الثقافة او على مستوى الممارسة، من خلال تقديم اغراءات لممارسة مستوى معيشة لا يتوافق مع دخلهم الحقيقي، وهنا برز دور البنوك كعامل مساعد في تنفيذ هذه الهندسة

الاجتماعية من خلال تقديم القروض للمشاريع الاستهلاكية التي يراها افراد المجتمع مناسبة لهم، وتحت ذريعة الامد الطويل للتسديد مما اوقع العديد من الموظفين والعاملين في سياسية الوهم الاقتصادي، حيث ادى ذلك مسارعة هؤلاء الموظفين والعاملين على اقتناء الشقق والسيارات الفخمة رغم الارتفاع الهائل في الضرائب المفروضة عليها والتي تصل الى 75% (طمليه، 2022).

**ثانيا:** القروض في الحالة الفلسطينية اداة من منظومات السيطرة السياسية والاجتماعية، فهي من ناحية ذات ابعاد نفسية وسياسية واجتماعية سلبية كبيرة على الموظفين، ومن ناحية ثانية عملت على زيادة اعتماد النظام الاقتصادي الفلسطيني على المنح المقدمة من اجل ردف ميزانية السلطة، وهذا سيف ذو حدين سواء من ناحية ضغط الدول المانحه او من ناحية التحكم الاسرائيلي، فالدول المانحه تستخدم هذا المال في عمليات الضغط السياسي على السلطة الفلسطينية، حيث يتم ربط هذه المنح بالسلوك السياسي للسلطة الفلسطينية، وفي حالة عدم قيام السلطة بالتماشي مع رغبات الحكومات الغربية، والتي تتماهى مع السياسات الاسرائيلية، يتم وقف التمويل للميزانية الفلسطينية كأداة عقابية مما يقود الى تداعيات اقتصادية واجتماعية ونفسية خطيرة على الأوضاع العامة للمجتمع بشكل عام وللموظفين خصوصا أولئك الذين وقعوا في شرك القروض البنكية، حيث ساهمت هذه القروض في انشغال هؤلاء الموظفين في تدبير شؤونهم الشخصية على حساب الانشغال بالشأن العام، وهذا يعد اختراق للنظم الاجتماعية والثقافية الجمعية الى نظم اجتماعية وثقافية فردية، ما يقود الى ضرب للنسيج الاجتماعي الفلسطيني (ابو الرب، 2022).

ان المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني تقع على راسها البطالة، والتي تعبر عن اختلالات في هيكلية البنية الاقتصادية الفلسطينية، رغم ان مشكلة البطالة هي مشكلة عربية واقليمية، حيث اعتمد الطابع الاقتصاد الفلسطيني على الاستهلاك والريع، من خلال سياسات المنح والمساعدات الخارجية، في تسيير امور السلطة الفلسطينية المالية، ولم تفلح خطط التنمية الفلسطينية في التقليل من حجم البطالة داخل المجتمع الفلسطيني وتحقيق معدلات معقولة من النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، حيث

ان المنح والمساعدات تستخدم غي سد العجز في موازنة السلطة الفلسطينية، التي تتسم بالارتفاع السنوي وسوء الاستغلال والإنفاق على قطاعات غير تنموية بشكل كبير كالأمن وتمويل النفقات الجارية.

اما الابرادات العامة التي يتم جنيها من خلال ضريبة القيمة المضافة والدخل (المقاصة) وهي ضرائب تسمى غير المباشرة، ويقع عبيء تحملها على الشعب الفلسطيني وخصوصا الفقراء وصغار الكسبة وذوي الدخول المنخفضة والثابتة، وهذا يترافق مع اشكاليتين رئيسيتين: الاولى عدم قدرة السلطة الفلسطينية على القيام بمهامها المدنية والاجتماعية، والثانيه وهي الاثار على المجتمع الفلسطيني متمثله في، الانخفاض في النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات البطالة في المجتمع، وكل هذا كان له انعكاسات مباشرة وخطيرة على المجتمع الفلسطيني والسلطة الفلسطينية ومن ابرزها:

**اولا:** تداعيات اجتماعية خطيرة مثل ارتفاع مستويات الفقر ونقص الأمن الغذائي وازدياد درجة الحرمان لدى العديد من الفلسطنيين المعتمدين على المساعدات الإنسانية.

**ثانيا:** شيوع الظواهر الاجتماعية السلبية وهذا القى بظلاله على انتشار عدد من الظواهر الاجتماعية التي تعمل على تهديد النسيج الاجتماعي حالات القتل كالتسول وارتفاع امراض فقر الدم بسب نقص الامن الغذائي عند عدد من العائلات، وكذلك ازدياد ظاهرة التسرب المدرسي وعمالة الأطفال، وفي المجال الاقتصادي ازدياد التهرب الضريبي والتهريب وهذا يعكس بالتالي انخفاضا في نسبة الايرادات العامة للسلطة،

**ثالثا:** التفاوت في الطبقات:فقد اسفرت المرحلة عن ظهور تفاوت كبير في شرائح المجتمع وظهور الثراء الفردي والفقر المجتمعي" وتعمقه أكثر في المجتمع (طمليه، 2022).

**رابعا:** تزعزع الثقة بالمؤسسات الوطنية سواء السياسية او المجتمعية، النقابات والاتحادات.....الخ.

# الفصل الرابع

# انعكاس السياسات الليبرالية الجديدة على المجتمع والسلطة الفلسطينية

## 4.1 مقدمة

ان الجدل القائم بين تطبيق السياسات النيوليبراليه ومدى موائمتها لانتاج اقتصاد قادر على خدمة اهداف وطموحات الشعب الفلسطيني لا تختلف عن ما سبق من جدليات حول التنتمية والاحتلال في المجتمع الفلسطيني، فلطالما عاشت النخب والقيادات السياسية اشكالية بناء التنمية في ظل الاحتلال، وهنا ظهرت الافكار التي ترفض ذلك، واخرى تتبنى ذلك.

لم يكن هذا الجدل بعيدا عندما تم تبني مشروع الدولة وبناء المؤسسات في عهد الدكتور سلام فياض عام 2008 م حيث ان النقاش السياسي جله دار في فلك اي اقتصاد نريد؟ فالحكومة الفلسطينية تبنت مشروع بناء اقتصاد الدولة، وعلى العكس العديد ممن اعتبر هذا النهج غير سليم نتيجة كون الشعب الفلسطيني ما زال يعيش مرحلة التحرر الوطني وبالتالي منطقيا يجب تبني انتاج منظمة نظام اقتصادي قائم على دعم صمود الشعب الفلسطيني او ما اطلق عليه الاقتصاد المقاوم، الا ان الحكومة الفلسطينية تبنت نظاما اقتصاديا ليس فقط اقتصاد دولة وانما اقتصادا نيوليبراليا معلوم انعكاساته السلبية الاجتماعية والاقتصادية على الفئات الضعيفه والطبقة الوسطى، ومما ضاعف من مخاطر المرحلة ان هذا تقاطع مع السياسات الاسرائيلية في ظل حكومة نتنياهو القائمه على السلام الاقتصادي (دعنا، 2014).

ان عدم قدرة الحكومات الفلسطينية المتعاقبه على تطبيق سياساتها وذلك نتيجة لحجم الاثار السلبية التي تركتها السياسات السابقة وومن ابرز الامثله، فشل حكومة الدكتور رامي الحمدالله في تطبيق سياسات الضمان الاجتماعي حيث تصدت له مؤسسات رأس المال والقطاع الخاص واستطاعت تجنيد الموظفين للوقوف ضد الحكومة، وكذلك فشل حكومة د. محمد اشتيه في تطبيق سياسات الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال، وعجزها في القيام بوظائفها الاجتماعية كتسديد مستحقات القطاع الخاص، او دفع رواتب

الموظفين، وتلا ذلك عدم قدرة د. محمد مصطفى على الايفاء بالتزامات الحكومة الفلسطينية وعدم قدرة الحكومة على دفع الرواتب مرة اخرى. في ظل ذلك فان الحل يعتمد على مدى قدرة الفلسطينين على صياغة نموذج فلسطيني قادر على الموائمة بين قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الصمود من ناحية وقدرته على التعايش مع متطلبات ارتباطه بالاقتصاد الاسرائيلي من ناحية ثانية، ومع الحالة العامة التي تسبب بها الاحتلال من جهة اخرى.

كما شكّلت عملية "إصلاح" القطاع المصرفي والتعديلات الشامله التي اجريت على منظومة العلاقات الاقتصادية بمختلف اوجهها التي حدثت في ظل حكومة سلام فياض عام 2008، حيث قادت الى زيادة النفوذ السياسي النيوليبرالي والتي لعبت إثرها المؤسسات المالية الفلسطينية دورًا كبيرًا في تسهيل عمليات الإقراض، مما قاد في إحداث تغييرات جوهرية في المجتمع الفلسطيني وإدخاله بقوة أكبر ضمن المنظومة الليبرالية الجديدة الاستهلاكية، بالإضافة إلى المعونات الدولية التي تُضخها الحكومة والمنظمات غير الحكومية التي تتدخل بأدق التفاصيل الحياتية للشعب الفلسطيني، وهذا كان له اثار مهمه على المجتمع الفلسطيني فمن ناحية زاد من اضعاف المجتمع لصالح السلطة والتي هي ضعيفة بالاساس، وقاد الى زيادة ارتباط المواطن والمجتمع ومحركات التنمية بالاحتلال الاسرائيلي علاوة على القضية المركزية وهي اضعاف المقاومة والقدرة على احتواءها بسهولة أكبر (دعنا، 2014).

وترى ابو غزالة إن منظومة الاستهلاك االتي يقوم عليها النظام النيوليبرالي ليست جديدة،، لكن درجة الاستهلاك العالية والهوس في نمط الحياة الاستهلاكي هو الجديد، والذي يشكل خطرًا على المجتمع. والتي ضربت بعمق فلسفة الاستهلاك الفلسطيني والتي تقوم تاريخيا على ثقافة الادخار، والاعتماد على الذات، وغيابها سيحقق السيطرة الاقتصادية الاسرائيلية وجعل الشعب الفلسطيني سوقا استهلاكية، للمنتجات الاسرائيلية والاجنبية، وغياب الاعتماد على وجود اقتصاد قلسطينبي قادر على مقاومة الاحتلال (غزالة، 2016).

لقد انتهجت السلطة الفلسطينية مشروع بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية منطلقة بذلك من عدة استراتيجيات ترتكز الى الركائز الاتية:

**اولا:** بناء مؤسسات وطنية فلسطينية قادرة وقائمة على مستوى من الشفافية والمهنية والمقبولية الدولية.

**ثانيا:** انتهاج الية المقاومة الدبلوماسية لتدعيم خيار بناء المؤسسات والضغط على الاحتلال.

**ثالثا:** تبني المقاومة الشعبية السلمية في الداخل الفلسطيني.

**رابعا:** تشجيع اقتصاد الشركات الكبرى والاعتماد عليه في بناء مؤسسات الدولة (الصيرفي، 2014).

ان محاولة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية رغم نيله قبولا من قبل شرائح كثيرة في المجتمع الفلسطيني اصطدم بعدة محددات لا يمكن اغفالها اهمها:

**اولا:** ان مشروع الدولة الفلسطينية لم يتم تبنيه دوليا، مما يؤثر في عمليات البناء المؤسساتي لهذا الطرح الفلسطيني التي تعتمد على الدول المانحة التي ترفض قيام مؤسسات دولة فلسطين فاعلة دون ان يكون هناك حلول سياسية تؤدي لذلك، وهذا الامر ادى الى اضعاف تلك المؤسسات.

**ثانيا:** غياب الاجماع الوطني السياسي نتيجة الانقسام السياسي في المجتمع الفلسطيني بيم جناحي الوطن غزة والضفة الغربية، وهذا المحدد اقى بطلاله على شرعية تلك المؤسسات نتيجة هذا الغياب للجماع الوطني حول بناء تلك المؤسسات، مما اعتبرة البعض عملية انفلاب في الممارسة السياسية لغياب الاجماع الوطني حول هذا الامر.

**ثالثا:** يلاحظ ان ان هذه الاستراتيجيات لم تكن تعمل بشكل تكاملي مما اضعف هذه الاستراتيجيات في عملية بناء مؤسسات قادرة على الاخذ بيد الفلسطينين لتحقيق تطلعاتهم السياسية، وانما كانت عمليات ترقيعية قائمة على عمليات الاصلاح لهذه المؤسسات، وبالتالي تعمل على تجزئتها بما يتوافق مع الديلوماسية الدولية الضاغطة على الشعب الفلسطيني لتحقيق ما تصبو اليه اسرائيل، كما ان الوقائع تشير الى ان هناك اخفاقات كبيرة في التوجه الى المؤسسات الدولية نتيجة الجدل بين النخب السياسية الفلسطينية، واضا الجدل حول المؤسسات الدولية التي يمكن اللجوء اليها.

**رابعا:** ان هذه الاستراتيجيات لم تراعي البدائل والحلول الممكنة لمواجهة فشل الاستراتيجية التي تير عليها والانتقال الى هذه البدائل مما ادى الى ان تبقى اسيرة لما تطرحه هذه الاستراتيجيات، ويمثل ذلك اخفاقا مركزيا، ومدى قدرة الاستراتيجية على التوائم مع معطيات المتغيرات البيئية، وغياب الموائمة يعتبر العقبة الكؤود التي واجهت السلطة الفلسطينية منذ عام 2012 م وتوقف المفاوضات وعدم قدرة الاستراتيجية المتبعه على تحقيق الهدف العام القائم على انتاج الدولة والتخلص من الاحتلال، هذا الاخفاق كان له انعكاسا استراتيجيا مباشرا على الواقع الفلسطيني من زاوينين رئيسيتين:

- انكشاف اللسطة الفلسطينية امام الاحتلال بالكامل وعدم قدرة السلطة على اجتراح الحلول والخيارات.
- عدم قدرة الحكومات الفلسطينية المتعاقبه على تطبيق سياساتها وذلك نتيجة لحجم الاثار السلبية التي تركتها السياسات السابقة (طمليه، 2022).

### 4.2 السياسات الليبرالية الجديدة وفلسفة عملية السلام

ظهرت جذور الليبرالية الجديدة الجديدة في سياسات السلطة الفلسطينية مع تطبيق اتفاق أوسلو، حيث كانت هذه السياسة شرط إطارِ أوسلو الاقتصادي الذي فرضته الدول المانحه، مما جعله ايديولوجية رئيسية في المجالين الاقتصادي والسياسي، واستندت عليه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كفلسفة منطلقة من قاعدة ان تحسين مستوى المعيشة للفلسطينيين سيقود الى إخماد عمليات المقاومة والمشاركة في عملية السلام، اما الدول المانحه فقد اعتبرت ان الحفاظ على استدامة عملية السلام تتحقق من خلال تحقيق مكاسب اقتصادية، لذا فقد تم رسم معادلة واضحه وهي ان الحفاظ على الامن الإسرائيلي شرط من شروط تحقيق النمو الاقتصادي للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال ترويض الروح المقاومة عند الفلسطينيين، وتستند هذه العملية إلى قاعدة رفض العنف، وتطوير شعور التعاطف مع الآخر (محاجنة، 2023).

تعاضدت العوامل والمسببات التي قادت الى بروز ملامح النيولبراليه الجديدة في المجتمع الفلسطيني، ما بين سياسات انتهجتها السلطة الفلسطينية وما بين سياسات اعتمدت اسرائيل على اتباعها، فمن ناحية حيث شرعت السلطة الفلسطينية في العمل على دعم القطاع الخاص، من خلال القوانين والتشريعات التي تشجع على الاستثمار، ودعم الشركات التي يقودها اصحاب النفوذ الاقتصادي وتشجيعها للاستيراد من الشركات العالمية الى السوق الفلسطيني، وهذا اثر سلبا على المنتجات المحلية وقدرتها على المنافسة، مما خلق ارتفاعا في المؤشرات الاقتصادية المستوردة امام الناتج المحلي، وتوجه القطاعات الى قطاعات خدميه على حساب قطاعي الزراعة والصناعة، وهذا ادى الى تغيير طبيعة سوق العمل الفلسطيني، كما عملت المساعدات الخارجية التي اغلبها وجه نحو البنيه التحتية التي تعمل اسرائيل على تدميرها بين الفينة والاخرى لمعاقبة الشعب الفلسطيني (فراج، 2020).

كما قادت السياسات الاسرائيلية، في اغلاق المعابر وقطع الطرق، والمداهمات للمدن، والسيطرة على مناطق C الى تحقيق نفس الهدف فتم اضعاف قطع الصادرات الفلسطينية بصوره خطيره منذ العام 2009 الى الان مما ادى الى شل عمل القطاع الاقتصادي وتوقف الشركات عن العمل والذي قاد الى تعميق ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي وادى الى ارتفاع نصيب اسرائيل من التجارة الفلسطينية من 63% الى 67% الى 79% كما قدر العجز التجاري مع اسرائيل في الناتج المحلي الفلسطيني ما نسبته 56% اي ما يعادل 140% من اجمالي الدعم الدول المانحة فلسطين كما اثرت تكلفه المعاملات الباهظة على نقاط العبور الإسرائيلية الى الحد من النشاط التجاري والاقتصادي الفلسطيني وادى الى خسائر باهضه للجانب الفلسطيني بصوره سلع متلفة من طول فترات الانتظار وهذه الاغلاقات المتكررة للمدن الفلسطينية ادت الى تعميق السياسات الإسرائيلية المحاصرة للاقتصاد الفلسطيني ووضع الفلسطينيين في ظروف اقتصاديه صعبه نتج عنها تفشي البطالة والفقر العميق (الأمم المتحدة، 2012).

علاوة على ذلك ادت السياسات الإسرائيلية بعد العام 2012 (في هذا العام توقفت المفاوضات، واتجهت السلطة نحو المؤسسات الدولية، وحصلت فلسطين على الدولة غير كامل العضوية في الامم المتحدة) الى استهداف السطة الفلسطينية سواء اقتصاديا او امنيا بحيث باتت السلطة الفلسطينية غير قادره على الوفاء بالتزاماتها وأدت الى اضعاف السلطة الفلسطينية وفي المقابل انتهجت اسرائيل سياسة " تقليص الصراع " والتي قامت على فتح باب العمالة الفلسطينية في السوق الاسرائيلي، والذي هدف الى تحقيق مجموعة من الاهداف جميعها قادت الى تكريس السياسات الليبرالية الجديدة وانعكاساتها المجتمعية ومن ابرزها:

**اولا:** زيادة اعتماد المواطن والمجتمع والمؤسسات على الهدوء وامتلاك فرصة العمل داخل اسرائيل.

**ثانيا:** اصبح الاقتصاد الفلسطيني برمته مسيطر عليه اسرائيليا حيث ان اقتصاد الخدمات لا يمكن ان يستمر ويبقى قادر على الصمود الا ضمن عنصرين / الاول وهو الهدوء، والثاني وهو السيولة الاقتصادية.

**ثالثا:** اضعاف مركزية السلطة وشرعيتها في المجتمع، حيث انه اصبح ما يقرب نصف مليون عامل فلسطيني يعملوا في الداخل ولا توجد لهم اي علاقة بالسطة الفلسطينية لا من ناحية السيطرة ولا من ناحية التنظيم والاشراف.

**رابعا:** ايجادة فئة جديده داخل المجتمع وتعتمد على الاحتلال بالكامل، والى حد لا يستهان به منسلخة اجتماعيا عن المجتمع الفلسطيني.

**خامسا:** الابقاء على تسارع وتيرة الاستهلاك في المجتمع الفلسطيني، وتنشيط وتيرة التنمية في الاقتصاد الاسرائيلي وهذا أدى الى تعميق الرؤية ما بين الجيل القديم والجيل الجديد والى تناقض في المصالح والتوجهات بين فئة العمال والسطة الفلسطينية (محاجنة، 2023).

ان السياسات الاقتصادية النيوليبراليه وضعت المجتمع الفلسطيني في توجهات اجتماعيه جديده قائمه على الاستهلاك وليس على الإنتاج، وهذا أدى الى تعميق البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني، التي

انعكست على الحالة الشبابية التي لا ترى اي افق يعمل على سد الثغرات الاجتماعية والاقتصادية لهم، وهذا كان له انعكاسان جديين في المجتمع الفلسطيني.

الاول وهو حالة اللامبالاه السياسية، وبالذات تجاه النظام السياسي الفلسطيني بشقيه السطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، والثاني هو اعادة بناء منظومة العمل المقاوم وبشكل تميز بوتيرة اكثر قوة واكثر حدة وكانه يتناسب طرديا مع طبيعة السياسات التي افرزتها الليبرالية الجديدة (دعنا، 2014).

وفي هذا السياق نجد ان انعكاسات السياسات الليبرالية الجديدة على عملية السلام والسلطة الفلسطينية تتسم بما يلي:

1. عجزها عن احداث تغيرات تستطيع ان تنسجم مع طبيعة المرحلة من ناحية ومن ناحية ثانية غير قادرة على صناعة فارق في واقع المجتمع، او حتى على مستوى السلطة نفسها، فما زالت السلطة تعاني من عدم الاقتدار السياسي والاجتماعي والسيطرة.
2. مجمل السياسات عملت على تعميق الفجوة الاقتصادية، فقد ادت السياسات الاقتصادية الفلسطينية المتبعة منذ عام 2008-2024 هي نفسها تسير بوتيرة متسارعه باتجاه السير في السياسات الليبرالية الجديدة والتي قادت الى احداث تأثيرات عميقه في الاقتصاد الفلسطيني وفي اتجاهات المواطن نحو الاستهلاك التي لا تنسجم مطلقا مع دخله او مع مدخلاته الاقتصادية.
3. اسهمت في ارتفاع نسبه الاستهلاك عبر الاقتراض دون ضوابط اقتصاديه او سياسات اقتصاديه تحد من هذه الظاهرة
4. ادت الى تشوهات في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، وعمق تبعيه الاقتصاد الفلسطيني لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، والاتساع المتوالي في اقتصاد الخدمات الذي يشكل ما نسبته 64% من الناتج الاجمالي الفلسطيني على حساب قطاعي الصناعة والزراعة اللذان يساهمان بنسبه لا تتجاوز 15% الناتج المحلي (عوض، 2019).

وعلى الرغم من اتباع الحكومات المتعاقبة لخطط تنموية مختلفه الا اننا نجد ان هذه الخطـــط جميعهـــا عانت من نفس الاشكاليات وواجهت نفس حالات الضعف وذلك للاسباب التالية:

1. ان خطط التنمية لا تركز على اهداف السياسة العامة لمواجهه التحديات القائمة، بل انه ارتكـــرزت على ادارة الواقع ضمن المحددات المفروضة.
2. الخطط لم تكن تكاملية بل منفصلة، وطغى عليها الطابع التقني والفني.
3. الفجوه القائمة بين ما هو متاح للسلطة وما هو مرغوب من ادوات سياسية واقتصادية واجتماعيـــة وموارد لتحقيق هذه التنمية الطموحة (الخالدي، 2016).

وبالتالي فان السياسات الليبرالية الجديدة جاءت متسقة مع ما يريده المجتمع الدولي المتمثـــل بامريكيـــا والاتحاد الاوروبي معها وعملت على احكام السياسات لهذه السلطة في نطاق ما تتطلع اليه من تقويض لاي عملية سياسية تقود الى تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، وابقائهـــا تحـــت سقف السياسات الاسرائيلية التي تتحكم بكل مفاصل المجتمع الفلسطيني، وبالتالي لا بد من تلبية شـــروط الاحتلال السياسية من اجل تحقيق التنمية المطلوبة والتي يجب ايضا ان تدور في فلك الاحتلال وتصب لصالحه، وبالتالي فان السياسات الليبرالية الجديدة عملت على تعزيز دور الاحتلال في الحيـــاة للشـــعب الفلسطيني.

### 4.2.1 النيولبرالية ومؤسسات المجتمع المدني

لقد انتقلت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مع بداية السلطة الفلسطينية مـــن كونهـــا آلـــة سياســـية استراتيجية تعمل بشكل فعال على نشر القيم والمبادئ الوطنية، إلى تبني المناهج غير السياسية ورســـم الهوية الذاتية التي تشكل طبيعتها المحايدة والمستقلة بعيدا عن التأطير السياسي خاصـــة فيمـــا يتعلـــق بالقضايا ذات الطبيعة السياسية الواضحة، والتي تستدعي تدخلا سياسيا ومجتمعيا مغلبه مصالحها الذاتية على المصالح العامة للمجتمع، وهذه عملية انتاج وهندسة جديدة للمجتمع كما تريده السياسات الليبراليـــة

الجديدة، حيث ان تمويل هذه المؤسسات هو تمويل خارجي تخضع فيه لرؤية الممول ضمن الاجندة المرسومة من قبل الممول، وتحقيق الأهداف قصيرة المدى، للمشاريع التي يتم تنفيذها، دون إضافة قيمة فعلية للمجتمع الفلسطيني (منصور، 2014)

لقد مهدت السلطة الفلسطينية عبر سياستها الليبرالية الجديدة الأرضية نحو التحول السياسي في المؤسسات غير الحكومية، والتي تعرف بمؤسسات المجتمع المدني نحو صنع السلام، وبروز نظام مؤسساتي جديد داخلها يؤسس للعمل المهني المأجور بدلا من العمل التطوعي الذي قامت عليه تلك المؤسسات، والانسحاب تدريجيا الى العمل المهني المأجور، وقدمت المنظمات غير الحكومية الغربية التي تمولها وكالات التنمية الدولية وظائف ذات رواتب سخية للموظفين في هذه المؤسسات طمعا في تنفيذ سياسات نلك المنظمات الدولية، ويلاحظ ان هناك سباقا بين هذه المؤسسات على تنفيذ هذه السياسات (محاجنة، 2023).

قد سعت المنظمات الدولية عبر مؤسسات المجتمع المدني الى اعاده هندسه الانسان الفلسطيني اجتماعيا وذلك من خلال ايجاد مؤسسات مجتمع مدني تعتمد ماليا على هذه المؤسسات تعارض سلطه الدولة وتميل الى تطوير هذه المؤسسات عبر المشاريع والأجندة التي تختم المنظمات الدولية وتعزيز سيطرة المؤسسات المدنية الاجتماعية على فكر الانسان الفلسطيني من خلال البرامج التي تهدف الابعاد الانسان الفلسطيني عن المجالات النضال المختلفة والتركيز على ايجاد اشخاص محترفين اجتماعيا وتعمل هذه المنظمات على تمويلها والساعية الى اخراج البرامج الاجتماعية التي تتفق مع الرؤى السياسية لهذه المنظمات وهو ابعاد المجتمع الفلسطيني عن العنف او بالأحرى الابتعاد عن المقاومة للاستيطان والاحتلال.

وبالتالي تسعى المنظمات الدولية الى اعاده تشكيل المجتمع الفلسطيني على مستوى الوعي والممارسة واحداث التغيير الاجتماعي وتغيير روح المجتمع واحداث تغييرات في نمط التفكير والحياه والارتباط

بالأرض والسلوك المجتمعي بهدف تحقيق الغاية للسياسات النيولبراليه من تحقيق السلوك المجتمعي الى السلوك الفردي وتذويب انماط التضامن المجتمعي لصالح مصالح الفرد وهذا يتماشى مع سعيي الاحتلال الى تدمير اسس قيام مجتمع فلسطيني متماسك وتدمير البنيه الاقتصادية لهذا المجتمع سواء على المستوى السياسي او الاجتماعي او الجغرافي او الطبقي او العشائري واذكاء النزاعات القبلية والعشائرية التي يساهم الاحتلال في اذكاء نار الفرقة بينها لصالح التوجهات الفردية المصلحية امام التطلعات الاجتماعية العامة (جردات، 2012).

وهنا ترى انعكاسات السياسات الليبرالية الجديدة على مؤسسات المجتمع المدي تتمثل في ما يلي:

**اولا:** اصبحت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني أداة لتحقيق السياسات الليبرالية الجديدة في المجتمع الفلسطيني، من خلال البرامج التي تركز على الفرد وتقدمه مهنيا بعيدا عن العمل التطوعي الذي كان احد الركائز الهامه في بناء هذه المؤسسات.

**ثانيا:** التغير فيه تفكير المؤسسات نابع من كون هذه المؤسسات تسعى الى البقاء من خلال التمويل الخارجي حتى على حساب التفكير والقيم التي وجدت من اجلها، وبالتالي اصبحت المصالح هي من تؤسس لعمل هذه المؤسسات وليس القيم الاجتماعية التي كانت تسعى دائما الى بثها في النفوس.

**ثالثا:** تحقيق تطلعات المنظمات الدولية بإحداث التغييرات المطلوبة لهندسه الانسان الفلسطيني بما يتوافق مع السياسات الغربية التي تبعد الانسان الفلسطيني عن المقاومة للاحتلال والاستيطان تحقيق حقوقه الوطنية وتطلعاته المنشودة، حيث تشترط هذه المنظمات التوقيع على مذكرة لنبذ الإرهاب من اجلل الحصول على تمويل للمؤسسة (هلال، 2016).

وهنا نرى ان مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بذلك تقدم برامجا لا تتفق مع اسس المجتمع الاجتماعية والإنسانية وانما تتفق مع رؤى المنظمات الدولية التي تعمل على ترسيخ السياسات اليوليبرالية في المجتمع القائمة على الركون الى الواقع السياسي وعدم التطلع الى تحقيق ما يصب اليه

المجتمع كان ذلك بقصد او عن غير قصد من هذه المؤسسات، والتطبيع مع الاحتلال، لم يعد مصـــطلح مؤسسات المجتمع المدني له مدلولا مناسبا في عملية التسمية أو دقيقا في وصف المؤسســـات التنمويـــة الفاعلة في الساحة الفلسطينية، حيث تم احتكار المساحة المسماة ب المجتمع المدني من خلال المنظمات غير الحكومية – NGOs الناشئة حديثا والممولة من الخارج. فبدلا من أن تمثل هذه الفئة من المنظمات شكلا من أشكال مؤسسات المجتمع المدني، أصبحت هي المجتمع المدني بذاته (الخالدي، 2019).

### 4.3 انعكاسات الليبرالية الجديدة

كان للنيوليبرالية بصورتها الفلسطينية مجموعة من الانعكاسات على المجتمع الفلسطيني والتـــي اثـــرت بدورها على مختلف مكونات الشعب الفلسطيني بدءا من الفرد وصموده وقدرته على التحـــدي مـــرورا بالسلطة والمؤسسات الفلسطينية وانتهاءا باثار بعيدة المدى على القضية الفلسطينية مع عـــدم اغفـــال ان هذه الاثار لم تكن جميعها وليدة لحظة تاريخية تتمثل في تبني النموذج النيـــوليبرالي، ولكـــن لا يمكـــن اغفال دور النموذج النيوليبرالي في انتاج وتكريس هذه الاثار لسببين: الاول طبيعـــة النمـــوذج ذاتـــه، والثاني وهو ان النموذج امتداد لسياسات طالما تبنتها السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي بصفته ابـــرز ادوات بناء النموذج المؤسساتي للسلطة الفلسطينية، اما بطريقة مباشرة او غير مباشرة.لذا ستقوم هـــذه الجزئية على دراسة وتفحص هذه الانعكاسات على المستويات المختلفه ومناقشة اثارها المباشرة وطويلة المدى.

#### 4.3.1 المستوى المجتمعي

لقد احدث مفهوم العولمة كاحد اشكال السيطرة الحديثة على اقتصاديات وسياسات الدول هو مفهوم مبني على الأسس الليبرالية الجديدة في التفكير والاستغلال لآليات السيطرة الحديثة، حيث يتم التعامل مع مـــا سمى بالحيز الحيوي او السلطة الحيوية، حيث يتم النظر الى الناس والسكان بـــأنهم كائنـــات بيولوجيـــة تعمل السلطة على ادارة حياتهم البشرية، وذلك من خلال توجيه حاجاتهم ورغباتهم ومصالحهم، وبالتالي

تعطي الليبرالية الجديدة صفة البيولوجي لما هو طبيعي الذي تم استيعابه بالكامل في آليات السوق باعتبارها المعبرة عنه، وعليه فان هناك حكومة عالمية تمثلها المؤسسات الدولية وبرامجها المتعلقة بتحسين حياة السكان، حيث تحمل شعارات ذات مفاهيم اقتصادية كتلك التي تحمل شعار الحد من الفقر وتعزيز الحكم الرشيد والتمكين السياسي والاقتصادي للسكان. ويعني مصطلح حوكمة عالمية أن هناك سلطة فوق سلطة الدولة تعمل على خلق بنى جديدة اجتماعية واقتصادية" (منصور، 2014).

فالنيولبيرالية تعمل على الاسواق الحرة المفتوحة وتقوم على تقليص الدور الذي تلعبة الدولة لصالح دور أكبر للمجتمع المدني والقطاع الخاص، وهي المعايير التي يجب على الدول اتباعها طوعاً كي تظل تحظى بالدعم، حيث تقوم هذه المؤسسات بفرض هبمنتها من خلال طاقم من الخبراء الدوليين، ومن خلال آليات التقييم والرقابة التي تفرضها على المشاريع الممولة من قبلها، وهنا تقيم هذه المؤسسات مدى التزام الدولة بالسياسات الليبرالية الجديدة وليس تقييم مدى التحسين الحاصل في حياة السكان واحوالهم (جلال، 2016).

ويرى آدم هنية "أن السياسات التنموية الليبرالية الجديدة تعمل على تحرير اقتصاد السوق والملكية في قطاعات الصناعة والزراعة والعقارات وخصخصة الصناعات وفتح الأسواق، وهذا ما تادي به السياسات الليبرالية الجديدة للسطرة على الاسواق العالمية وان عملية التنمية وخصوصا في الوطن العربي تحركها الاسواق، وهنا تظهر التغيرات المطلوبة في المجتمعات الريفية خصوصا، وتتمثل هذه التغيرات في العمل ومشاركة العمال والتعليم الثانوي وما بعده والقطاع اللانظامي للاقتصاد ومستويات الفقر وتعثر النمو حتى تبقى هذه المجتمعات تحت السيطرة والهيمنة للمؤسسات الدولية، وكذلك فان عمليات التغيير تعمل على تراكم الثروة في أيدي فئات محددة وتزايد اللامساواة واتساع رقعة الفقر رغم ارتفاع معدلات النمو، فالسياسات الليبرالية الجديدة عملت على زيادة اللامساواة من خلال تعزيز موقع أصحاب النفوذ في السوق على الصعيدين العالمي والمحلي" (هنية، 2015).

لقد تم اضعاف الحالة الفلسطينية من خلال التحولات التي شهدتها الهوية السياسية الفلسطينية بسبب التشظي الجغرافي الذي نتج عن اتفاقيات اوسلو وما تبعه من تشظي في الهوية الوطنية الفلسطينية، وهنا يجادل جميل هلال الباحث في الشأن السياسي الفلسطيني ان الشرعية الكفاحية الفلسطينية بدات في التآكل للنخبة السياسية وهذا ظهر مع بداية التحول من حركة تحرر وطني إلى حركة تسعى لإقامة الدولة ومؤسساتها على حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، فالكفاح المسلح عمل على نقل الهوية الفلسطينية من هوية الضحية إلى هوية الفدائي، حيث رافق ذلك عملية تسليح لمخيمات الشتات الفلسطيني، وذلك في ظل التحولات التي شهدها الحقل السياسي الفلسطيني خلال السبعينيات والثمانينيات، ما ما يحدث حاليا فهو عملية تحول أيديولوجي من التحرير إلى بناء الدولة، وهذا الامر ادى الى تجاوز هدف التحرير واقامة الدولة على اي جزء يم تحريره من فلسطين الى شرعنة التفاوض مع الاحتلال الاسرائيلي، ومع قيام السلطة الفلسطينية عقب توقيع اتفاقية أوسلو مطلع التسعينيات، ويرى هلال أن النخب السياسية الفلسطينية بعد توقيع اوسلو عملت على استبدال شعيتها الكفاحية نحو التحرر الى شرعية ديمقراطية قائمة على الاساس الانتخابات التي استمدت شرعيتها من فلسطينيي الداخل بدلا من الشتات (هلال، 2017).

وترى ليزا تراكي "أن إعادة الإنتاج الاجتماعي مسألة تعني العمل على ضمان استمرارية الوجود الاجتماعي وتجديده، وهي ترتبط بعمليات بتشكيل الهوية حيث تحدد أنواع الحياة الاجتماعية المنشودة وآفاق التفكير . وتضيف ليزا ايضا أن تطور المخيلة الاجتماعية الفلسطينية ترتبط بصورة أساسية بالبنية الاستعمارية وبالقوى والتيارات العالمية الوافدة التي تعمل على تشكيل وإعادة تشكيل الذوات الفلسطينية وخياراتها الشخصية، مؤكدة التمايز في المخيلة الاجتماعية بين الطبقات المختلفة التي لا تتفاعل مع التيارات العالمية بنفس الدرجة، فمثلاً، نشرت بلدية مدينة رام الله وثيقة بعنوان (رام الله مرنة 2050) وهي خطة استراتيجية للمدينة ضمن مشروع 100 مدينة مرنة العالمي الممول من مؤسسة روكفيلر الدولية". هنا يمكن أن نلمس التحول في المخيلة الاجتماعية لمفهوم التكيف المقاوم

ضمن الحالة الاستعمارية، حيث نرى هنا إعادة تشكل لمفهوم التكيف بما ينسجم مع تيارات نيوليبرالية عالمية حول مفاهيم مثل «المرونة» أو «الجَلَد» ضمن إطار مشروع الدولة" (تراكي، 2008).

لقد احتكم الشعب الفلسطيني تاريخيا في ثقافته وسلوكه السياسي الى مجموعة من المحددات الضابطه للفعل الاجتماعي الفلسطيني في مختلف اماكن تواجده، ومن ابرز هذه المحددات ما يلي:

**اولا** وحدانية الشعب الفلسطيني ووحدانية الهم الفلسطيني.

**ثانيا:** الهدف الفلسطيني العام هو التخلص من الاحتلال والانشغال الدائم في هذه الاولوية الوطنية كاساس قائم على التناقض مع الاحتلال.

**ثالثا:** تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني والفرد كابرز ادوات مقاومة المحتل وعدم تمكنه من تحيق اهدافه.

ويرى هنية انه في السياق الفلسطيني، فان تبني السلطة الفلسطينية للخطاب التنموي النيوليبرالي المعولم، قد ادى الى تعزيزالسيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين والعمل على تفكيك بنية النضال الجماعي التي قد تكون سبيلا وحيدا نحو تنمية تحررية، لقد عمل الخطاب التنموي النيوليبرالي على اخراج المفاهيم وافراغها من محتواها الحقيقي، وذلك من تحميل الدول في الجنوب اسباب فشل عمليات التنمية، وان الاسباب الداخلية كانت اهم العوامل التي عملت على افشالها ويكون حلها في يد الأفراد أنفسهم، فأضحت مفاهيم التمكين والحكم الرشيد والديمقراطية عبارة أدوات تعمل على تعزيز انسحاب الدولة من التدخل في التنمية الاقتصادية واحالتها الى المجتمع المدني، الذي يعمل على ترويج مفاهيم الليبرالية الجديدة في التنمية القائمة على اساس السوق بدلا من التخطيط المركزي، ويمكن القول إن الفلسطينين وقعوا في شرك هذا الخطاب وكانوا هم أنفسهم سبباً في انحطاط التنمية وفشلها وان الخطط التنوية الفلسطينية تجابه بالكثير من الاجراءات التعسفية الاسرائيلية التي تحول دون تحقيقها، ما يحدو بالمؤسسات العالمية على اعزاء الفشل الى السلطة الفلسطينية من خلال اساءة استخدام المال العام (هنية، 2015).

لقد عمل النموذج النيوليبرالي على تعزيز حالة التشرذم في المجتمع الفلسطيني وإنكار التاريخ من خلال العمل على تبعثر الهوية الفلسطينية والتي تتمثل بعزل الفلسطينيين في متاطق وكنتونات جغرافية مبعثرة تتمايز في تشكيلاتها الاجتماعية، وهو مادى الى ضعف التصورات الموحدة للشعب الفلسطيني. وتم هنا قبول التقسيم الزماني والمكاني الذي تضمنه الخطاب التنموي للفلسطينيين كأمر واقـــع، وان الاحـــتلال يقوم بالتعامل مع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط بوصفهم من تبقى من الشعب الفلســـطيني التاريخي. وفي خضم هذا الامر فان الهوية الجماعية تاهت في متاهات هذا الخطـــاب وتقلـــص القـــيم والثقافة الاجتماعية والمخيال التحرري. وقد رافق ذلك حالة من تغييب واقع الهيمنة عن المشـــهد مـــن خلال آليات التحكم التي رسختها اتفاقية أوسلو. فالحكم الذاتي للفلسطينيين اخفى تحت اجنحتـــه أشـــكالاً أخرى من آليات السيطرة الإسرائيلية أشد شراسة ولكن بواجهة إنسانية. فقد ازداد بعد أوسلو الخضـــوع للسلطة الاستعمارية وقلّ إدراك الفلسطينيين ووعيهم بوجود هذه السلطة. فإشكاليات التنمية في الأراضي الفلسطينية ما هي سوى تمثيل لأنماط علاقات القوة المختلفة التي تسيطر على الفلســـطينيين" (جـــردات، 2012).

وترى ليلى فرسخ "ان النخبة السياسية الفلسطينية القائمة على قيادة السلطة الفلسطينية قد تحالفـــت مـــع رأس المال العالمي والمحلي، وعملت على اظهار المنظمات غير الحكومية أو الأهلية كفاعل رئيسي في الحياة العامة الفلسطينية بعد أوسلو. وهناك من يقول بأن منظمات التنمية الفلسطينية كما يراهـــا خليـــل نخلة وهي منظمات غير حكومية تعدّ واحدة من النخب الجديدة التي انتاجها من خلال اتفاقية أوسلو. وقد بدات هذه المنظمات في المنافسة على حصص المساعدات الدولية مع السلطة الفلسطينية وهي التي تقوم بإنفاذ وتبني الأجندات السياسية التي يتم فرضها من الخارج وضمان القيام على تنفيذها بما يخـــدم هـــذه السياسات، علاوة على ذلك، وهنا لابد من القول ان الاحزاب اليسارية خاضت غمار هذه التجربة مـــع المساعدات حيث نرى انها عملت المساعدات على تدجين هذه الأحزاب والانســـياق ضـــمن سياســـات العولمة والليبرالية الجديدة، حيث كانت هذه الاحزاب فاعلة بقوة كحركـــات اجتماعيـــة وبخاصـــة فـــي

الانتفاضة الأولى، وبالتالي تم تحويلها إلى نخب وذلك بنزع الصفة السياسية عنها وكان جل اهتمامها تنفيذ المشاريع التنموية الممولة من الخارج. وهكذا، تم إضعاف قدرة الأحزاب اليسارية على التعبئة والحشد الجماهيري، وتحولت إلى منظمات غير حكومية مهنية وغير مسيسة في إطار المشروع النيوليبرالي (فرسخ، 2015).

أما ايليا زريق فترى "ان النيولبيرالية وتفشيها في المجتمع تمثل الاستعمار الجديد القائم على منطق السوق وترسيخه في المخيال السياسي الفلسطيني، فقد نجحت السلطة بالحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية من الأمم المتحدة شكلياً في 2013، لكنها لم تستطيع تحقيق هذه الدولة جغرافيا وان تنهي الحقبة الاحتلالية الاسرائيلية التي ما زالت جاثمة على صدور الفلسطينيين رغم سعيها الدؤوب للتصرف كذلك. وهذا الاعتراف دفع السلطة الفلسطينية الى هوس الانضام الى الاتفاقيات الدولية لإثبات أهليتها على الصعيد العالمي. وفي الوقت ذاته، ما زالت دولة خاضعة للاستعمار المباشر ما زالت الاقتحامات للمناطق المصنفة وفق أوسلو على أنها تحت «السيادة» الفلسطينية. كما تستمر عمليات تهويد القدس والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية وبحروبه المتلاحقة والحصار على قطاع غزة" (زريق، 2013).

كما ان "الخطاب القانوني المنتج من قبل المستعمِر في تبريره لاستلاب الأرض التي يستعمرها وتحويل الصراع على الأرض إلى نزاعات محلية الطابع، قد ترافق مع الخطابات السياسية والحقوقية من الجانب الفلسطيني والتي اتخذت من القانون الذي انتجه المستعمر سقفاً في عمليات المقاومة للمستعمِر. وهي عبارة عن تشكيلات خطابية متناقضة تتبناها النخب التي تشكلت بعد قيام السلطة الفلسطينية والتي تقبل الخطاب الاستعماري وتتماهى معه، وتتعامل مع الجغرافيا الاستعمارية كمعطى ثابت لا مفر منه، وترى آيات حمدان أنه مع التدفق للمساعدات الخارجية للمؤسسات القانونية والحقوقية فان هذه الخطابات قد تعززت وباتت فاعلة بقوة منذ أوسلو، فالغطاء الحقوقي ما هو إلا سعي لخدمة المصالح الرأسمالية العالمية، وهدفها الأساسي عدم تسييس السكان والإبقاء على الحالة الاستعمارية وإطالة عمرها" (حمدان، 2010).

ونتج عن ذلك حالة تسمّيها سامرة إسمير ورينا روزنبرغ (قوننة السياسة)، أي الاعتقاد بأن المهنية القانونية ستؤدي إلى تحولات سياسية. وهو ما وهو ما يعمل على إضعاف التعبئة الجماهيرية وبشكل كبير والارتكان الى الدور القانوني كاساس في العمل السياسي وبالتالي الانجرار الى الابتعاد عن النضال السياسي بكافة وسائلة غير القانونية ضد الاحتلال" (روزنبرغ، 2000).

وترى هنيدة غانم "انه على المستوى الشعبي ارتبط بشكل وثيق بالتصورات حول المستعمر بمراحله التاريخية بتطور المشروع الوطني الفلسطيني ومراحله، وكذلك التطورات الحاصلة في المشروع الصهيوني والتفاعل المعقد بين كليهما. وترى الباحثة ان حقبة ما بعد اوسلو انتجت عقلية تتعامل مع مستوطنات شرعية وغير شرعية او ما يعرف يالبؤر الاستطانية غير القانونية، وان هذا الموضوع ارتبط بالفشل الكبير لمشروع السلام الاسلوي في ظل غياب كامل لمنطق حل الدولتين حيث حل خطاب السياسي المتمثل بافق حل الدولتين امام دحر المستعمر وانهاء عملية اغتصاب الارض فاصبجت النظرة الفلسطينية للمستوطنات وسكانها تحددها درجة عنفهم وليس قضية الصراع على الأرض" (غانم، 2016).

"ويرتبط التصور الفلسطيني للمستعمِر في الحياة اليومية منذ أوسلو وما يحمله من تناقضات بواقع معاش، وذلك بعد الانتفاضة الثانية عام 2000 خاصة،حيث تم فيه تطبيع (Normalization) عنف الاحتلال الإسرائيلي كجزء من الحياة اليومية الطبيعية للفلسطينيين. ورافق ذلك تحولات في مفهومي الصمود والصراع الجماعي حيث لم يعد مرتبطاً بالبقاء على الأرض بصورة أساسية، وإنما في المضي في الحياة اليومية، حيث يرى الفلسطيني نفسه فاعلاً من خلال تكتيكاته لمواجهة العنف الاستعماري المعاش يومياً" (حمامي، 2005).

وفي ظل غياب استراتيجية وطنية للتحرر ولتفكيك البنية الاستعمارية ومع تعمق آليات السيطرة الاستعمارية والرأسمالية وتغلغلها في الحياة اليومية للفلسطينيين، "تبقى الممارسات اليومية المقاومة في

التجمعات الفلسطينية المتشرذمة أفعالاً مؤقتة وغير ممنهجة تأتي في إطار ردود فعل لآليات السيطرة الاستعمارية. ويمكن أن نفحص ذلك من خلال دراسة أفعال المقاومة الفردية التي نفذت على مدار عامين تقريباً (2015 – 2017) في الضفة الغربية والتي أطلق عليها البعض «انتفاضة السكاكين». ففي ظل تراجع الثقة بالأحزاب الفلسطينية وبخاصة بعد الانقسام بين حركتي فتح وحماس وما لحقه من وجود سلطتين متنازعتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، برزت هبة جماهيرية وقودها الشباب الصغير الذي نفذ عمليات طعن ودهس فردية كرد فعل على الانتهاكات الإسرائيلية المتزايدة. وهي حالة لم تستمر طويلاً ولم تنجح في التحول إلى انتفاضة شعبية على غرار الانتفاضة الأولى أو انتفاضة عسكرية على غرار الانتفاضة الثانية. وهنا بالرغم من أن بروز أشكال مقاومة، وإن كانت مؤقتة ومحدودة، يدل على عدم فلاح آليات السيطرة المختلفة في إخضاع الفلسطينيين بصورة كاملة. كما أن بقاء آليات مقاومة السيطرة الاستعمارية بأشكالها المختلفة ضمن إطار العمل المؤقت والمشتت، يزيد من قدرة المستعمِر على هزيمتها والسيطرة عليها من خلال تطوير آليات سيطرة جديدة" (العزة، 2014).

قادت جميع هذه الاثار الى انعكاسات اجتماعية واثار منها ما له علاقة بتركيبة وبنية المجتمع الفلسطيني، ومنها ما له علاقة بالثقافة السياسية للمجتمع الفلسطينية، واخرى لها علاقة بطبيعة القوى المتحكمة في قيادة المجتمع والسياسات العامة، وجميع هذه الاثار والانعكاسات كان لها تاثيرها المباشر وستكون لها اثارها المستقبلية اذا لم يتم تقديم بدائل مغايرة على القضية الفلسطينية برمتها ومن ابرزها:

أ. على مستوى البنية والهيكليه الاجتماعية:

1. برزت نخبة اقتصادية جديده متحكمه في مسار الاقتصاد الفلسطيني ومستنده الى الاقتصاد الخدماتي المعتمد على الاستيراد والمرتهن للسياسات الاسرائيليه.
2. تحول اغلب قطاع الشباب الى العمل داخل اسرائيل والمستوطنات، وهذه الشريحه باتت الى حد كبير منفصله عن المجتمع الفلسطيني في انشغالاتها وتصوراتها وظروفها بالكامل، وهي الاخرى مرتهنه للسياسات الاسرائيلية.

3. التحول الى اقتصاد الخدمات شجع السلوك الاستهلاكي الاستعراضي فاضعف من قدرة الفرد والمجتمع نتيجة للاستهلاك، واضعف من القدرة على الصمود نتيجة لان اقتصاد الخدمات بحاجه الى الهدوء واللسام ولا يقوى على مجابهة الاحتلال.

ب. على مستوى الثقافة السياسية والهوية:

1. تشظي الهوية الوطنية الفلسطينية، وبالذات عند تبني مشروع بناء المؤسسات والدولة، والجدل الذي رافق تبني المشروع والاسس التي يجب ان يقام عليها بناء الدولة، قاد الى زيادة التفتيت في السلوك والثقافه الوطنية الفلسطينية وارتفاع مستوى الجدل السياسي في الوعي والنقاش السياسي الفلسطيني.
2. الانتقال الى التكنوقراط وتغييب الاحزاب السياسي قاد الى اضعاف وتغييب دور منظمة التحرير الفلسطينية والتي تعتبر المؤسسة الام في النظام السياسي الفلسطيني.
3. تغييب دور الاحزاب لصالح التكنوقراط غيب الدور المجتمعي في النشاط الوطني العام، واضعف الحراكات المجتمعية بمختلف اشكالها بل انها باتت عديمة القدرة والتاثير.

### 4.3.2 مستوى السلطة الفلسطينية

تجمع ما بين السلطة السياسية ورأس المال علاقة متجذرة بينهما، بما في ذلك المخرجات والتشابكات، وتعدّ هذه العلاقة ركيزة من أهم الركائز التي تشكل الأنظمة السياسية في المحيط العربي، وأحد أركان بقائها، لما تمثله من مصالح ترتبط بها شرائح اجتماعية واسعة، خاصّة الطبقة الرأسمالية ومصالحها القائمة على ديمومة النظام السياسي للمحافظة على مصالحها الرأسمالية (هلال، 2017).

لقد كان الفلسطينيون بحاجه الى حكومة رشيده من اجل تحقيق الديمقراطية الفلسطينية وتحقيق معايير الحكم الرشيد، لذلك كان ينبغي على هذه السلطة ان تحمل مفاهيم الديمقراطية الليبرالية الجديدة على غرار الحكومات القائمة في اسرائيل والغرب، ونتيجة لذلك سعت الدول المانحة الغربية الى مد

الفلسطينيين بالأموال اللازمة لإقامه سلطة في الاراضي الفلسطينية قادره على هندسه المجتمع الفلسطيني اجتماعيا، بحيث يتولى الممول دفة القيادة لإقامه ديمقراطية نبوليبرالية، وكان هؤلاء يعملون على اساس ان الشعب الفلسطيني متخلف ولديه الاستعداد نحو النزعة القتالية والعنف، لذلك كان على السلطة القوية المنشودة من قبل الغرب ان تعمل على قمع الميول الفطريه من نفوس الشعب الفلسطيني اتجاه العنف وتشجيعهم على التعايش السلمي في اطار تطبيع سياسي مع اسرائيل، وهذا قد يتيح لإسرائيل ان تنعم بالأمن الذي هو حاجه إسرائيلية بالأساس بصفتها الديمقراطية الليبرالية الجديدة الوحيدة في المنطقة وهذا المنطق قد يمنح الفلسطينيين متنفسا للسلام وجذوره في المنطقة (دعنا، 2014).

تتسم السياسة النيوليبراليه بنزعتها المركزية من القمه الى القاعدة وهذا التوجه في السياسات سياسات النيولبرالية لم تكن تعكس تطلعات الشعب الفلسطيني الذي يمارس بحقه كافه انواع المقاومة للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي، وما انفكت القوى الغربية عن مطالبه الفلسطينيين بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل بصفاتها دولة وهذه المطالب كانت مفروضة فلسطينيا لانها ترتركز على مطالبة الفلسطينين الدائمه بتقديم تنازلات ولا تطالب الجانب الاسرائيلي بالايفاء بالالتزامات المفروضه عليه، مما يعكس السياسة الغربية المنحازة لإسرائيل والتي تسعى الى تثبيتها بالمنطقة من خلال عمليات التطبيع مع الدول العربية رغم بقاء عمليات الاستيطان والاستعمار وسلب الارض الفلسطينية قائمه، مع عدم الاعتراف بقانونيه هذه العملية الاستيطانية لفظا وتصريحا، ولم يكن مصير هذا النموذج الا الفشل مما جعل الوضع الاقتصادي والامني في حاله اسوء بكثير مما كان عليه من قبل (الصيرفي، 2014).

شكلت المعونات الدولية للسلطة الفلسطينية واستغلال اسرائيل للمساعدات سيفا مسلطا على رقبتها في الوقت الذي تغاضت به تلك الدول الغربية عن النشاط الاستعماري والاستيطاني وترسيخه بدل التصدي له ومواجهته، وبالتالي مثلت هذه المعونات عمليه ترسيخ للسياسات الإسرائيلية من خلال النظام

النيوليبرالي الذي الحق اضرارا كبيره بالفلسطينيين وارساء دعائم الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية (دعنا، 2019).

مع ترسخ النظام النيوليبرالي في السلطة الفلسطينية منذ الدخول في عهد سلام فياض الى السلطة بعد انتفاضه الاقصى أصبح ملموسا لدى الفلسطينيين، وان السياسات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية الجديدة تظهر فشل الكفاح المسلح ولابد من الاتجاه نحو سياسات اقتصاديه مبنيه على تحقيق النمو والازدهار من دون ان يكون هناك اي استراتيجية مقاومة تعمل على تحدي الاحتلال، وهذه الانعطافة في سياسات السلطة الفلسطينية جاءت في اعقاب الصراع بين حركتي فتح وحماس واولاده الانقسام بين الضفة وغزه (دعنا، 2014).

لقد ادى ترسيخ السياسات النيوليبراليه المجتمع الفلسطيني من خلال خطه لبناء المؤسسات في السلطة الفلسطينية من اجل توفير الجهوزية لإقامه الدولة من خلال تصورات السياسية الى وجود النية لاتفاق الحل النهائي الذي يكرس هذه الدولة، من خلال برامج التنمية التي سميت في حينها موعد مع الحرية، وايمان هذه القيادة بالكفاح السياسي على حساب الانماط الاخرى من الكفاح وخصوصا المسلح ادى الى انتهاج اسرائيل لسياسات اضعاف السلطة الفلسطينية وبقائها في اطارها الاداري والامني الضعيف وهذا شكل خطورة على المشروع الفلسطيني برمته، وولد لدى الشعب الفلسطيني قناعات بان السياسات الإسرائيلية لن تسمح بوجود سلطه قويه قادره على استيلاد الدولة الفلسطينية وتحقيقها على ارض الواقع (علاية، 2010).

لقد رسمت السياسات الليبرالية الجديدة على اساس امكانيه تحقيق الدولة وتحقيق اختراق المفاوضات المراوغة من قبل الاسرائيليين لكن ذلك لم يحدث على ارض الواقع حتى الان مما عمق من شعور الشعب الفلسطيني بالظلم السياسي، وان تحقيق الازدهار والنمو والاقتصاد لم يكن الا عباره عن شعارات رفعتها الدول الغربية من اجل المحافظة على الامن الإسرائيلي، وان على السلطة الفلسطينية

محاربه جميع اشكال العنف في مناطقها الساعيه الى الاضرار بالأمن الاسرائيلي وبذلك تكون السلطة الفلسطينية اداه تنفيذ السياسات الدولية والاوامر المطلوبة منها في المحافظة على امن إسرائيل دون مقابل وانما تحت شعارات واهيه لم تتحقق على ارض الواقع (الصيرفي، 2014).

لقد اظهرت السياسات الليبرالية الجديدة المتبع من قبل السلطة الفلسطينية على احلالها بدلا من منظمه التحرير الفلسطينية كاطار فلسطيني جامع لكل الفلسطينيين بوضع الامور بيد السلطة الفلسطينية كاطار سياسي بدلا المنظمة، وبالتالي صارت السلطة الفلسطينية صاحبة القرار السياسي والتنفيذي في الاراضي الفلسطينية، وهذا ادى الى اضعاف منظمه التحرير وبقائها شكلا او مسمى دون تفعيل، مع العلم ان الاتفاقيات الموقعة كانت بين منظمه التحرير واسرائيل وان السلطة الفلسطينية هي تابعه لمنظمه التحرير الفلسطينية، لكن ما يحصل الان هو ان السلطة الفلسطينية هي الأساس، وان اللجوء الى منظمه التحرير يكون بأوضاع تكون فيها السلطة بحاجه اليها لإقناع الشعب الفلسطيني سياسيا، وتحقيق نوع من الإجماع الفلسطيني في ظل انضمام الفصائل الصغيرة الى المنظمة والقدرة على إعطاء الأصوات بالأغلبية (علاية، 2010).

كان لمجمل هذه الاثار انعاكاسات على السلطة الفلسطينية والتي ستقلي بظلالها على واقع السلطة ومستقبلها ومن ابرز هذه المظاهر ما يلي:

**اولا:** زيادة تحكم اسرائيل بالسلطة الفلسطينية من خلال السيطرة على اموال المقاصة الفلسطينية، وعدم دفع اسرائيل لاموال المقاصة الفلسطينية قاد الى عدم قدرة السلطة على القيام بوظائفها الادارية والاجتماعية، بل ان اسرائيل اصبحت تقايض السلطة الفلسطينية، فكلما ارادت السلطة اتخاذ موقف سياسي تعارضه اسرائيل تقوم اسرائيل بوقف المقاصه.

**ثانيا:** ضعف ثقة الشارع الفلسطيني بالسلطة الفلسطينية وازدياد وتيرة غياب التاييد المجتمعي للسلطة، وهذا نلاحظه من خلال استطلاعات الرأي التي اجريت في السنوات العشر الاخيرة والتي تشير الى

التناقص في ثقة الشارع بالسلطة الفلسطينية، وبشكل مذهل (استطلاعات رأي مركز البحوث والدراسات المسحيه).

**ثالثا:** عدم قدرة السلطة الفلسطينية على القيام بمهامها الادارية والتنظيميه، وهذا قاد الى تعطل مختلف مناحي الحياة، حيث شهدت السلطة الفلسطينة اضرابات في مختلف مناحي الحياة في مختلف القطاعات العاملة الصحية والتربية والتعليم.....الخ.

**رابعا:** تكلس السلطة الفلسطينية، وغياب المستقبل، واصبحت السلطة الفلسطينية تخضع لسيناريوهات التفكير الاسرائيلي فيما يخص مستقبلها، نتيجة لغياب الاقتدار الفلسطيني على الاجابة عن الاسئلة المتعلقه بمستقبل وواقع السلطة الفلسطينية.

وهنا نرى ان تغييب منظمة التحرير عن المشهد السياسي الفلسطيني كانت له اثار كبيرة على السياسات الفلسطينية، واضحت الموارد المالية من الدول المانحة تشكل القرار السياسي الفلسطيني حيث تعتمد السلطة على على هذه المساعدات في عمليات التنمية، وبذلك شكلت السلطة البديل السياسي المقبول دوليا والذي تحتاجة السياسات الدولية الغربية في تحقيق السياسات التي تصب في مصالح النظام اليوليبرالي العالمي، وهذا ادى الى ابتعاد السلطة عن المواجهة السياسية والقانونية وحتى المقاومة الخشنة، مما ادى الى ضعف كبير في اداء السلطة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وعدم قدرتها على فرض السيطرة على المجتمع الفلسطيني نتيجة ذلك، وجعلت من الاراضي الفلسطينية نتيجة هذا الترهل وعدم القدرة الى ان يستبيح الاحتلال المدن والبلدات الفلسطينية بحجة عدم قدرة السلطة على مواجهة الظروف الامنية المستجدة في تلك المدن والبلدات.

كما لعبت الدول المانحة الغربية والامريكية على عدم توجه السلطة الفلسطينية الى المؤسسات الدولية مثل محكمة العدل الدولية والجنائية الدولية، من اجل اقامة الدعاوي ضد اسرائيل المحتلة للارض الفلسطينية، تخوفا من قطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية، بل ان دول اخرى تقدمت بهذه الطلبات

وكان هذه الدول احرص على الفلسطينين من السلطة، ما عمل على خلخلة النظام السياسي الفلسطيني برمته.

### 4.4 اثر الاقتصاد النيوليبرالي على القضية الفلسطينية

يعتبر الاقتصاد عصب المجتمع والممر الامن للسياسات العامة التي تنتهجها السللطة الفلسطينية والتي تقع تحت ضغوط كبيرة نتيجة عدم القدرة على تكوين تنمية اقتصادية مستقلة، وهذا يعود الى الاتفاقيات الاقتصادية التي تعرف باسم اتفاق باريس والتي وضعت السلطة والاقتصاد الفلسطيني تحت جناح الاقتصاد الإسرائيلي، وهذا بالإضافة الى سيطرة إسرائيل على المعابر والإجراءات التعسفية التي تقوم بها حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل بقرصنة المقاصة أدى ذلك الى عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها مما اضعف القدرة لدى السلطة على ببسط قوتها، اضف الى ذلك الاجتياحات المتكررة للجيش الإسرائيلي للمدن الفلسطينية وتخريبه البنية التحتية في هذه المدن (دعنا، 2019).

استند النهج الاقتصادي –السياسي الجديد على بناء مؤسسات حديثة وتحقيق تنمية اقتصادية تعتمد على مبادئ الليبرالية الجديدة من أجل فرض أمر واقع أمام العالم، مفاده أن الفلسطينيين قادرون على إدارة أنفسهم بطريقة تسمح لهم الحصول على دولة معترف بها دولياً. وهذا ما عبرت عنه البرامج الحكومية المتوالية منذ العام 2008م والتي ركزت على أبعاد ثلاثة: بناء المؤسسات، "التنمية" الاقتصادية، الأمن. ما يلفت الانتباه في هذه البرامج الحكومية بأنها تتميز بالتقنية المفرطة، تماماً على نمط البنك الدولي، وتستبعد أي شكل من أشكال المواجهة السياسية مع الإحتلال الاسرائيلي. وقد حظيت هذه البرامج الحكومية بصدى واسع في الأوساط الأكاديمية والإعلامية ودوائر صانعي القرار في الغرب، وأصبح من المألوف تداول مصطلح "الفياضية" في التقارير والأبحاث (حمدان، 2010).

وعلى الرغم من اهمية وجدوى هذه الاهداف الا اننا ومن خلال تتبع دورها نجدها ادت الى ما يلي:

**اولا:** قادت الى زيادة الاعتماد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي مما ادى الى زيادة الضعف السياسي الفلسطيني. ومرد هذا الضعف أنّ الإدارة الإسرائيلية تحتكر في يدها تنظيم الدخول إلى الأراضي المحتلة والحركة داخلها أيضاً.

**ثانيا:** اصبحت السلطة الفلسطينة اكثر عجزا عن ممارسة دورها الاجتماعي نتيجة لربط الاحتلال ومقايضته ما بين الدور السياسي للسلطة بالدور الاجتماعي –الاقتصادي، فعندما اتخذت اللسطة الفلسطينية قرار التوجه الى مجلس الامن للحصول على العضوية واجهت اسرائيل هذه الخطوة بقطع الاموال عن اللسطة، وتعظيم دور الادارة المدنية، وزيادة حصة العمال في الدخول الى سوق العمل الاسرائيلي.

**ثالثاً:** جعلت السلطة الفلسطينية معرضة على نحو خاص لهذا النوع من الممارسات العقابية. فجزء كبير من دخلها (67% في العام 2017) يأتي من الضرائب التي تجمعها الإدارة الإسرائيلية، وخصوصاً على الواردات الفلسطينية. إلّا أنّ الأخيرة تقوم بانتظام باقتطاع وتعليق هذه المدفوعات عن طريق الابتزاز. كما تعتمد إيرادات الحكومة الفلسطينية على المساعدات الدولية، وهذه لا تختلف عن نظيرتها الإسرائيلية من حيث طابعها التقديري ومشروطيتها سياسياً. ويفسّر هذا الوضعُ إلى حدٍ كبير عجزها عن العمل خارج الحدود التي رسمتها لها إسرائيل والجهات المانحة الدولية .

**رابعا:** تؤثر هذه الهندسة السياسية والاجتماعية عبر الاقتصاد في القطاع الخاص بطرق مختلفة. في السنوات الأخيرة، طلب عدد متزايد من الشركات في الضفة الغربية بشكل استباقي الاندماج في نظام المراقبة الإسرائيلي لتستفيد من المعاملة التفضيلية عند تصدير سلعها. في الظروف العادية، تنقل الشحنات إلى أقرب نقطة تفتيش إسرائيلية. وهناك، تُفرَّغ للخضوع لفحص يستمر ساعات عدة، قبل تحميلها على شاحنة ثانية لنقلها إلى وجهتها، إما في إسرائيل أو في دولة ثالثة (الصيرفي، 2014).

وبالتالي فإنّ المصدِّرين الفلسطينيين يعاقبون بارتفاع تكاليف النقل، دع عنك الوقت الضائع وخطر تعرّض البضائع للتلف بسبب هذه الإجراءات المزعجة. كما أنّ عدد الشاحنات محدود، وبالتالي حجم البضائع المنقولة، محدود للغاية بسبب الازدحام اليومي عند نقاط التفتيش، ومن الوارد تزايد هذا الزحام بجرة قلم إسرائيلية توقف حركة المرور في أي وقت ولأي سبب. وفي المقابل، سهّل تطبيق ما يسمّى بالممرات اللوجستية من الباب إلى الباب تدفق البضائع وخفّض كلفة الشحن التجاري.

بات بإمكان الشركات نقل حمولتها إلى وجهتها، من خلال اتباع بروتوكول صارم وضعه الجيش الإسرائيلي، باستخدام شاحنة إسرائيلية واحدة ومن دون التعرّض لمضايقات عند نقاط التفتيش. ولتحقيق هذه الغاية، يتعيّن عليها إنشاء منطقة تحميل مغلقة وآمنة ومجهزة بكاميرات مراقبة متصلة بأقرب نقطة تفتيش عسكرية. كما عليها توفير بيانات تفصيلية عن موظّفيها الذين يجب أيضاً الموافقة على ملفاتهم من قبل الإدارة العسكرية. وأخيراً، زوِّدَت كل شاحنة بنظام تتبع المواقع لمراقبة المسار الذي تسلكه عبر الضفة الغربية.

# النتائج والتوصيات

## النتائج

1. يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية تعمل على الحدد من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على مواجهة السياسات الإسرائيلية التي تستهدفه، ويمنعه من تحقيق أهدافه كاقتصاد وطني مستقل والتحرر من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
2. ادى النهج الاقتصادي للسلطة الفلسطينية المنطلق من فكرة اقتصاد الدولة، مضافاً إليه المنهج الاقتصادي النيوليبرالي الذي تم اتباعه في السنوات العشر الأخيرة منذ العام 2008، أدى إلى إحداث تأثيرات عميقة في اتجاهات المواطن الفلسطيني الاستهلاكية، التي لا تنسجم بالمطلق مع دخله المتاح، دون ضوابط اقتصاديه او سياسات اقتصاديه تحد من هذه الظاهرة.
3. أدى النهج النيوليبرالي في المجتمع الفلسطيني الى إعادة هندسة الانسان الفلسطيني بما يتماشى مع السياسات الليبرالية الجديدة التي تهدف الى ضعت المجتمع الفلسطيني في توجهات اجتماعيه جديده قائمه على الاستهلاك وليس على الإنتاج.
4. تمكنت الحكومات الفلسطينية من تحقيق الإصلاحات التي تمثل إنجازات لها من حيث تأهيل البنية التحتية وبناء اللازم لتحقيق التنمية، الا ان هناك اخفاق في الاداء الكلي للاقتصاد الفلسطيني حاله دون وجود تراكمات هذه الانجازات يمكن البناء عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. عمليات إصلاح قطاع الأمن في السلطة الفلسطينية برعاية الغرب، هدفها تحقيق الاستقرار لإسرائيل على حساب الامن الفلسطيني ومقايضة لبقاء الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية.
6. سعت المنظمات الدولية عبر مؤسسات المجتمع المدني الى ايجاد مؤسسات مجتمع مدني تعتمد ماليا على هذه المؤسسات وتميل الى تطوير هذه المؤسسات عبر المشاريع والأجندة التي تختم المنظمات الدولية للسيطرة على فكر الانسان الفلسطيني من خلال البرامج التي تهدف الابعاد الانسان الفلسطيني عن المجالات النضال المختلفة.

7. ان مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تقدم برامجا لا تتفق مع اسس المجتمع الاجتماعية والإنسانية وانما تتفق مع رؤى المنظمات الدولية لترسيخ السياسات اليوليبراليه في المجتمع القائمة على الركون الى الواقع السياسي.
8. تم تعزيز السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين من خلال بتبني السلطة الفلسطينية الخطاب التنموي النيوليبرالي المعولم، والذي عمل على تفكيك بنية النضال الجماعي التي قد تكون السبيل الوحيد نحو تنمية تحررية.
9. السياسات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية الجديدة تظهر فشل الكفاح المسلح ولابد من الاتجاه نحو سياسات اقتصاديه مبنيه على تحقيق النمو والازدهار من دون ان يكون هناك اي استراتيجية للمقاومة، او وجود اقتصاد مقاوم.
10. لقد اظهرت السياسات الليبرالية الجديدة المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية على احلالها بدلا من منظمه التحرير الفلسطينية كاطار فلسطيني جامع لكل الفلسطينيين بوضع الامور بيد السلطة الفلسطينية كاطار سياسي بدلا المنظمة.
11. ادت السياسات الليبرالية الجديدة الى تحت انفاق باريس الى تحكم إسرائيل في الاقتصاد الفلسطيني من خلال سيطرة إسرائيل على المعابر والإجراءات التعسفية التي تقوم بها حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل بقرصنة المقاصة أدى ذلك الى عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها مما أدى الى اضعاف السلطة الفلسطينية
12. جرى في عهد سلام فياض اصلاحات في القطاع المالي حيث مثل ذلك جانبًا مهمًا من جوانب زيادة النفوذ السياسي لراسمال في السلطة الفلسطينية عبر حكومة التكنوقراط، مما اثر لاحقا على زيادة المديونية العامة وعدم قدرة الحكومات على الوفاء بالالتزامات المالية.
13. أن السياسات الإسرائيلية واستراتيجية ما بعد أوسلو صمّمت على أساس عدم السماح للفلسطينيين بالمناورة الاقتصادية، وإحكام السيطرة على قدرة الفلسطينيين على تطوير اقتصادهم خارج إطار تلك الاستراتيجية.

14. ان ظهور للمجموعات المسلحة التي تقاوم الاحتلال هي ناقمي بالأصل على السياسات التي نـــادت بها اللبيرالية الجديدة، حيث ان اهم مظاهر تلك السياسات عدم استطاعتها العمل على توفير العمـــل للأجيال الجديدة

15. ان السياسات الليبرالية الجديدة الى إحداث الانقسام السياسي ففـــي المجتمـــع الفلســـطيني وإيجـــاد منظفتين بحكومتين مختلفتين في التوجه والاهداف.

**التوصيات**

1. العمل على تنظيم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية وتقديم آليات تساهم في تعزيز قـــدرة الاقتصـــاد الفلسطيني على مواجهة السياسات الإسرائيلية، والحد من التبعية للاحتلال ممن اجل بناء اقتصـــاد يستطييع مقاومه السياسات الاسسرائيلية.
2. القيام بتعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الإجمالي المحلي، واقتراح سياسات تساهم فـــي معالجة تشوه هيكل الاقتصاد الفلسطيني، وهو ما سوف يؤدي إلى توليد مزيد من فـــرص العمـــل، والحد من العجز التجاري المتزايد لصالح الواردات.
3. مراجعة السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة من قبل السلطة الفلســـطينية والـــنهج النيـــوليبرالي والعمل على تعزيز ودعم القِطاعات الإنتاجية، ولا سيما قطاع الزراعة، من خلا ل تبني سياســـات حماية للمنتج المحلي.
4. العمل على توحيد الصفوف الفلسطينية داخليا من خلال معالجة جذور الانقســـام والاتفـــاق علـــى برنامج سياسي موحد قادر على مواجهة السياسات الإسرائيلية.
5. الاهتمام لتطلعات الشباب في بناء حياة كريمة من خلال العمل على إيجاد حلول عملية للبطالة فـــي صفوف هذه الفئة وبما يحقق عمليات التنمية من خلال المشاريع الصغيرة.

# المراجع العلمية

**أولاً: المراجع العربية**


أبو الرب، يحيى (2022) سلب الصمود: كيف بنيت بُنى الحماية الاجتماعية في فلسطين وكيف هدمت؟ على الرابط https://www.7iber.com/politics تاريخ الدخول 2023/12/7

أبو شكر، عبد الفتاح (1998)، العمالة الفلسطينية في إسرائيل، ورقة مقدمة من مؤتمر التشغيل في فلسطين، 11-12 أيار 1998

ابو غزالة، إلهام كاتبة ومحاضرة في اللغة الانجليزية في جامعة بيرزيت لعدة سنوات ومن أبرز الناشطات النسويات في فلسطين، ومن المشاركات في تأسيس برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت

إسمير، سامرة؛ روزنبرغ، رينا (2000) في مقاومة القوننة، دفاتر عدالة: الأرض، العدد 2.

الاغا، سعيد والحلبي، مادلين (2019) سياسات معالجة تشوّه هيكل الاقتصاد الفلسطيني لبناء اقتصاد مقاوم، مركز مسارات ، رام الله فلسطين.

أمين، جلال (2016) العولمة والدولة، ورقة قدمت إلى: العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز الدراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 165.

تراكي، ليزا (2008) الحياة تحت الاحتلال في الضفة والقطاع: الحراك الاجتماعي والكفاح من أجل البقاء (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008)، ص 15.

الترتير، علاء (2019) النيوليبرالية بنكهتها الفلسطينية، مجلة الشبكة على الرابط https://al-shabaka.org/ تاريخ الدخول 2023/10/15

تيم دان وآخرون (2016) نظريات العالقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، يناير.2016

جابر، فراس والصيرفي، عماد (2014) الإقراض والسياسات التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2014).

جرادات، علي (2012) التسليع السياسي لثقافة التحرر: سياسة التنمية في فلسطين نموذجاً، في: ناجح شاهين، محرر، دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012)، ص 125.

الجزيرة نت (2023) التكنوقراطية.. حين لا يحتاج صناع القرار برامج انتخابية على الرابط https://www.aljazeera.net/ تاريخ الدحول 2024/2/1.

جمعية رجال الاعمال الفلسطينيين (2014) الاصلاحات المطلوبة على السياسات الاقتصادية الكلية والمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الحوار بين القطاعين العام والخاص المنعقد في كانون الثاني 2014، رام الله، فلسطين.

حمامي، ريما (2005) حكاية حاجز تفتيش في زمن الاحتلال، مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 16، العدد 63 ، ص 103.

حمدان، ايات (2010) المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء؛ رام الله؛ ص 30 – 31.

الخالدي، رجا (2016) أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني: التحديات القائمة أمام صموده، والرؤى القائمة لمواجهتها، مؤتمر ماس الاقتصادي

دعنا، طارق (2014) بين الطريق الثالث والسلام الاقتصادي: توافق أيديولوجي؟، مركز ببديل

دعنا، طارق (2014). الرأسمالية الفلسطينية المتمادية". موقع الشبكة.

دعنا، طارق (2019) مدخل لفهم الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة عمران، 30(8)، 57–80.

الدقس، محمد (2014) التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ط3، عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.

الرجبي، عماد (2017) في 1967، قبضت إسرائيل على إقتصاد فلسطين: حصار الزراعة والصناعة.. ناهيك عن مسألة العمّال، على الرابط https://www.palestine-studies.org/ تاريخ الدخول 2023/12/22.

زرشناس، شهريار (2017) الليبرالية الجديدة، ترجمة (حسن الصراف)، ط1، بغداد: المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية العتبة العباسية المقدسة.

زريق، إيليا (2014) الصهيونية والاستعمار، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة 2، العدد 8 (2014).

سرداح، خليل عطا (1992)، دراسة "الإقتصاد الفلسطيني بين فكّ الإرتباط مع الإقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي". غزة، جامعة الأزهر.

سيساوي، فضيلة (2020) التكنوقراطي والقدرة على رفع التحديات المستقبلية في الجامعة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 7(3)، 1088-1103.

السيعدي، محمد (2022) أوهام النيوليبرالية في المنطقة العربية، القاهرة: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

شعث، مجد؛ علايه، موسى (2020) القضية الفلسطينية التحول من النضال انتظار الاموال، ورقة تتحليلية ، مركز الحوكمة وبناء السلام.

طبال، لطيفة (2012) التغير الإجتماعي ودوره في تغير القيم الإجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، اورفلة، ع(8)، 406-428

طبر، ليندا؛ العزة، علاء (2014) المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال: قراءة نقدية وتحليلية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014)، ص 17 – 18

طمليه، اخلاص (2022) الاقتصاد السياسي في فلسطين: منظورات نقدية مناهضة للاستعمار ومتعددة التخصُّصات، مركز رؤية للتنمية السياسية.

عبد الكريم، نصر (2022) الاقتصاد الفلسطيني بين التقويض والتبعية لإسرائيل، على الرابط https://www.alaraby.co.uk/politics تاريخ الدخول 2023/01/1

العجلة، هادي عبد الهادي (2016) تجلّي النيوليبرالية في إسرائيل.. ففلسطين: طبقةٌ مستجدّة يسّرها عدم تسييس الاحتلال، مركز الفلسطيني لابحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات ، رام الله، فلسطين.

عقيل، وصفي محمد (2015) التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، 42(1)، 99-118.

عوض، علا (2019) أداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2018، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

غانم، هنيدة (2016) من الكُبّانية إلى البؤرة: تطور المفهوم الفلسطيني للاستعمار اليهودي في سياق متحول، مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 27، العدد 107 (2016)، ص 137 – 138.

فراج، لميس (2020) التوجهات النيوليبرالية في إسرائيل وأثرها على الواقع الفلسطيني، حيفا: مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية.

فرسخ، ليلى (2015) ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية: نقلات نوعية في فهم الاقتصاد الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 26، العدد 101 (شتاء 2015)، ص 88 – 109.

قنصوة، سر (2010) إشكالية مفهوم الليبرالية الجديدة، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع).

لأمم المتحدة (2012) الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، مؤتمـــر الأمـــم المتحـــدة للتجـــارة والتنميـــة.

اللبدي، طاهر (2024) كيف تهيمن إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني؟ ترجمة علاء هنيدي، على الرابط /https://www.palestineforum.net

محاجنة، غدير (2023) مفهوم السعادة في ظل الاستعمار والسياسات النيوليبرالية، مركز مدى الكرمل، حيفا.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2012) أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة، بيروت (رفعت شناعة: "رؤية فتح".)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2012) أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة، بيروت.

المركز الفلسطيني لأبحاث السّياسات والدّراسات الإستراتيجية (مسارات) ((2017) فلسطين ... رؤى إستراتيجية، المؤتمر السادس، رام الله

المصري، خالد (2014) النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 30(2)، 313–333

مصطفى، تهاني (2021) الاقتصاد السياسي في فلسطين: منظورات نقدية مناهضة للاستعمار ومتعددة التخصُّصات، مركز رؤية للتنمية السياسية

مصطفى، مروة خليل محمد (2021) القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير "دراسة تقويمية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، 11(6) ، 157-182.

منصور، أشرف حسن (2014) السلطة على الطبيعة والحقيقة: تحليل فوكو لعناصر الحوكمة في عصر الدولة الليبراليّة الجديدة، مؤمنون بلا حدود، 14 تموز/يوليو 2014، ص 2، عللى الرابط https://bit.ly/3aHqXBf .

هلال، جميل (2016) إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 9 – 11.

هلال، جميل (2016)، خيارات أنظمة الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية في فلسطين: مراجعة عامة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) – رام الله.

هنية، آدم (2015) تفسير اللامساواة والفوارق بواسطة عدسة إقليمية، ورقة قدمت إلى: المؤتمر الثاني للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية – بيروت، 2015).

هنية، ادم (2020) جذور الغضب ، حاضر الرأسمالية في الشرق الأوسط، ترجمة (عمرو خيري) ، الجيزة: دار صفصافة للنشر والتوزيع، مصر.

**ثانياً: المراجع الاجنبية**

Barry Buzan, O. W. (2005). *The English School of International Relations.* New York: Cambridge University Press,.

Buzan, B. (2009). *The Evolution of International Security Studies.* New York: Cambridge University Press.

Buzan, P., Charles, J., & Richard, L. (1993). The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism. *Columbia University Press*, pp. 108-110.

Caldwell, B. (2006). The Cambridge Companion to Hayek. *Cambridge: Cambridge University Press*.

Coetzee, E. a. (2012). Democratic Peace Theory and the Realist-Liberal Dichotomy: the Promise of Neoclassical Realism. *olitikon, South African Journal of Political Studies*, pp. 39 (2,1), 257-277.

Coetzee, E. a. (2012). Democratic Peace Theoryand the Realist-Liberal Dichotomy: the Promise of Neoclassical Realism. *Politikon, South African Journal of Political Studies*, pp., 39 (2,1), 257-277.

Folker, J. S. (2010). *Neoliberalism, in: "Tim Dunne and others, International Relations theories: Discipline and Divesity.* Second Edition, Oxford University Press.

Gerster, K. a. (2011). "Palestinian NGOs and Their Cultural, Economic and Political Impact in Palestinian Society. *Rosa Luxemburg Foundation.*

Gerster, K. a. (2011). Palestinian NGOs and Their Cultural, Economic and Political Impact in Palestinian Society..*" Rosa Luxemburg Foundation*.

Griffiths, M. (2012). *International Relations Theory for 21 century.* London: Routledge.

Harvey, D. (2005). *A Brief History of Neoliberalism.* (Oxford: Oxford University Press.

Kauppi, M. V., & Viotti, P. R. (2023). *International relations theory.* Rowman & Littlefield.

Khalidi, R. a. (2011). "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement.. *Journal of Palestine Studies, 40 no2*, p. 6.25.

Le More, A. (2008). *International Assistance to the Palestinians After Oslo.*. London and New York: Routledge.

Linklater et al, A. (2007). *International Relations Theory.* London: Palgrave.

Munck, R. (2005). Neoliberalism and Politics ،and the Politics of Neoliberalism. in: Saad Filho ،A. and Johnston ،D. (ed.) Neoliberalism: a critical reader London. *UK Pluto*, pp. 60-69.

Nye, J. S. (2010). The Future of Power. *Kindle Edition*, pp. 77-79.

Peck, J., & Tickell, A. (2002). Neoliberalizing Space. *Antipode*, pp. 34 (3) ،pp. 380–404.

Shir, H. (2010). *The Political Economy of Israel's Occupation.* London: Pluto Press: Repression Beyond Exploitation.

Veracini, L. (2010). Settler Colonialism: A Theoretical Overview. *Houndmills, Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan*.

**An-Najah National University**

**Faculty of Graduate Studies**

# REPERCUSSIONS OF THE EFFECTS OF NEOLIBERALISM ON PALESTINIAN SOCIETY

**By**
**Rami Muhammad Abdel Razek**

**Supervisor**
**Dr. Ra'ed Nuairat**

**This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

**2024**

# REPERCUSSIONS OF THE EFFECTS OF NEOLIBERALISM ON PALESTINIAN SOCIETY

**By**
**Rami Muhammad Abdel Razek**
**Supervisor**
**Dr. Ra'ed Nuairat**

## Abstract

This study aimed to identify the impact of the effects of neoliberalism on Palestinian society, including knowing the economic, social and security impacts on Palestinian society and on the Palestinian issue, through the neoliberal policies followed in the Palestinian Authority. The study assumed that the inclusion of neoliberalism in Palestinian society led to the re-engineering of society and the creation of a new Palestinian in the West Bank, and had negative repercussions on increasing the pace of Israeli control over the Palestinian Authority and Palestinian society through each of them being dependent on the matrices of Israeli economic control.

To achieve the purposes of the study, the researcher will derive theories of political change in the course of examining the research hypothesis, especially structural theories and rational individual theories. The unit of analysis will also have two dimensions: the first is the individual and the second is the social forces to explain the social situation and its overall repercussions on society. The research will take an analytical lens whose focus is the weakness of social extension. Analyzing the overall general environment that led to the phenomenon of weak societal capacity, the study reached a set of results, the most important of which are: The Palestinian economy suffers from structural distortions that limit the ability of the Palestinian economy to confront the Israeli policies that target it, and prevent it from achieving its goals as an independent national economy and liberation from dependence on the Israeli economy. The Palestinian Authority's economic approach, based on the idea of a state economy, in addition to the neoliberal economic approach that has been followed in the last ten years since 2008, has led to profound effects on the consumer trends of the Palestinian citizen, which are absolutely inconsistent with his disposable income, without controls. Economic or economic policies limit this phenomenon. The neoliberal approach in Palestinian society led to the re-engineering of the Palestinian human being in line with neoliberal policies that aim to place Palestinian society in new social trends based on consumption

and not on production. The Palestinian governments were able to achieve reforms that represent their achievements in terms of rehabilitating the infrastructure and building what is necessary to achieve development, but there is a failure in the overall performance of the Palestinian economy that prevents the accumulation of these achievements that can be built upon in achieving economic and social development. Security sector reform processes in the Palestinian Authority, sponsored by the West, aim to achieve stability for Israel at the expense of Palestinian security and as a barter for the fulfillment of international support for the Palestinian Authority. International organizations, through civil society institutions, sought to find civil society institutions that rely financially on these institutions and tend to develop these institutions through projects and agendas that conclude international organizations to control the thought of the Palestinian person through programs that aim to distance the Palestinian person from the various fields of struggle.

**Keywords**: Repercussions; Neoliberalism; Palestinian society.